

الهيئة المصرية
العامة للكتاب

هوية مصر

د . محمد نعمان جلال   د . مجدى المتولى

مقدمة

أهمية الموضوع وضرورته

يطرح، موضوع الهوية الوطنية فى أية دولة، ذاته فى حالة الأزمة أو فى حالة مواجهة تحدٍ معين، ليقدم رداً، أو يبحث عن استجابة معينة لمثل هذا التحدى عملاً بنظرية الفيلسوف والمؤرخ العالمى أرنولد توينبى «فى التحدى والاستجابة». ولا شك أن التحديات التى يواجهها المجتمع المصرى فى نظامه المعاصر بالغة الخطورة، بعيدة الأثر ومن هنا يثور التساؤل ويدور النقاش حول طبيعة الهوية المصرية كما يدور النقاش ويُطرح التساؤل حول ما يطلق عليه البعض من وجود أو عدم وجود مشروع قومى يجتمع الناس حوله ويسعون لتحقيقه ـ ولا شك أن العوامل والدوافع التى تجعل من قضية الهوية المصرية مطروحة على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر المعاصرة متعددة. ولعل فى مقدمتها التغير السياسى والاقتصادى والاجتماعى السريع والتعاقب خلال الخمسين عاما الماضية من نظام ليبرالى ديمقراطى واقتصاد حر، إلى نظام يتجه نحو الاشتراكية وسيطرة الدولة، ممثلة فى الحكومة، على مقاليد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يجعل المقارنة بين

عهدى جمال عبدالناصر ومحمد على تستند إلى بعض الأسس المتشابهة، وتحالف القوي الأجنبية ضد التجربتين حقيقة واضحة، كما أن تطلعات كل من القائدين لا شك فيها، وهى تطلعات مشروعة ومرتبطة بحقيقة علاقات مصر مع المنطقة التى تنتمى إليها تاريخيا وثقافيا، وأيضا نجد أن الاخفاق فى التجربتين والنتائج السلبية لكلتا التجربتين تتشابه فى جانب منها، وخاصة بالنسبة لغياب المبادرة الذاتية من جانب الشعب، رغم أن محمد على سعى لاشراك الشعب بعد طول غياب، كما أن جمال عبدالناصر كان زعيما شعبياً وجماهيريا، إلا أنه فى لجوئه لنظام الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى أو السرى داخله والرقابة المتعددة من كل الأجهزة الأمنية والسياسية على بعضها البعض، تؤكد وجود هوة من الثقة الحقيقية بين القيادة والشعب وغياب الدور الشعبى الحقيقىُ رغم أن التجربة كانت فى جزء منها لصالح قطاعات شعبية عريضة.

ثم جاءت تجربة الرئيس السادات لتعكس التجربة الناصرية أو قل لتقدم الوجه الآخر للتجربة الناصرية بإيجابياتها ممثلة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وسلبياتها المتمثلة فى تنامى التيارات اللاتسامحية. والانفتاح الاستهلاكى الذى أخل بالقيم الثابتة للمجتمع وانتهت بإغتيال السادات.

وأعقب ذلك تجربة حسنى مبارك والتى سعت لتطبيق النموذج الثالث أو المستوى الثالث فى التطور السياسى وإدارة شئون البلاد حيث قدمت تركيبة جديدة تأخذ من كليهما وتسمو عليهما، تؤكد الانتماء الوطنى مع الانتماء القومى، تسعى للمشاركة السياسية دون اطلاقها على عواهنها حتى لا تظهر غولاً يلتهم التجربة ويخربها، تتطلع لاعادة البنيان الاقتصادى والاجتماعى من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص ومن خلال رأس المال الوطنى والأجنبى واخضاع الجميع لضوابط محددة، تنشد السلام القائم على العدل وعلى توازن المصالح والالتزامات وتقابل الأمن والسلام، كما أنها أوجدت أساليب المراقبة والمحاسبة، وانشأت وسائل التقويم والإصلاح، وأقامت المؤسسات التي تراقب كل منها الأخرى، وتكبح كل منها جنوحات

الأخرى، ومن هنا فإنها تعد تجربة رائدة رغم حاجتها المستمرة للتطور وتصحيح المسار وتعزيز البنيان شأنها فى ذلك شأن أية تجربة فى المحيط الاجتماعى للإنسانية.

وهذا التغير السريع فى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية واكب تغيراً سريعاً أيضا في البيئة المماثلة على المستوى الدولى فإنهارت الشيوعية بنظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى وكان لذلك صداه على المستويات الإقليمية والمحلية بالنسبة للنزاعات الدولية، ولظهور مفاهيم جديدة ترتبط بفلسفة النظام الدولى الجديد، من حيث الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن حيث ظهور آلية جديدة لفض المنازعات المتأصلة، ومفاهيم جديدة لتسوية الخلافات. وتتمثل معالم هذه الآلية فى الدور المحورى للقوة العظمى الوحيدة، وتظهر المفاهيم الجديدة القائمة على الاعتراف بالأمر الواقع اعترافا محدوداً يأخذ فى حسبانه بعض قيم العدالة والشرعية، ففى السياسة العالمية لا توجد عدالة مطلقة ولا حقوق مطلقة بل عدالة وحقوق تعبر عن مصالح الأطراف المتصارعة ومدى قوتها أو ضعفها، ومن هنا تسود عمليات الوفاق الوطني أو الاقليمى أو الدولى ويتطلع الجميع نحو بناء نظام اقليمى أو دولى جديد يستند للطبيعة الجديدة وللمتغيرات المستجدة على الساحة الاقليمية والدولية، لأن البديل المطروح هو إما التلاؤم مع الواقع أو التصارع معه، والحل الأخير يعنى استمرار دائرة العنف، أما الحل الأول فهو الكفيل بحدوث تطور وتغير نوعى فى علاقات القوى الاقليمية والدولية، وهذا ليس بالضرورة هو السلام المنشود فى داخل كل دولة أو فى داخل كل اقليم أو على المستوى العالمى، لأن الصراع هو المنطق الأزلى الدائم، ولكن أساليب الصراع هى التى تختلف بالنسبة للحل الأول عن تلك المرتبطة بالبديل الثانى. فالصراع الدولى فى عهد سيطرة القطب الواحد فى القرن الحادى والعشرين هو صراع للقيم وللأفكار وللأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن مجال هذا الصراع فى العلوم والتكنولوجيا والاتصالات من أقمار صناعية وكومبيوترات متطورة وليس مجرد التشابك بالأيدى أو بالطائرات أو المدافع

والدبابات أو فى مجال الخطابة والبلاغة والحصول على هتافات الجماهير عبر الحناجر بل الحصول إلى تأييدها عبر العقول.

من هنا تطرح مشكلة الهوية الوطنية ذاتها على بساط البحث وهو ما يدعونا لتقديم هذه الدراسة التى تسعى لبحث وتحليل العقل المصرى على المستوى الفردى والحياة، والتجربة الاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل متعددة من التاريخ المصرى ولعل استرجاع بعض المفاهيم الفلسفية والمنطقية فى عهد ما قبل المفكر والفيلسوف الألمانى العالمى «جورج وليم فردريك هيجل» (٢٧ أغسطس ١٧٧٠) وتلك التى جاء بها هيجل، ثم ما أعقبها من بناء فلسفى لكارل ماركس يظهر لنا أن مبدأ الهوية الذى يعد دعامة موضوعية وأساسية فى المنطق القديم أصبح فى الجدل الهيجلى دلالة على انعدام التطور، ونذيراً بالموت، وأصبح عنصراً سلبيا، أما التناقض الذى ينسب إليه المنطق القديم دوراً سلبياً فقد أصبحت له قيمة ايجابية جوهرية، واستحال إلى عنصر خصب فعال، لا يتم التطور بدونه، ولا تسرى الحياة إذا خلت منه، ثم جاء كارل ماركس ليقدم تجربة جديدة فى المنطق والتناقض ويدعى بأن هيجل عكس المنطق وأنه ـ أى ماركس ـ يقيمه على رجليه بدلاً من وقوفه على رأسه كما فعل هيجل.

وليس هدفنا من هذه الدراسة التعمق أو التوسع فى تحليل الفكر الفلسفى والمنطق قبل هيجل وفى عهده وما بعده، ولكننا فقط نريد الإشارة إلى أن مفهوم الهوية الثابتة الجامدة التى لا تتغير ليس بالمفهوم الصحيح، لأنه يعنى ـ الجمود والفناء والموت ـ فالهوية المتنوعة المتغيرة المتطورة هى المنطق الصحيح، ولا يغير من ذلك أن تحتفظ الهوية بقيم ثابتة ولعل عظمة مصر فى تاريخها وحضارتها وثقافتها فى تنوع هويتها وفى تعدد مصادر هذه الهوية، مما يسمح لها بمرونة فى حركتها وفى نشاطها السياسى والاقتصادى والاجتماعى سواء على الساحة الداخلية أو الخارجية وأيضا يسمح بالحفاظ على أركان قيمها الثابتة.

إن هوية مصر تتجسد فى أبهى صورها من خلال عدة مظاهر لا مجال لدحض مدلولها ومغزاها ومعناها. فنظرة على السياحة المصرية مثلا وعلى الآثار المصرية تدل دلالة واضحة على هذه الهوية حيث الآثار الفرعونية، والآثار القبطية والآثار الإسلامية كما أن هناك آثاراً تنتمى لحضارة الرومان واليونان أى حضارة البحر الأبيض المتوسط. ونظرة على معابد مصر الفرعونية وكنائسها القبطية ومساجدها الإسلامية تعبر وتعكس وتوضح طبيعة الهوية المصرية. إنها هوية متعددة الأبعاد، ديناميكية، متسامحة متطورة، تستوعب المتغيرات وتعلو عليها. وفى نفس الوقت تتجسد أزمة الهوية المصرية فى غاية الوضوح وفى أبعادها الكاملة عند إلقاء نظرة ولو خاطفة على الشارع المصرى حيث اضطراب حركة المرور، وسعى كل راكب أو راجل فى الحصول على ما ليس له بحق والافتئات على حقوق الآخرين، وعندما تختنق حركة المرور لأن السائرين فى الطريق لا يلتزمون النظام، ويعوقون الحركة عند تقاطع الطرق، أو عندما يخرج المصلون من المسجد ليملأون عرض الشارع. إن نظرة على حركة الشارع المصرى حيث السائح العربى بملابسه المعروفة، والفلاح المصرى بجلبابه التقليدى والمواطن الحديث أو الموظف بملابسه الأوربية الأصل، أن هذه مظاهر للهوية وعلامات على أزمتها فى نفس الوقت فعندما يثور المواطن من عبء الدروس الخصوصية ومن ارتفاع الأسعار ومن عدم انضباط حركة المرور، ويكيل النقد للحكومة وللموظفين فى الدولة وجهازها البيروقراطي، متناسيا أنه هو نفسه كمواطن مسئول أو على الأقل مشارك فى المسئولية فهو عضو فى المجتمع، وهو مواطن فى الدولة، وهو موظف أو تاجر أو صانع ومن ثم فإن أزماته هى أزمات هويته، ومشاكله هى مشاكل هويته ومواجهاته الصريحة هى الضرورية لحل أزمة الهوية، ولبناء الهوية على أسس أكثر رسوخا. إن الهوية فى مفهومنا ليست نظرية فلسفية، وليست منطقاً مجرداً لا ينتمي للواقع، وإنما هى تعبير عن حقائق تاريخية، وجغرافية، إنها تعبير عن واقع اقتصادى وسياسى واجتماعى، وهى فى نفس الوقت تعبير عن طموحات وتطلعات.

إن السؤال الذى يجعل طرح قضية «هوية مصر» ضرورياً يرتبط ارتباطا وثيقاً بما يمكن أن نسميه رسالة مصر الحضارية بالنسبة لمجتمعها واقليمها ومحيطها العالمى وهذه الرسالة لم تتغير كثيراً عبر العصور، فمصر كأرض ذات معالم جغرافية، ومصر كثروة طبيعية وفى مقدمتها «نهر النيل»، ومصر كبشر له قاعدة أفريقية وروافد عربية ومتوسطية وتراث إسلامى، استمرت عبر العصور والدهور. يكفى أن نشير إلى أن الحضارة التى ولدت على أرض مصر منذ أكثر من سبعة آلاف سنة استمرت فى مفاهيمها العريضة، ولم تتغير اللغة فى مصر سوى مرتين، كما لم يتغير الدين سوى مرتين. ويذهب الأديب والصحفى جمال بدوى فى دراسته «طبيعة الأمة المصرية» إلى أن رسالة مصر تتلخص فى كلمتين «النور والسلام». النور ارتبط ببناء الحضارة منذ القدم والسلام ارتبط بديانات مصر كلها التى تدعو للسلام والمحبة. فى حين أنه فى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٩٦ أعلن السناتور الباكستانى رجا ظفر الحق فى كلمة ترحيب بالدكتور سيد طنطاوى شيخ الأزهر أن مصر بها نهران «نهر النيل، ونهر العلم».

من هنا فإن دراستنا حول الهوية السياسية لمصر ومبحثنا عن التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة وتركيزنا على جذور التيار السلامى أو الداعى للسلام، هو استمرار طبيعى للبحث عن جذور الهوية المصرية، وعن جذور الطابع القومى المصرى، وكذلك الأمر فى بحثنا عن الهوية الاقتصادية أو الهوية الاجتماعية فهو سعى لبلورة وتأصيل المفاهيم بهدف نقل الرسالة إلى أجيالنا القادمة وهى الأجيال التى نعقد عليها الآمال لبناء مصر وقيادتها فى القرن الحادى والعشرين، متخطية وضع القلق الذى يعيشه جيلنا الحاضر من جراء تأثير التفاعلات العديدة والمتغيرات السريعة الايقاع، والتى جعلته يطلق شعارات تنم عن حالة القلق هذه مثل أزمة الهوية أو أزمة الانتماء أو غربة المثقفين أو نحو ذلك.

إن هوية مصر ـ كما تثبت هذه الدراسة ـ ليست أحادية الجانب وليس أحادية الفكر بل هي متنوعة الجوانب وهي متعددة الأبعاد، إنها ليست هوية

جامدة ثابتة متحجرة بل هى ديناميكية مستمرة ومتطورة، انها تعبير صادق وأمين عن الحضارة المصرية فى عصورها المتغيرة والمتداخلة والمتتابعة، فهى حالة تراكمية لعناصر من حضارات متتالية على أرضية صلبة بناها هذا الشعب فى تفاعله مع مجتمعه وبيئته ومحيطه الخارجى، هكذا نرى هوية مصر، ومن ثم فإن الإدعاء بالبعد الواحد والمذهب الواحد والفكرة الواحدة والسعى لتغليب عنصر على ما عداه هو سعى مردود وفكر مرفوض وعمل مكدود، والله ولى التوفيق.

الباب الأول

الهوية السياسية والفكرية لمصر

١ ـ التطور السياسى المعاصر ونشأة الدولة الحديثة
٢ ـ قضية بناء الأمة
٣ ـ التيارات الفكرية المعاصرة
٤ ـ الهوية المصرية بين الوحدة والتنوع

الباب الأول

الهوية السياسية والفكرية لمصر

مقدمة

إن تحديد الهوية السياسية لمصر مسألة بالغة الصعوبة وهى بالغة السهولة فى نفس الوقت. أما الصعوبة فمرجعها أن التاريخ المصرى المعروف يضرب بجذوره إلى أكثر من سبعة آلاف عام انتقلت فيها الهوية السياسية للدولة والمجتمع من حالة لأخرى مع اختلاف الطبيعة الحضارية. وإذا جاز القول بأن تاريخ مصر هو تاريخ الحضارة الإنسانية إذ أن مصر كانت أول دولة تظهر فى العالم كوحدة سياسية، هذه الدولة أقامت أول حضارة متكاملة الأبعاد عرفها التاريخ، هذا المفهوم الحضارى يعنى ذاتية محددة تشمل التفاعل الخلاق بين البشر والأرض التى يعيش عليها وتجمع الجوانب المادية وغير المادية عبر الزمان والمكان، أقول إذا جاز هذا التعبير للجمع فيما يشبه الكبسولة إذن تتضح لنا على الفور الصعوبة والسهولة فى تحديد هذه الهوية السياسية لمصر ولذلك يمكن القول أن الهوية المصرية متعددة الأبعاد والتوجهات تحت تأثير الحضارات المختلفة التى عاشت على أرض مصر، فالحضارة الفرعونية التى امتدت أكثر من ثلاثة آلاف عاماً من التاريخ المكتوب والمحدد فى شكل أسرات

تتابعت على عرش مصر فى عصورها الخمسة وهى الدولة القديمة، العصر الوسيط الدولة الوسطى الدولة الحديثة وعصر الأسرات المتأخر، هذه العصور، منذ وحد مينا القطرين حوالى عام ٣٢٠٠ ق.م، إذا أضفنا إليها عصر ما قبل الأسر وما قبل التوحيد نجد التاريخ الفرعونى يمتد لأكثر من خمسة آلاف عاما لم تتضح كل أبعاده ولم تكتشف كل كنوزه والتى ماتزال تظهر بين الحين والآخر.

لقد طورت مصر فى تلك السنين حضارة باهرة ولعل أبرز ما فيها نشير إلى أربعة أمور شكلت فى تقديرنا فكر مصر وهويتها السياسية.

لعل الأمر الأول: يرتبط بالتفاعل بين الإنسان والثروة الطبيعية أو الموارد الطبيعية وأهم تلك الموارد كان ومازال نهر النيل، هذا التفاعل الديناميكى دفع المؤرخ الإغريقى المشهور ليصف مصر بأنها «هبة النيل» ولكن فى تقديرنا أن الوصف الصحيح أن مصر هى «هبة الإنسان المصرى فى تفاعله مع نهر النيل». هذا التفاعل دفع المصريين لينسجوا الأساطير حول فيضان النيل ويربطون بين ذلك وبين الآلهة فى أسطورة ايزيس وأوزوريس، وفى ممارساتهم لعيد وفاء النيل، والقائهم عروس النيل فى موسم الفيضان، وفى تطويرهم لعلوم الفلك وتحديد الفصول والشهور ارتباطا بالزراعة. بعبارة أخرى أن تفاعل المصريين مع النيل أثر فى شتى مناحى الحياة لديهم فمن ناحية طوروا أساليب التحكم فى الفيضان ورصده وكيفية الاستفادة منه والتعامل معه فى مواسم الجفاف وفى مواسم الفيضان، ومن ناحية أخرى عاشوا وأقاموا مساكنهم حول نهر النيل مصدر الحياة وواهبها ومن ثم ارتبط تنظيمهم الاجتماعى به وأثر ذلك فى هوية المصرى وذاتيته وتعامله سلباً أو إيجابيا مع السلطة المركزية التى أنشأها لرعاية وضبط النيل، ومن ناحية ثالثة تعلم المصريون من النيل الحساب والقياس فاستخدموا القدم والذراع كوحدات للقياس كما استخدموا الأرقام العشرية فى حساباتهم، ومن البردى اخترع المصريون الورق وابتكروا الكتابة ومن الغرين صنع المصريون الفخار والطوب والأوانى، بعبارة أخرى أن العلوم الأدبية والرياضية نشأت عند المصرين فى ارتباطهم بالنيل. أما مرجع اختلافنا

فى الوصف مع هيردوت ليس هو التقليل من تأثير نهر النيل على مصر وحضارتها وإنما إغفاله عنصر التفاعل ذلك لأن المورد الطبيعى قد يوجد فى أرض ما ولا يستطيع شعب تلك الأرض اكتشافه أو الاستفادة منه وتسخيره لخدمته سواء كان هذا المورد هو نهر وكثيرة هى الأنهار فى العالم وفى قارة أفريقيا، أو كان هذا المورد الطبيعى ثروة مثل المعادن أو البترول أو نحو ذلك. إذن ما ذهبنا إليه يؤكد على عنصرىّ التفاعل وطرفى المعادلة فهو تصحيح لمقولة هيرودوت وليس نفياً أو رفضاً لمضمونها.

الأمر الثانى: يرجع للتفاعل بين الإنسان المصرى والظواهر الطبيعية من حوله وبعبارة أكثر تحديداً بين الإنسان والسماء والشمس والنجوم وهذا التفاعل هو الذى أوجد الجانب الروحى والدينى لدى الإنسان المصرى. هذا الجانب أصبح متأصلاً وعميق الجذور كعمق الحضارة المصرية ذاتها فالاله المصرى رع وآمون ارتبط بهذه القوى السماوية، وعقيدة البعث والخلود ظهرت فى مصر القديمة قبل تبلور الأديان التوحيدية الحديثة سواء كانت اليهودية أو المسيحية أو الإسلام. بل إن الدعوة لمفهوم الإله الواحد التى نادى بها أخناتون كانت هى الارهاصة المبكرة لفكرة الوحدانية وعندما رمز لها هذا الفرعون المصرى بقرص الشمس «أتون» لم يكن بعيدا عما فكر فيه لفترة أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام فى بحثه عن الإله كما جاء فى القرآن الكريم.

لقد لعب الدين دوراً رئيسياً فى حياة الإنسان المصرى وبرع المصريون فى الأدب الدينى الذى تناول العقائد الدينية ونظرياتهم للحياة الأخرى وأسرار الكون والأساطير المختلفة للآلهة والصلوات والأناشيد. ولعل من أقدم أمثلة الأدب الديني «نصوص الأهرام» التى سجلت على جدران بعض الأهرامات لتكون عونا للميت فى الحياة الأخرى. أما كتاب الموتى فهو عبارة عن كتابات دينية دونت على أوراق البردى لتوضع مع الميت لتقيه من المخاطر بعد الموت. وقد رفع الأدب المصرى القديم الظواهر الطبيعية إلى درجة التقديس فنسج من حولها الأساطير الخالدة وخاصة الشمس والنيل، فالشمس هى نور الإله الذى لا يخبو عن أرض مصر وهى سر الدفء والحياة، والنيل هو واهب

الخير لأرض مصر ويجمع الأدب بين النيل والشمس فى «مراكب الشمس» التى تسير حاملة الفرعون المتوفى إلى جنة الخلد.

أليس ذلك عبقرية لهذا الإنسان المصرى فى تفاعله مع الموارد الطبيعية والظواهر الطبيعية.

أما الأمر الثالث: فهو يرتبط بتحليل شخصية هذا الإنسان المصرى فى تفاعله مع ذاته. ولعل تحليل الشخصية المصرية منذ القدم يوضح لنا وجود سلام داخلى لدى الإنسان المصرى ومسالمة خارجية من هذا الإنسان تجاه السلطة المركزية الحاكمة وسلام دولى تجاه الدول أو الأقاليم المجاورة. هذه الحقيقة التى تمحورت حولها الشخصية المصرية الفردية والجمعية Individval & Collective إنما تستند إلى ظواهر أو مظاهر ثلاثة:

أولها: منطق القناعة لدى الإنسان الفرد فالمصرى كان ومازال فى الغالب يعيش حياة تتسم بالبساطة والرضا بالقليل ويقدم فى آدابه وفولكلوره حكما وأمثالاً منها «أن القناعة كنز لا يفنى» «من رضى بقليله زاده»، «الطمع يضيع ما جمع» ومن هنا فإن نظرة على القرية المصرية والفلاح المصرى صاحب التاريخ الطويل تجعلنا نتساءل عن آماله وطموحاته فى الحياة، ولذا قال البعض فى منطق لا يخلو من التهكم «إنه لولا الفول والطعمية لتغير وجه التاريخ» على أساس أن الفلاح المصرى الذى عاش على ما يقرب من حد الكفاف لآلاف السنين هو ذاته الفلاح الذى بنى الأهرام وأشاد الحضارة ومن هنا نظر البعض لهذه الأهرامات بأنها رمز للذل والعبودية، وأنها رمز للخضوع والخضوع فى حين نظر إليها البعض الآخر بأنها رمز التدين والإيمان العميق بالخلود والبعث.

وثانيها: يترتب على الأول وهو أن السلام الذاتى الداخلى للإنسان المصرى جعله فى معظم تاريخه يبنى الحضارة ويقبل الظلم أحيانا من الحكام ولذلك لم يعرف التاريخ المصرى فى مجمله ثورات ضخمة أو اضطرابات دموية عنيفة فالاتجاه العام للتاريخ المصرى ولسلوك الإنسان المصرى هو سلوك

حضارى يبنى القصور، يزرع الحقول، يشيد المعابد، يمهد الطرق. أما حالات الثورة العنيفة الدموية فهى عندما يبلغ السيل الزبى - كما يقول المثل - فبعد الدولة القديمة وبناء الأهرامات وقعت ثورة عنيفة بعد الأسرة الخامسة حتى يقال أن القتلى عندما ألقيت جثثهم فى النيل تغير لونه ليصبح بلون الدم، كما وقعت ثورة أخرى متأخرة عند تحول مصر للمسيحية واضطهاد الرومان للمصريين بعنف وقسوة فيما سمى بعصر الشهداء، بعبارة أخرى أن طبيعة الشخصية المصرية هى السلام الداخلى مع النفس والسلام الخارجى فى مواجهة الحاكم ومن ثم فإن ظواهر العنف والارهاب التى تظهر من حين لآخر أو ظواهر التوتر والصراع داخل المجتمع ليست إلا ظواهر عارضة على الشخصية المصرية الأصيلة وهى بمثابة الاستثناء الذى يؤكد القاعدة.

أما المظهر الثالث: فيرتبط بتفاعل المجتمع المصرى ككل مع المجتمعات المجاورة. وهذا فى ذاته انعكاس لنفس الحقيقة وإنما فى إطار ومستوى آخر من مستويات الاحتكاك والتفاعل. فالمصرى القديم اعتقد بوحدة وطنه وعمل على بناء حضارته وأشاد معابده ولم ينزع نحو مفهوم الغزو والفتح والاستيلاء أو السيطرة والاستعمار، حقيقة نظر للشعوب المجاورة أنها أقل حضارة منه وهذه حقيقة إلا أنه لم يفعل كما فعل الاستعمار الغربى فى السعى للسيطرة والاستغلال أو كما فعل المغول والتتار فى تدمير الحضارة الإسلامية عندما غزوا بغداد أو كما عبر النازيون بأنهم عنصر آرى متميز عن غيرهم، ولهذا وجدنا مصر الحضارة تركع بسرعة تحت سنابك خيول الهكسوس فى العصور القديمة أو تخضع للمماليك وشراذم المرتزقة فى فترة اضمحلال الدولة الإسلامية. وهذه النزعة المصرية ذات الاتجاه السلمى لها رد فعل أحيانا عكسي تماما كما حدث فى طرد أحمس للهكسوس وبزوغ الدولة الحديثة فى التاريخ الفرعونى وتوسعات رمسيس الثانى بوجه خاص، وكما حدث فى بناء الدولة الحديثة فى القرن التاسع عشر واتجاه محمد على للتوسع شرقا أو جنوبا. وهاتان الحالتان توضحان جلياً أن التوجه السياسى للشخصية المصرية هو الاكتفاء الذاتى وأنه حتى فى الحالات الاستثنائية فإن التوجه السياسى هو للشرق

والجنوب أى للمشرق العربى أو وادى النيل بالمصطلحات الحديثة، فمصر بقوتها وحضارتها لم تسع للغزو العالمى على نحو ما فعل الاسكندر الأكبر، ولم تنطلق خارج حدودها كما فعل الاستعمار الحديث ولم يتحول شعبها لمرتزقة كما حدث لشعوب أخرى فى العصور القديمة أو حتى فى العصور الحديثة عندما انهارت دولة كانت قوة عظمى فتشتت علماؤها وفنانوها فى بقاع الأرض.

هذه الظواهر أو المحددات للشخصية المصرية هى التى أملت على قيادتها فى عصور مختلفة ما يمكن أن نطلق عليه التيار أو الاتجاه السلامى Peaceful وليس المسالم أو المهادن Pacificist فالأول: يعنى الحرص على السلام وعدم السعى للغزو، والثانى: يعنى الخنوع والخضوع فى مواجهة العدو الخارجى وهو ما رفضته مصر فى تاريخها بردها على الهكسوس، وبردها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبحرصها على عملية السلام فى الشرق الأوسط ودورها الحيوى لتحقيق هذا السلام الشامل والعادل. إن هذه النقلة من مصر الفرعونية لمصر نهاية القرن العشرين تستهدف إبراز حقيقة أساسية أن الشخصية المصرية وحدة واحدة عبر تاريخها، هى تسعى لبناء الحضارة وتتحمل المعاناة فى ذلك ولكن إلى حد ما ثم يكون لها رد فعل مختلفاً إذا زادت حدة هذه المعاناة أو الضغط أو العدوان.

الأمـــر الرابع: التفاعل بين الحضارة المصرية والحضارات المجاورة عبر التاريخ. وهذا موضوع بالغ الأهمية فإذا كان القول المشهور فى علم الطبيعة «أن المادة لا تفنى ولا تستحدث من العدم» فإن هذا القول أكثر انطباقاً على الحضارة المصرية فى تفاعلها مع حضارات العالم الأخرى عبر العصور. فأساس نشأة الحضارة القديمة فى مصر هو تفاعل الإنسان المصرى مع النيل والشمس، هذه الثلاثية هى مكونات تلك الحضارة، قوتان ضخمتان إحداهما: أرضية والأخرى علوية تتفاعلان مع هذا المخلوق الذى يبدو فى حجمه وقوته ضعيفاً بالمقارنة إليهما، ولكنه يستطيع تطويعهما والاستفادة منهما فى بناء حضارته بجانبيها المادى «الاعمار والمعابد والآثار والزراعة» وبجانبها الروحى أو

المعنوى أو الدينى، الآداب والفنون والعقائد، أو بجانبها العلمى المتمثل فى التكنولوجيا التى بنى على أساسها الأهرامات، وخلط الألوان لتظل زاهية رغم مرور الزمن وأوجد صيغة Formula للتحنيط للابقاء على الجسد. هذه الحضارة التى اتسمت بنزعة سلمية تسقط من حين لآخر فى مواجهة غزاة أجانب من الفرس أو الروم أو الإغريق ونحو ذلك ولكن فى خضوعها السياسى لهذه الحضارات تستوعبهم ثقافيا إما بتحويلها تماما لصالحها وإذابتهم فى مجتمعها وإما بالاستفادة عن عناصر فى تلك الحضارات تتمشى مع الطبيعة الحضارية المصرية، وإما برفض تلك العناصر التى تعتبرها دخيلة وغازية ومدمرة. ولعل خير دليل على ذلك هو فى غزو الإسكندر الأكبر لمصر عام ٣٣٣ق.م وقيامه بطرد الفرس ثم بنائه الإسكندرية وحجه لمعبد آمون فى واحة سيوه، هذا السلوك تكرر مرة ثانية فى الحملة الفرنسية لمصر بقيادة نابليون بونابرت وتحول بعض قواده لاعتناق الإسلام والسعى للتعاون مع العلماء الذين كانوا قادة الرأى والفكر والحركة السياسية آنذاك ثم استيعاب مصر أو استيعاب الحملة الفرنسية بعلمائها فى عشق الحضارة المصرية والسعى لفك طلاسمها ورموزها، نفس الموقف يمكن القول أنه تكرر مع الاستعمار البريطانى الذى ظل زهاء سبعين عاما ومع ذلك لم يغير اللسان ولا الثقافة المصرية التى ظلت فى معظمها رافضة له مقارنة بالتعامل الثقافى المصرى مع فرنسا فى منتصف القرن التاسع عشر ـ بعد انتهاء الحملة الفرنسية ـ من خلال البعثات الدراسية والعلمية لتصبح النخبة السياسية والفكرية أكثر تأثراً بالثقافة الفرنسية وشخصيات مثل رفاعه الطهطاوى، ومحمد عبده ومصطفى كامل وحتى طه حسين خير دليل على ذلك. ولعل المثال الثانى البارز فى هذا الصدد هو أسلوب التعامل الحضارى المصرى مع الدين الإسلامى الذى وفد على مصر وأهلها تحت اضطهاد الرومان فوجدوا فيه ملاذاً للخروج من مأزقهم، كما وجدوا فيه تعبيراً عن ذاتيتهم الحضارية، الدينية المعتدلة والمتسامحة فاعتنقوه وتحول لسانهم للعربية، ومع مضي الأيام جاء الفتح الفاطمى لمصر متدثراً بشعار حب آل بيت النبي صلي الله عليه وسلم فأخذ المصريون هذا الجانب

الروحى إلا أنهم تركوا بسهولة نزعة التشيع التى رأوا فيها عدم التمشى مع طبيعة الشخصية المصرية المعتذلة العقلانية المتسامحة، احتفظ المصريون بقاهرة المعز وبالأزهر الشريف الذى بناه الفاطميون ليكون منارة للشيعة الباطنية فأصبح محرابا للعلوم الدينية السنية العقلانية فى إطار الفقه المالكى والحنفى رغم أن مالك وأبا حنيفة لم يعيشا فى مصر، وفى نفس الوقت دعا الأزهر فى تاريخه الحديث للتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية.

باختصار تعاملت مصر مع الحضارات المجاورة أو الوافدة بنفس الروح المتسامحة و التى لا ترفض تلك الحضارات وإنما تتفاعل معها، تأخذ منها ما يتمشى مع طبيعة الشخصية المصرية المعتدلة والمتوازنة وترفض ما سوي ذلك.

أدت تلك الأمور الأربعة أو الحقائق الأربع المرتبطة بهوية مصر عبر العصور إلى صعوبة بلورة تلك الهوية وسهولتها. وكما أشرنا الصعوبة تنبع من أن هذه الهوية مركبة بدرجات مختلفة وهى متعددة الأبعاد إلى الحد الذى يدفع البعض للحديث عن التناقض فى الذاتية والشخصية المصرية. وأن من ملامح هذا التناقض ثورة ١٩١٩ التى جاءت فى أعقاب ارتفاع أسعار القطن ورواج فى الاقتصاد المصرى أو إلى مناداة بعض المفكرين بالاتجاه نحو البحر المتوسط حضاريا والتخلى عما عداه، أو مناداة البعض الآخر بالعروبة ورفض ما سواها، ومناداة البعض الثالث بالإسلام أو الدعوة للخلافة الإسلامية واعتبار أي معارضة لها مروق، ومناداة البعض الرابع بالعودة للأصول الفرعونية واعتبار العصور اللاحقة على ذلك عصور استعمار وهكذا دواليك. أما سهولة التعرف على الشخصية المصرية والهوية المصرية فتتمثل فى وضوحها وبساطتها رغم هذا التعقيد والتركيب الحضارى فالفلاح المصرى أقرب للفطرة فى حديثه ومناوراته وخبثه وهو أكثر سذاجة من غيره من الشعوب، والمواطن المصرى يميل للمثالية والقيم تحت تأثير هذا البعد الحضارى أكثر من ميله للماديات وحسابات الربح والخسارة فى عمله وسلوكه وينطبق هذا على الفرد البسيط العادى كما ينطبق على القادة والسياسيين فى تصرفاتهم تجاه الدول الأخرى ومن هنا يمكن التنبؤ بسهولة بسلوك القيادة المصرية فى ضوء هذا التحليل

وهذا يساعد فى التأثير على مجريات الأحداث ولعل فى دراسة إسرائيل والولايات المتحدة لشخصية عبدالناصر منذ حرب ١٩٥٦ ما أثر فى مواقفهم فى حرب ١٩٦٧، ونفس الشيء يمكن قوله على سلوك السادات فى حرب ١٩٧٣ وفى دعوته للسلام ومبادرته بزيارة القدس وبدء التحرك السلمى ونفس النظرة المثالية القائمة على المثل والمبادئ هى التى حكمت قرار حسنى مبارك للدخول فى التحالف فى حرب الخليج وفى رفضه موقف التحالف بغزو العراق بعد اتمام تحرير الكويت وفى سحبه للقوات المصرية من دول الخليج بعد انتهاء الحرب هذه المواقف لقيادات مصرية ثلاث فى مراحل مختلفة وتجاه قضايا متنوعة نجدها تجسيداً محدداً وواضحاً للشخصية المصرية فى بساطتها وإيمانها بالمثل العليا التى تضعها أو تفرضها على نفسها وهى مثل قد لا نجد لها نظيراً فى السياسة العالمية المعاصرة التى تقوم على حسابات مختلفة للمصالح المادية أو المكاسب الاقتصادية.

وفى دراستنا هذه نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول يعبر كل منها عن مرحلة تاريخية أو نقطة احتكاك فكرى. فالفصل الأول يعد بمثابة التمهيد التاريخى للدراسة والفصل الثانى يحلل أهم مشكلة سياسية تواجه أية دولة وتؤثر فى هويتها وهى مشكلة بناء الأمة، والفصل الثالث يحلل حيوية أو ضعف هذه الهوية من خلال استعراض التيارات الفكرية التى تعتمل فى الذات السياسية والفصل الرابع يتناول بايجاز المردود العملى لبناء الأمة وتفاعل التيارات الفكرية والسياسية فى انعكاسها وتفاعلها مع بعضها البعض ويقدم بعض أفكار فى التطلع نحو المستقبل.

الفصل الأول

التطور السياسى المعاصر
ونشأة الدولة الحديثة فى مصر

يمكن القول أن نشأة الدولة الحديثة فى مصر ارتبط بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وما تلاها من تطورات أدت لتولى محمد على السلطة. ومن هنا فإن هذا الفصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول: الحملة الفرنسية وأثرها على التطور السياسى المصري

المبحث الثانى: محمد على ونشأة الدولة الحديثة

المبحث الثالث: ثورة ١٩٥٢ وتجربة الدولة الحديثة

المبحث الأول

اثر الحملة الفرنسية على التطور السياسى المصرى

أصبحت مصر منذ مطلع القرن السادس عشر جزءاً من الأمبراطورية العثمانية منذ غزاها سليم الأول عام ١٥١٧ ووضع السلطان العثمانى نظاما للحكم يقوم على توزيع السلطة بين ثلاث هيئات هى الوالى والديوان والمماليك وحرم المصريين من الخدمة فى الجيش وفرض نظام العزلة على البلاد.

ولا شك أن ما حدث مع مصر حدث مع غيرها من البلاد العربية والإسلامية إذ أنه بعد انهيار الدولة العباسية وقعت البلاد العربية تحت حكم المغول والفرس والمماليك ومن ثم لم تكن هناك نظم دستورية ولا قانون دستورى يبين حدود السلطة فيها بل استبداد وفتن وحكم اقطاعى مطلق. ولقد اتخذ التطور السياسى فى مصر وضعاً مختلفاً عن كثير من البلاد العربية التى وقعت تحت النير العثمانى إذ اعتبرت مصر ولاية متميزة تتمتع بالاستقلال فى شئونها الداخلية. وهو الأمر الذى ظهرت آثاره فى مواجهة الغزو الأجنبى لمصر والتنازع الدولى عليها.

ولقد تمخضت عن الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت آثار بعيدة المدى على التطور السياسى المصرى، ولا ريب أن بعض تلك الآثار لم تكن مستهدفة عند الغزو الفرنسى لمصر ذلك لأن نابليون قاد حملته ليضرب انجلترا فى طرق مواصلاتها للهند وذلك سعيا لاستعادة فرنسا لمجدها وقوتها. ولقد اصطحب نابليون معه عدداً من العلماء المستشرقين مما أدى لفك طلاسم اللغة الهيروغليفية وهى تعد من أهم انجازات الحملة الفرنسية. كما أعد علماء الحملة الفرنسية كتاب وصف مصر وهو من أهم ما كتب عن مصر وشخصيتها وجغرافيتها وسكانها والحياة النباتية والحيوانية فيها.

وإذا كان نابليون قد انهزم وفر عائداً من مصر بعد أن تحطم أسطوله فى أبى قير بواسطة الأدميرال الإنجليزى نيلسون، وبعد أن عجز عن فتح عكا وتحت تأثير انتشار الطاعون فى صفوف جنوده فإنه ترك على رأس قواته كليبر ومينو حيث أغتيل الأول وتحالف الإنجليز والأتراك ضد الفرنسيين وأجبروهم على الجلاء عن مصر فى أغسطس ١٨٠١.

ولسنا بصدد التأريخ للحملة الفرنسية على مصر ولكن ما يهمنا هو فقط الإشارة لعدد من الملاحظات.

الأولى: تتصل بدور المماليك وهم حكام مصر آنذاك فى مقاومة الغزو الأجنبى وهذا الدور كان ضعيفا نظراً لتصارع المماليك فيما بينهم وضعف تسليحهم الحربى فى مواجهة الغزاة الفرنسيين لذا هزموا فى المعارك التى واجهوا فيها الفرنسيين منذ وطأت أقدامهم أرض مصر وخاصة فى معركة الأهرام ومن ثم زادت شوكة المماليك ضعفاً على ضعف وتجلى ذلك بعد انتهاء الحملة الفرنسية.

الثانية: تتعلق بدور العلماء ورجال الدين وكانوا قادة الرأى وحملة مشعل الثقافة والعلم وقد برز دورهم بوضوح فى ثورة القاهرة الأولى ضد نابليون وقيادة المقاومة الوطنية وبخاصة فى ثورة القاهرة الثانية عام ١٨٠٠ ضد كليبر واغتياله بيد أحد الثوار.

الثالثة: دور القوى الخارجية فى التصارع على مصر لموقعها الاستراتيجى الهام فكما رأينا أن الفرنسيين غزو مصر طمعا فى السيطرة عليها لقطع خطوط المواصلات البريطانية مع الهند، والعثمانيون كانت لهم السيادة ولو الإسمية على مصر التى هى تاج الخلافة وكانت مقر الخليفة العباسى فى عهد المماليك وعندما استولى السلطان سليم الأول على مصر عام ١٥١٧ أجبر الخليفة العباسى على التنازل له عن الخلافة وبذا جمع السلطان سليم الأول بين السلطتين الدينية والسياسية وانتقلت الخلافة الإسلامية لأول مرة رسميا إلى يد غير عربية. وينبغى أن تتذكر الصراع الذى تم على الخلافة ومقرها بين الأنصار والمهاجرين اثر وفاة النبى صلى الله عليه وسلم وما استقر عليه الرأى آنذاك بأن تكون فى المهاجرين من قريش، ثم المرحلة الثانية فى الصراع على الخلافة بين على ومعاوية وما انتهى إليه الأمر من انقسام ضخم بين المسلمين بين الشيعة والسنة حول من هو صاحب الحق فى الخلافة وتسبب ذلك فى إراقة الكثير من الدماء وتشتت المسلمين.

ونعود إلى مصر لنقول أن الصراع الدولى ضد الفرنسيين قاده الإنجليز من ناحية والعثمانيون من ناحية ثانية، والمماليك أصحاب السلطة العقلية المباشرة فى مصر آنذاك من ناحية ثالثة. إلا أن الحملة الفرنسية نتج عنها ظهور قوة رابعة وهى قوة الشعب المصرى وظهر. اثر ذلك فى اصرار العلماء معبرين عن الشعب المصرى فى رفض الولاة الذين أوفدهم الخليفة التركى واختيارهم لمحمد على عام ١٨٠٥ ليصبح حاكماً على مصر بارادة الشعب ويجبر الخلافة العثمانية على قبول ذلك.

الرابعة: تتعلق بالآثار غير المستهدفة من الحملة والتى فى مقدمتها بعث روح المقاومة فى الشعب المصرى الذى كان مبتعداً عن العمل الوطنى بعد أن حرمه العثمانيون والمماليك من الإنخراط فى سلك الجندية أو المشاركة فى الدفاع عن البلاد إلا أن الأحداث فرضت نفسها. ومن الآثار أيضا ما فرضه الفرنسيون من نظافة وإنارة في شوارع القاهرة، وما سعوا إلى تكوينه من

مجالس شبه نيابية شارك فيها العلماء والتجار وقد هيأ ذلك كله الأذهان للدور السياسى الذى لعبه العلماء فى اختيار محمد على حاكما على البلاد.

الخامسة: أشرنا إليها فيما سبق ولكن من الضروري تركيز الضوء عليها هنا وهى فتح آفاق العلوم والاهتمام بمصر بعد اكتشاف حجر رشيد وفك رموز اللغة الهيروغليفية وبعد قيام المجمع العلمى الذى أنشأه نابليون فى مصر بوضع موسوعة «وصف مصر» والتى قام بتأليفها علماء الحملة الفرنسية وتناولت دراسة أحوال مصر من شتى الجوانب ـ نقول أن هذا العمل العملاق فتح شهية العالم على آثار مصر الفرعونية وتاريخها وحضارتها وهو ما أتاح المجال لظهور علم المصريات لسبرغور تاريخ مصر القديم واستجلاء أسراره ومكنوناته.

المبحث الثانى

محمد على وبناء الدولة الحديثة

لقد تولى محمد على السلطة فى مصر عام ١٨٠٥ بارادة شعبية تمثلت فى موقف العلماء ورجال الدين من المصريين الذين طالبوا بتوليه السلطة ورفضوا الخضوع للولاة الذين سبقوه من قبل الدولة العثمانية فاضطرت الأخيرة للاستجابة لهذا الموقف الشعبى. ومع هذا فإن محمد على الذى تودد للعلماء قبل توليه السلطة سرعان ما تنكر لهم وسعى فى المقام الأول لتعزيز سلطته داخلياً بتدبير مذبحة القلعة لأمراء المماليك ثم إلى تشتيت العلماء والتأثير عليهم بوسائل الترغيب والترهيب المتعددة وبعد أن تحقق له التخلص من معارضيه المحتملين، سعى لاقامة دولة قوية فى مصر ليستند إليها فى سلطانه وآمن بضرورة أن تستند هذه الدولة على قوة عسكرية وبحرية ومن هذا المنطلق عمل على زيادة الإنتاج الزراعى بتحسين طرق وأساليب الزراعة والرى وهى الأساليب التى لم يطرأ عليها أى تغير طوال الخمسمائة عاما السابقة على ذلك، وأن ينشئ صناعات لم يكن لها وجود فى السابق. وبحلول عام ١٨١٤ أصبح محمد على هو المالك للأراضى التى كانت بحوزة المماليك

وغيرهم من كبار الملاك وترك للفلاح حق الانتفاع فقط وبحلول عام ١٨٢٠ شرع فى شق العديد من القنوات فى الدلتا وهكذا أصبحت الزراعة والرى تحت السلطة المركزية مباشرة وقد أعطى محمد على أولوية للمحاصيل التصديرية التى تدر عائداً كبيراً مثل القطن واستخدم العائد منه ومن السلع الأخرى لتغذية الجيش وللإنفاق على المصالح الحكومية وشراء المواد الأولية اللازمة للصناعة. وقد تحولت المزارع والمصانع إلى أملاك حكومية فى اطار نظام الاحتكار الذى ابتدعه محمد على أو ما يمكن أن يطلق عليه رأسمالية الدولة.

ولا شك أن هناك أراء مختلفة وأحيانا متعارضة حول تجربة محمد على فالبعض يعتبرها كانت تجربة فاشلة استهدفت تحقيق المجد الشخصى لمحمد على وإنه فى سبيل ذلك حطم كل معارضة وقام بتجارب صناعية فاشلة أدت إلى خراب ميزانية الدولة ومعاناة الفلاح بارهاقه بالضرائب وتسخيره فى العمل، وأن استخدام الموظفين كقادة للصناعة لم يعطهم الحافز لأنه أوجد طبقة من البيروقراطية لقيادة الصناعة وأن تجربة تصنيع بلد متخلف باستخدام معدات مقطورة لم يتدرب عليها الأفراد حيث لا توجد طبقة متعلمة ومدربة ولا طبقة رجال الأعمال والمنظمين ويضيف هذا الرأى بأن محمد على بصفته أجنبى عن المصريين لم يهتم بتحسين أحوال الشعب.

فى حين يذهب رأى آخر إلى أن محمد على هو بانى نهضة مصر الحديثة وأنه أول من أعاد للمصريين إحساسهم بذاتيتهم فى ادخال المصريين فى الجيش الذى هو أساس المدرسة الوطنية وأن فتح المدارس وانشاء الصناعات قد هيأ للتطور اللاحق وأن فتوحاته فى الشام والسودان كانت هى الامتداد الطبيعى لمصر فى تاريخها الفرعونى وهو نفس المنطق الذى حكم فى مرحلة لاحقة فكر جمال عبدالناصر وسعيه للوحدة مع سوريا ومع السودان وأنه إذا كان محمد على استخدم القوة العسكرية الأمر الذى أثار عليه القوى الأجنبية التى رأت فى نهضة مصر وقوتها ما يهدد مصالحها فإن عبدالناصر استخدم الشعارات الوطنية وجاذبية الزعامة الشخصية وهو الأمر الذى أثار فى نفس

الوقت مخاوف القوى الأجنبية ومن لم لقيت طموحات محمد على وطموحات جمال عبدالناصر بدرجة أو بأخرى نفس المصير بصورة أو بأخرى وأن كلتا التجربتين أدت إلى استنزاف موارد مصر وانتهت بها نهاية غير نقطة البداية وغير الطموحات التى تطلع إليها الزعيم الذى قاد حركة مصر السياسية فى كل مرحلة من هاتين المرحلتين.

وثمة مقارنة بين هاتين التجربتين فى مصر وبين التجربة السوفيتية التى استندت إلى وسائل القمع والقهر وإلى الأيديولوجية ومع ذلك أخفقت فى ضمان استمرارية بناء الأمة. وعلى النقيض من ذلك تجربة اليابان فى عهد الميجى فى الاستفادة من التقدم الصناعى الغربى لتطوير اقتصادها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأن اليابان فى تجربتها كانت أكثر تنظيماً من مصر التى عانى مجتمعها من حالة من التحلل والتفسخ، فالامبراطور أُعتبر مؤسسة فى ذاته استخدمت صفاته المقدسة لتصبح نقطة التجمع والولاء المطلق من شعبه وأن الطبقة الحاكمة كانت تتمتع بمكانة محترمة وثقة بالنفس ومع هذا لم تكن منعزلة عن الشعب وإنما سمحت لمن كان لديه موهبة للتقدم فى السلم الاجتماعى.. ولا ريب أن كل هذه المقارنات بين مصر واليابان تجعل التجربة المصرية كانت رائدة فى أن محمد على حقق بعض التقدم فى ظل المجتمع البالغ التخلف اقتصاديا واجتماعيا وهو ما أدى إلى تدهور حجم السكان بسبب المعاناة آنذاك.

ولسنا بصدد التحدث تفصيلا عن تجربة محمد على فى بناء الدولة الحديثة فى مصر ولكننا نقدم عدداً من الملاحظات العامة، وهو نفس المنهج الذى اتبعناه فى كل هذه الدراسة وهو منهج السعى لاستخلاص بعض النتائج من خلال الملاحظات التى ترتبط بهدف الدراسة. ولعل فى مقدمة تلك الملاحظات ما يلى:

الأولى: أن محمد على بدأ تجربته وعبر عن حنكة فى الممارسة السياسية الداخلية بالتعامل مع معارضيه الفعليين (المماليك) أو المحتملين (العلماء)

بنفس منطق الغدر والخداع الذى كان يسود عصره ولعله قرأ أو اطلع أو تأثر بفلسفة مكيافيللى الغاية تبرر الوسيلة.

الثـانيــة: أن محـمـد على شرع فى بناء الدولة بمنطق سليم بالسعى لتكوين جيش قوى ولخدمة الجيش لابد من اقتصاد قوى يعتمد على الزراعة والصناعة والتعليم وهى المجالات التى ركز عليها محمد على بقوة ولتحقيق ذلك أصبح هو المالك والصانع والتاجر الوحيد على حد قول بعض المؤرخين حتى يضمن زيادة موارد الدولة لتحقيق أهدافه، ولكن التقييم الواقعى للموقف هو أنه لم يختلف كثيراً بالنسبة للفلاح عن نظام الاقطاع والالتزام الذى كان يتبعه المماليك والعثمانيون.

الثـالثـة: أنه لم يقدم أيديولوجية واضحة لقيادة المجتمع ولكن صياغة الأيديولوجيات كانت جديدة على منطقته وربما حديثة على عصره إلا أنه عكس طموحات القيادات التاريخية فى عصره وفى منطقته الجغرافية وهى القائمة على الغزو والتوسع ومن ثم فمن الصعب محاكمته بمعايير نهاية القرن العشرين ومع هذا فإن البعض ينصفه ويقارن بينه وبين تجربة عبدالناصر بعده بحوالي مائة وخمسين عاما بل يقارنون بين تجربة وحدة مصر وسوريا فى عهد عبدالناصر وعهد محمد على مع اختلاف فى الأسلوب وأدوات العمل السياسى.

الرابعة: أن مفهوم مشاركة الشعب فى الحكم كان مفهوما حديثاً على بداية القرن التاسع عشر فى العالم ولم يكن له وجود فى الشرق الأوسط ولذا فإن عدم إنشاء محمد على مؤسسات تشريعية لا يمكن أن يؤخذ ضده يكفى أن نقول إن علماء مصر آنذاك وهم الذين قادوا الانتفاضة ضد الحملة الفرنسية كما لعبوا دوراً رئيسيا فى تولية محمد على لم يفكر أحد منهم أن يطرح نفسه لتولى السلطة وكانوا يتطلعون للوالى الذى يوفده الباب العالى أيا كان مستواه الثقافى أو دوره فقد حرم الشعب المصرى لمئات السنوات من حق الدفاع عن نفسه ضد الغزاة ومن حق حكم نفسه وترك يلعب دوراً هامشياً

ويخضع للاستغلال والاستبداد. يكفى أن نشير أنه عندما جاء خلفاء محمد على وأنشأوا نظاما شبه برلمانى وشبه ديمقراطى فى مجالس متعددة لم يتول رئاسة مجلس الوزراء حتى اغتيال بطرس غالى أى مصرى مسلم منذ ١٨٨٢ كان رؤساء الوزارات واحد أرمنى (نوبار باشا) وواحد يهودى تركى واثنين من الأتراك المسلمين وواحد مصرى قبطى هو بطرس غالى.

الخامسة: إنه يذكر بالفضل لمحمد على وخلفائه دورهم فى تطوير التعليم والصناعة وفى تطوير الجيش وفتح المجال للمصريين للإلتحاق به والترقى، وان لم يكن هذا أمراً سهلاً أو طوعياً تماما بل تحرك المصريون وقدموا مطالبهم الوطنية خاصة فى أواخر النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتجربة ثورة أحمد عرابى ومطالبه مع زملائه خير شاهد على ذلك.

السادسة: ان عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر كانت دائما ترتبط بقوة الدولة وتوجهها نحو الخارج وبعبارة أخرى نحو الاتحاد أو التعاون أو التوسع الخارجى ومن ثم فإن هذه العملية كانت تصطدم بالقوى الدولية ذات المصالح المتعارضة والتى جعلت من سياستها عدم السماح لمصر بمثل هذا التحرك السياسى ورأت فى تعاظم قوة مصر تهديداً لمصالحها ومن ثم عملت على تحطيم هذه القوة قبل أن تتعمق جذورها وهذه هى النتيجة المستخلصة من تجربتى بناء الدولة فى عهد محمد على وعهد جمال عبدالناصر ولو قارنا ذلك بتجربة اليابان فإن عملية بناء الدولة ارتبطت بسياسة عزلة داخلية لما يقرب من نصف قرن وجاء التوسع اليابانى فى مرحلة متأخرة بعد أن تعمقت جذورها النهضة اليابانية سواء فى تجربة الميجى أو بعد فترة ما بين الحربين العالميتين ومع هذا فإنها واجهت الضغط الخارجى وربما الاختلاف فى الموقع المصرى فى قلب العالم وطرق مواصلاته ومياهه الاستراتيجية بعكس موقع اليابان فى الشرق الأقصى، هذا فضلا عن أثر العامل التأسيسى أى دور الأسرة الامبراطورية فى اليابان كجزء من بناء الدولة والنظرة المقدسة لها وهذا ما لم يكن متوافراً فى أسرة محمد على أو حتى فى المماليك، فالجميع أجانب عن

مصر ولم يشعر الشعب الحقيقى بانتماء فعلى لهم كما أنهم كانوا متعالين على هذا الشعب المصرى ومن ثم وجدت الهوة السحيقة بين الطرفين.

السابعة: إن خلفاء محمد على ساروا بدرجة أو بأخرى على نهجه مع تعديل فى بعض المعطيات فإسماعيل وهو أكثر هؤلاء الحكام فى بعد نظره سعى لجعل مصر قطعة من أوربا وسار على نهج بناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق وبناء دار الأوبرا ولكنه ارتكب ثلاثة أخطاء أولهما: منح الامتيازات للأجانب فزادت أعداد الأجانب وأنشئت لهم أحياء خاصة بهم ومن ثم كون هؤلاء طبقه متميزة فى المجتمع فوق القانون والنظام وأستخدموا أداة للسيطرة بل والتدخل فى شئون مصر الداخلية. وثانيهما: الإسراف والتبديد فى الأموال من خلال الاقتراض والإنفاق البذخى وأدى هذا لبيع أسهم مصرفى قناة السويس وفرض رقابة مالية على ميزانية مصر من الإنجليز والفرنسيين لضمان استرداد ديونهم وثالثهما: عجزه عن بناء مؤسسات تشريعية شعبية حقيقية وان كانت بدأت تلك النواة فى مجلس شورى القوانين إلا أن ذلك كان فى إطار القشرة أو الغلاف الحضارى الذى أراد إسماعيل أن يغلف به حكمه ويقلد به أوربا دون إيمان حقيقى به ولذا عندما عزل السلطان العثمانى إسماعيل تحت ضغط الدول الأوربية لم يجد من يثور داعياً إلى استمراره كما حدث عند بداية القرن مع محمد على نفسه. ولكن هذا لا يجب أن يجعلنا نغفل عن انجازات إسماعيل الحضارية أيا كان الهدف من ورائها فإنه مما يذكر له بالفضل أن كثيراً من شوارع القاهرة المعاصرة تم تخطيطها فى عهده ومن ذلك شوارع الفجالة ومحمد على وكلوت بك ونوبار وعبدالعزيز كما أن أبرز كبارى القاهرة مثل كوبرى الجلاء وكوبرى قصر النيل أقيما فى عهده وأيضا أعرق القصور مثل قصر عابدين هذا فضلا عن دار الأوبرا التى ظلت مفخرة لمصر حتى حريقها عام ١٩٧٠ أى بعد مائة عام تقريبا على انشائها أضف لذلك إنشاء مصلحة البريد والبرق والهاتف وإقامة السكك الحديدية فضلا عن اتمامه وافتتاحه لقناة السويس وباختصار لم يكن حكم إسماعيل كله بذخاً واسرافاً وبداراً بل كان به قدر كبير من الإنجاز والاعمار ولكن ما يمكن أن

يقال إنه صورة متكررة من حكم محمد على ومن ممارسات أمثاله من الحكام الطموحين الفرديين المستنيرين والذين تهمل انجازاتهم بعد غيابهم أو اختفائهم عن المسرح السياسى لوجود اخفاق رئيسى وهو عدم إقامة مؤسسات دائمة أو تنظيم دائم تتعمق جذوره فى الشعب وغياب الفكر الأيديولوجى وهنا تظهر لنا المفارقة بين تجارب مثل تجربة ماوتسى تونج فى الصين التى استندت إلى أسس أربعة: الزعامة، الجيش، الحزب والأيديولوجية وهى عناصر غابت عن التجربة الناصرية ولذلك سرعان ما اعتراها الانهيار أو التحلل اثر وفاة عبدالناصر بل فى حياته بنكسة ١٩٦٧ وبالإنفصال فى سوريا عام ١٩٦١ وبغربة المثقفين والشعب عن القيادات الحاكمة وبتولى عناصر غير مؤمنة بالفكر الاشتراكى قيادة عملية التحول الاشتراكى وظهور أفكار ونظريات مثل أهل الثقة وأهل الخبرة ونحو ذلك مما أثر فى الصراع السياسى والاجتماعى والإنجاز الاقتصادى هذا دون أن ننكر أو نقلل من نتائج عملية التغير التى قادها عبدالناصر أو حققتها الثورة المصرية فى عهده بنفس المنطق الذى لا يجعلنا أن نقلل من إنجازات محمد على أو إسماعيل وبنفس المنهج الذى يدفعنا لانتقاد تجربتهم فى بناء الدولة الحديثة فى مصر.

المبحث الثالث

ثورة ١٩٥٢ وتجربة الدولة الحديثة

يذهب المؤرخ المصرى المشهور عبدالرحمن الرافعى إلى أن مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢ ترجع إلى سيرة الملك السابق فاروق فى الحكم، أما بواعثها وأسبابها فهى أعمق من ذلك وأبعد إذ هى تمتد إلى بدء الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ لأن ثورة يوليو هى قبل كل شئ ثورة على الاحتلال والاستعمار.

ولم يختلف كثير من المؤرخين مع ما ذهب إليه عبد الرحمن الرافعى فى أن ثورة ١٩٥٢ كانت ضد الاحتلال والاستعمار وإن أضافوا إلى ذلك كونها ضد سيطرة رأس المال على الحكم وضد الاقطاع وضد الفساد، وذهب قلة إلى أنها انقلاب عسكرى وذهب آخرون إلى أنها بدأت انقلاباً ثم تحولت إلى ثورة. ولسنا بصدد تحليل ذلك فلكل وجهة نظره وهناك العديد من المؤلفات فى هذا الصدد. إلا أن المتفحص للمبادئ الستة لثورة ١٩٥٢ يجد فيها بذور كل فكرة أو توجه أو رأى إذ أنها مبادئ صيغت بأسلوب عام للغاية

بحيث لا يكون عليها أي خلاف فهي: القضاء على الاستعمار وأعوانه القضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم اقامة ديمقراطية سليمة، اقامة عدالة اجتماعية، اقامة جيش وطنى قوى. وهذه المبادئ أصبحت مطاطة وقابلة للتفسير وأن مراحل التطور السياسى لثورة ١٩٥٢ لا يمكن أن نصفها بأنها مرحلة واحدة إذ أن أولويات العمل الوطنى ومنهاجه وأسلوبه اختلفت فى عهد الرؤساء الأربعة لمصر وهم محمد نجيب، جمال عبدالناصر، أنور السادات وحسني مبارك ولئن كانت فترة رئاسة محمد نجيب قصيرة وشبه منسية فى التاريخ المعاصر إلا أنه من الإنصاف أن نقول إنها عبرت عن حقيقة رئيسية وهى سيادة الفكرة الديمقراطية وعدم الرغبة فى الاستمرار فى السلطة من قبل قادة الثورة وفى نفس الوقت عبرت عن مرحلة الاضطراب الفكري والسياسى لقادة الثورة وخشيتهم من العودة للثكنات فإن العقاب سينالهم من السلطة السياسية، كما أن الأحزاب أو الحزب الذى سوف يسيطر على السلطة ربما يعود بالحياة السياسية سيرتها الأولى وكأن شيئا لم يحدث وإزاء ذلك كله قررت أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة استمرارهم فى السلطة ولبس المسوح المدنية وخلع البزة العسكرية واقامة ديمقراطية ذات طبيعة خاصة فى دستور ١٩٥٦ وفى ظل التصارع الدولى على مصر، وانعدام المنهج الفكرى المتكامل لقادة الثورة، وغياب الحزب السياسى الذى يستند لجذور حقيقة فى أوساط الشعب، تعددت التجارب والمناهج وأصبحت مصر حقلا لهذه التجارب طوال ما يقرب من ثلاثين عاما حتى بدأت مرحلة ما يشبه الاستقرار السياسى فى عام ١٩٨٢ . ويكفى أن نشير إلى عدد من الحقائق لتوضيح ما ذهبنا إليه من أن مصر كانت حقلا للتجارب.

الحقيقة الأولى: أن المبادئ الستة كما قلنا كانت ذات طبيعة عامة وغامضة وتعبر عن النوايا أكثر من كونها منهاج العمل وهذا ما اعترفت به الثورة ذاتها فى ميثاق العمل الوطنى الذى صدر عام ١٩٦١ .

الحقيقة الثانية: أن الثورة وهى بيضاء فى عمومها إذ ندر فيها اراقه الدماء على غرار ثورات أخرى فى المنطقة أو حتى فى غيرها مثل الثورة الفرنسية أو

الثورة الروسية، إلا أنها استخدمت أساليب القمع البوليسى والقهر الاقتصادى لمعارضيها مما جعلها تفقد قدرا من المصداقية لدى الشعب وهذا بدوره أثر فى رد الفعل الشعبى حيث ظهرت مشكلة الانتماء الوطنى وتعمقت أزمة الثقة بين الشعب والحكومة وأصبح تعبير «نحن» (أي الشعب) وهم (أى الحكومة) من التعبيرات المتداولة، وأدت أساليب القمع البوليسى لظهور حالة من الشك بين أفراد الشعب بعضهم البعض خشية أن يكون هناك مخبر بوليسى أو نحو ذلك.

الحقيقة الثالثة: أن غياب المنهاج الواضح وغياب الحزب السياسى الحقيقى أديا إلى ظهور البديل الطبيعى وهو الاعتماد على التجربة والخطأ، والخضوع لمؤثرات تراث الفكر السياسى العالمى ومن هنا طرحت الثورة فكرة الاصلاح الزراعى وطبقتها على مراحل متعددة، والتخطيط الاقتصادى، والاشتراكية، وطرحت الاتحاد القومي وتحالف قوى الشعب العاملة والاتحاد الاشتراكى، والوحدة المصرية السورية، والقومية العربية، والوحدة العربية وهكذا ظهر الميثاق الوطنى وبعد حرب ١٩٦٧ وهزيمة الجيوش العربية طرحت ورقة ٣٠ مارس ١٩٦٨ ومن الناحية الدستورية عدة اعلانات دستورية وهكذا لم يكن هناك خط دستورى أو اقتصادى واحد عبر مرحلة محددة ولنقل عشر سنوات حتى يمكن أن يتحقق الانجاز الاقتصادى أو الاستقرار السياسى وهذا هو مكمن الخطر ونقطة الضعف الرئيسية فى التجربة المصرية فى عهدى عبدالناصر والسادات والذى بدأ التطور السياسى بالمنابر وانتهى بتعدد الأحزاب وقبل اغتياله بالانقلاب على الديمقراطية الوليدة، والانفتاح الاقتصادى تحول إلى انفتاح استهلاكى وليس انتاجي وساعدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من ارتفاع أسعار النفط إلى التغطية على حقيقة الأوضاع بنفس القدر الذى لعبه تأميم قناة السويس ١٩٥٦ واخفاق العدوان الثلاثى وتجربة الوحدة فى التغطية على حقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية فالتأميم ومصادرة أموال الأجانب أديا إلى ظهور طبقة من الثوريين الانتهازيين المنتفعين وظهر مفهوم الطبقة الجديدة فى مصر بنفس ما حدث فى يوغوسلافيا فى عهد تيتو كما عبر عنها المفكر اليوغوسلافى ميلوفان جيلاس وتكرر الموقف فى عهد السادات

فظهرت طبقة الأغنياء الجدد من عناصر السماسرة والطفيليين. هذا لا يعنى أن كلتا التجربتين ليس لهما انجازات كلا فتأميم قناة السويس ودحر العدوان الثلاثى وبناء السد العالى ومجانية التعليم وغيرها لا يمكن التقليل من أثرها فى تغيير بنية المجتمع ولكن مقابل ذلك تجربة الانفصال وغزو اليمن وما ترتب عليها من تورط للجيش المصرى واستنزاف لموارد الدولة مهد للاخفاق العسكرى المروع فى هزيمة ١٩٦٧ . واشتداد الصراع الطبقى فى مصر بعد القرارات الاشتراكية وخاصة عام ١٩٦٥ عمق الهوة بين الطبقات وبين أفراد الشعب، وتكررت هذه الحالة أيضا بعد ذلك ففى مواجهة الإنجاز العظيم لحرب أكتوبر ١٩٧٣ والانفتاح الاقتصادى حيث تعمقت المأساة الاقتصادية ليصبح طابع الاستفادة من الفرص المتاحة للفرد هى السمة الغالبة وهكذا تعمقت مجدداً مشكلة الولاء بل والصراع حول حقيقة هوية مصر خاصة إذا انتقلنا إلى التفاعل بين مصر وجيرانها.

الحقيقة الرابعة: تتصل بالتصارع الداخلى والاقليمى حول هوية مصر. لقد كانت مصر قبل ثورة ١٩٥٢ هى مصر وادى النيل (أى مصر والسودان) ثم استقلت السودان لتتطلع مصر لرابطة جديدة ذات أبعاد متنوعة والرابطة هى العروبة والقومية العربية وأبعادها التفاعل مع قضايا الشرق الأوسط وفلسطين وحركة التحرر العربى السياسى ثم الاقتصادى والتفاعل مع قضايا التحرر الأفريقى وحركة التطور الإسلامى عبر القارات فى آسيا وأفريقيا بوجه خاص وحركة عدم الانحياز عبر القارات الأربع (آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا اللاتينية) وهكذا أحس المواطن المصرى بما يشبه الدوار وتزعزعت لديه مفاهيم الانتماء لمصر ليحل الانتماء العربى محلها وأصبحت النظرة والحديث عن مصر تعبير عن قصر النظر وضيق الأفق. وجاء نظام السادات ليقدم الصورة المقابلة مصر أولا والإسلام (الرئيس المؤمن) ثم الأفريقية ثم العروبة، وأحس المصرى مجدداً بدوار آخر ما بين التطلع الدولى والتضامن شبه الأممى والانتماء الإقليمى وما بين الانكفاء الوطنى والقطيعة العربية لمصر بعد اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. ولعله من المفارقات أن عدد المصريين فى

الدول العربية فى عهد السادات الإنعزالى أكبر بكثير من عددهم فى عهد عبدالناصر العروبى ودورهم فى بناء المجتمع العربى كذلك. وترجع هذه المفارقة إلى عاملين رئيسين:

أولهما: أن ثورة عبدالناصر ومبادئه جعلت الدول وخاصة الحكومات العربية تتخوف من المصريين واحتمالات قيامهم بدور ثورى فى بلادهم مما يزعزع استقرارها السياسى والاجتماعى وهذا التخوف لم يعد له وجود فى عهد السادات الذى لم يكن ضمن أهدافه تحقيق زعامة عربية أو وحدة عربية.

وثانيهما: أن الدول العربية فى فترة عبدالناصر كانت ماتزال فقيرة اقتصاديا ولم تظهر عليها علامات الثراء والبحبوحة التى برزت نتيجة تدفق النفط وارتفاع أسعاره خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى حين أن مصر كانت أكثر تلك الدول تقدما علميا وثقافيا وأكثرها انتعاشا اقتصادياً ومنذ أواخر عقد الستينات وفى عقد السبعينات انكشف المستور فظهرت مصر أمام العرب مهزومة عسكريا، ضعيفة اقتصاديا يسعى شعبها للحصول على وظيفة لدى الدول العربية الغنية التى سعت لبناء مجتمعاتها اقتصاديا وعمرانيا واستخدمت ضمن من استخدمتهم المصريين بعد أن زال التخوف والشكوك حول طبيعة دور المصرى فى الدول العربية حيث أصبح أكثر المواطنين العرب حرصاً على لقمة العيش وبعيداً عن السياسة المتصارعة ما عدا قلة قليلة ذات توجهات أيديولوجية وهذه بدورها استغلتها الأنظمة العربية لمصالحها فالجماعات الإسلامية غذتها دول عربية معينة واليساريون غزتهم دول عربية أخرى وهكذا.

الحقيقة الخامسة: تتجلى فى عملية شبه الاستقرار السياسى منذ ١٩٨٢ وحتى الآن ونقول شبه استقرار سياسى لأن المجتمع مايزال يعيش حالة من التغير فى نظمه الاقتصادية والتحول من القطاع العام للقطاع الخاص وهذا يترك أثره على البنيان الاجتماعى والسياسى وبخاصة نتيجة بروز ظواهر طبيعية ترتبط بعمليات التحول الاجتماعى والاقتصادى والسياسى هذه وفى مقدمتها

ظواهر البطالة والتجاوزات السياسية لغياب الأحزاب الحقيقية التى تعبر عن مجتمع مستقر يتم فيه تداول السلطة فى اطار المنهج الانتخابى المتوازن الذى تعبر فيه الأحزاب عن قوى اقتصادية واجتماعية حقيقية، ففى تقديرنا أن الأحزاب المصرية الحالية لا تعبر عن هذه القوى تعبيراً حقيقياً وليس ذلك مجال بحثنا وإنما ما يهمنا إبرازه هو أثر ذلك فى مفهوم الهوية المصرية لأن الأساس هو أن كل مواطن يجب أن يجد ذاتيته الحقيقية فى حزب سياسى يعكس فكره الحقيقى وانتماءاته السياسية وآماله وطموحاته ويستوعبه تطلعاته ولعل الصراع السياسى والاجتماعى القائم فى مصر هو نتيجة لغياب العمل الحزبى الحقيقى، فالتجربة الحزبية فى مصر عموماً تجربة حديثة عمرها ثلاثين سنة متقطعة قبل الثورة وخمسة عشر سنة بعد الثورة أى منذ ١٩٨٢ تقريباً وما بين ذلك كانت أحزاب بأوامر السلطة فى إطار الحزب أو التنظيم الواحد أو فى إطار المنابر الثلاثة.

الحقيقة السادسة: ان مشكلة الهوية المصرية رغم وضوحها فهى ستظل موضع نقاش ومرد ذلك الصراع الدولى على مصر وأثر الدور الاقليمى لمصر فضلا عن حداثة التجربة الداخلية فى الديمقراطية أضف لذلك ابتعاد الشعب المصرى عن ممارسة العمل السياسى لقرون عديدة لعل أقرب تواريخها منذ الغزو العثمانى لمصر عام ١٥١٧ إن لم نقل قبلها بقرون قد ترجع لإنهيار الحضارة الفرعونية ولعل من يرجع لكتاب المفكر المصرى لويس عوض حول الفكر السياسى المصرى يلمس إلى أى مدى عمق هذه الأزمة المرتبطة بهوية مصر مع كل الاحترام والتقدير لكتابات وآراء المفكر المصرى الفذ جمال حمدان حول شخصية مصر: عبقرية المكان فإن هذه العبقرية المرتبطة بالمكان فى اتصاله بالزمن وبالشعب تجعل هذه العبقرية لها جوانبها الإيجابية البناءة لتنوع الانتماءات، وجوانبها السلبية المدمرة لتصارع هذه الانتماءات وإعلاء واحدة منها على حساب الأخريات فى مرحلة ما من مراحل التاريخ المصرى.

الحقيقة السابعة: تتصل بالمفهوم الحقيقى للمواطنة المصرية وهنا ينبغى أن نشير إلى أن مصر منذ الفتح الإسلامى واجهت معضلة هذه المواطنة والتى

أصبحت تقوم على أساس انقسام المجتمع إلى مسلمين وغير مسلمين والفصيل الأخير يعنى فى أساسه الأقباط لأن اليهود كانوا قلة قليلة وكان دورهم سياسياً واقتصادياً فى مراحل معينة لكن الأقباط أثيرت القضية الخاصة بهم من مفاهيم بعضها خاطيء فى الفهم وبعضها خاطئ فى التطبيق. ويرجع خطأ الفهم فى تصور البعض بأن الأقباط هم المصريون القدماء وأن المسلمين وافدون أو مستعمرون مع الفتح الإسلامى ورغم أن قلة هى التى تتحدث عن ذلك بلغة شبه صريحة إلا أنه من الضرورى لبلورة الهوية المصرية ألا نترك مثل هذه المفاهيم الخاطئة تتردد فالمسلمون والأقباط كلاهما ينتمى لمصر القديمة وكلاهما امتزج بالغزاة الوافدين من عرب وروماني ويونان وفرس وغيرهم ومجرد مجموعات القبائل العربية التى جاءت مع الفتح الإسلامى أو بعده بقرون لم تؤثر فى حقيقة التركيب الديمغرافى للمجتمع المصرى، بنفس المنطق الذى حدث مع غيرهم من الغزاة، أما مفهوم اختلاف الدين فهو فى تقديرنا اختلاف فى الشكل أكثر منه فى الجوهر فجوهر الأديان عنصر التوحيد والدعوة للسلام والوفاق أما الشعائر فهى الجوانب الشكلية المعبرة عن ذلك وهى مختلفة حتى بين أبناء الدين الواحد ومن ثم فان مفهوم الدين مع أهميته لا يجب أن يكون هو العنصر الفيصل فى تحديد هوية مصر. أما بالنسبة للخطأ فى التطبيق فذلك مرجعه أيضا إلى جذور تاريخية، تأثرت بمراحل الاستعمار من ناحية والتخلف الاجتماعى من ناحية أخرى وعوامل الصراع السياسى التاريخى من ناحية ثالثة. فالغزوات أو الممالك الإسلامية فى مصر والشرق الأوسط فى عهود الأخشيديين والطولونيين والأيوبيين والمماليك والفاطميين والعثمانيين كانت الفكرة السائدة والصراع الدائر باسم الإسلام إلا أنه فى جوهره صراع على السلطة، ولأن هذا الصراع كان يحمل اسم الإسلام فإن غير المسلمين كان دورهم فى هذا الصراع أما إنه محدود أو سلبى بل وأحيانا مدمر لبناء المجتمع، ودراسة الصراع فى البيت العثمانى ودور الأمهات غير المسلمات أو فى الدولة العباسية وغيرها خير شاهد على ذلك وليس هدفنا تفصيل ذلك وإنما مجرد الإشارة أما التفاصيل فهى موجودة فى

عشر والسابع عشر تأليف رولان موسنيه وهو يظهر هذا الدور بالتفصيل. أما من ناحية تأثير الاستعمار الحديث فهو لاستخدامه عناصر غير مسلمة فى السلطة تمشيا مع منهجه في سياسة فرق تسد وهذه الممارسات لم تكن قاصرة على مصر بل فى كل الأقطار التى استعمرتها انجلترا بوجه خاص والانقسام الدينى الكبير فى الهند التاريخية (شبه القارة الهندية) خير شاهد على ذلك. وبالنسبة لتأثر مرحلة التخلف الاجتماعى فإن المشاهد هو أن الأقليات أكثر ديناميكية وانفتاحا على التطورات الحديثة والتعليم والتقدم من الأغلبية ومن هنا يثور صراع اجتماعى بين الطرفين عندما يحدث تغير اجتماعى فى صفوف الأغلبية التى تطالب أو تحصل بحكم كونها أغلبية على مناصب أو مجالات عمل كانت لدى الأقلية عندما كانت الأخيرة منفردة بالتعليم والمكانة الاقتصادية والاجتماعية وهذه الظاهرة عامة فى كل المجتمعات. وإذا كان تطور الحياة العامة فى عهد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد شهد بعض مظاهر الثغرات فى جدار الثقة بين عنصرىّ الأمة أثر فى طبيعة مشكلة الهوية ـ ففى تقديرنا أن المسئولية مشتركة بين االدولة وبين المسلمين والمسيحيين بقياداتهم على حد سواء ومن ثم فان بلورة الهوية المصرية تستدعى معالجة حقيقة وجادة لهذه الظاهرة حتى لا تستغلها قوى معادية كما يحدث فى نشاط بعض الجماعات القبطية فى أمريكا وكندا وغيرها وترديد بعضهم ادعاءات غير صحيحة عن اضطهادهم يستهدف بعضها الحصول على مكاسب صغيرة مثل الحصول على البطاقة الخضراء أو الجنسية ناسين أو متناسين الأثر السلبى الذى تتركه مثل هذه الادعاءات على صورة مصر الحقيقية ومصالحها القومية ونسيجها الاجتماعى الذى هم جزء لا يتجزأ منه.

والواقع أن ما يمكن أن نطلق عليه شعورا قبطيا بالمعاناة يمكن أن نجد مثيله فى شتى طبقات وفئات المجتمع، فدور المرأة وتمثيلها فى العمل السياسى أو دور محافظات الصعيد وما تعانيه من تخلف اقتصادى مقارنة بمحافظات الوجه البحرى أو وضع القرية فى مواجهة وضع المدينة وهكذا يمكن أخذ أى

معيار وتطبيقه فى الحياة السياسية نجد بعض المفارقات والتى يمكن أن نطلق عليها ظلم أو معاناة أو نحو ذلك من المسميات. ومعالجة ذلك كله لا يكون إلا من خلال العمل السياسى النشط والجاد. وإذا كانت الحكومات المتعاقبة وبخاصة فى عهد الثورة قد حرصت على إعطاء الجماعات المختلفة الكثير من الحقوق السياسية ذات الطابع القانونى أكثر من كونها تنفذها فإنه كان يلزم تهيئة المناخ الاجتماعى العام لوضع هذه الحقوق موضع التنفيذ الفعلى، خذ مثالاً على ذلك حقوق المرأة القانونية ومدى ما تحقق فعليا، أو مجانية التعليم من الناحية الرسمية وغول الدروس الخصوصية التى تلغى كل شيء من الناحية العملية وهكذا يمكن أن نجد أمثلة عديدة ومن ثم فإن العلاج هو بالتطور والمشاركة السياسية من كل الفئات وعلى جميع المستويات ولعل التجربة الأوربية فى التطور السياسى هى خير مرشد لنا ولعل قول الشاعر العربى:

وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

أفضل مرشد بدلاً من التباكى أو ادعاء الاضطهاد من هذا الفصيل أو الجماعة أو الفئة فى المجتمع فالحياة السياسية هى تطور مستمر وتعاون بين فئات وطبقات وعناصر المجتمع والحياة السياسية هى حركة دائبة وليست ثابتة.

الفصل الثانى

قضية بناء الأمة فى مصر

لا شك أن قضية بناء الأمة تعد من أهم القضايا التى يواجهها الفكر السياسى فى أى مجتمع ويواجهها النظام السياسى فى نشاطه وحركته السياسية. ولا ريب أن لهذه القضية وضعاً فريداً فى مصر ينبع من التفرد فى ذاتيتها وتاريخها وحضارتها وروافدها الفكرية والدينية والسياسية، ومن هنا فإننا نتناول هذه القضية فى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول: الإطار العام لقضية بناء الأمة.

المبحث الثانى: مصر وبناء الأمة: خلفية المشكلة.

المبحث الثالث: مصر وبناء الأمة أبعاد المشكلة.

المبحث الأول

الإطار العام لقضية بناء الأمة

تثور مشكلة بناء الأمة Nation Building بمعناها الواسع فى حالات رئيسية ثلاث هى:

الأولى: فى أعقاب الثورات. فأى ثورة بطبيعتها تستهدف القضاء على النظام القديم وبناء نظام جديد سواء من حيث الأجهزة والمؤسسات وأدوات العمل السياسى سواء من حيث القيم والمفاهيم والمبادئ السياسية. فالثورة بطبيعتها نقيض النظام القديم وتستهدف تحطيمه وتطعن فى أساس شرعيته ومن هذا المنطلق فإنها من المفترض أن تقدم البديل فى مجال الأجهزة والمؤسسات وفى مجال أساس الشرعية. ولا شك أن الفراغ الناشئ عن انهيار النظام القديم يحتاج على الفور لبناء جديد ليحل محله والا تحدث حالة من الفوضى والانهيارات وربما تحلل الدولة. والنموذج القريب من الأذهان ما حدث بعد الثورة ضد الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية وبخاصة فى البلقان حيث أسفر تحلل الدولة الفيدرالية اليوغوسلافية عن قيام عدة كيانات متصارعة إلى حد كبير وزاد الصراع حدة فى البوسنة لوجود

عناصر الطرد القومى بين المسلمين والصرب والكروات وفى روسيا الاتحادية حيث برزت مشكلة الشيشان وهناك مشاكل عديدة أخرى تحت السطح. ولا شك أن عملية بناء الدولة أو الأمة من جديد ليست مسألة سهلة كما لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها بل تستغرق بعض الوقت ولكن النقطة المحورية هناك تتمثل فى وجود فلسفة معينة تحدث الثورة فى ضوئها ووفقا لمبادئها ومن ثم يتم إعادة البناء فى اطارها والنموذج التقليدى لهذا هو الثورة الفرنسية بمبادئها أو شعاراتها الثلاث: الحرية ـ والمساواة والعدالة، والثورة البلشفية بفكرها الماركسى اللينينى والثورة الصينية بفكرها الماركسى الماوتسى تونجى والثورة المصرية بمبادئها الستة السابق الإشارة إليها فى المبحث السابق. لو قارنا هذه الثورات الأربع لإ تضح لنا أن أفقر هذه الثورات من حيث المفاهيم السياسية ومن حيث التنظيم السياسى ومن حيث القيادة السياسية هى ثورة ١٩٥٢ وأكثر هذه الثورات ثراء فى ذلك كله هو الثورة الصينية التى وصلت للسلطة عبر مسيرة شعبية ونضالية استغرقت زهاء أربعين عاما ولها حزب سياسى منظم وأيديولوجية واضحة وقيادة متمرسة نضالياً وفكرياً. وتأتى الثورة الروسية ثم الفرنسية بين الثورة المصرية والثورة الصينية بدرجات متفاوتة لذلك لا عجب أن استطاعت الثورة الصينية المحافظة على وحدة مجتمعها واعادة بنائه وعدم الدخول فى مغامرات عسكرية تستنزف قواها وهذا بخلاف الثورة المصرية أو الفرنسية التى تصارع قادتها وأدى ذلك إلى بلورة القانون المشهور عن الثورة «إن الثورة تأكل أبناءها» أو الثورة البلشفية التى أستخدمت أسلوب القمع البوليسى ولم تتجاوزه فلما خفت حدة القمع انهارت الدولة السوفيتية بصورة مروعة ربما لم يسبق لها مثيل فى التاريخ البشرى كله.

الثانية: فى أعقاب ظهور رسالة دينية ذلك لأن الرسالات الدينية تعتبر ثورة من نوع معين فهى دعوة لتغيير جذرى فى هيكل المجتمع والقوى السائدة فيه وهذا ما حدث بظهور اليهودية بعد سيدنا موسى حيث ظهرت قوتهم السياسية بعد أن كانوا عبيداً مستضعفين لدى الفراعنة وبلغت القوة ذروتها فى عهد سليمان والمسيحية بعد صلب السيد المسيح حيث اندفع

تلاميذه لنشر دعوته وتغيير هيكل الأنظمة السياسية القائمة آنذاك، وظهر التغير الجذرى أيضا مع ظهور الإسلام بدعوة سيدنا محمد للتوحيد الكامل ونبذ عبادة الأصنام والتأكيد على مبادئ العدالة والمساواة والحرية كأسس فلسفية لبناء الدولة أو النظام الجديد فى إطار حركة الفتوحات الكبرى وهذا كله لم يكن يتعارض فقط بل ويتصادم مع النظم القبلية المتخلفة فى الجزيرة العربية بل وأيضا مع القوى العظمى بمعيار ذلك الزمن والمتمثلة فى الدولة الفارسية والدولة الرومانية ومن ثم وقع الصدام بينهما وبين الدولة الإسلامية الناشئة. ويمكن القول بأن الحركات الإصلاحية الكبرى تحدث نفس التأثير والتغيير الجذرى فى مجتمعاتها بنفس ما أحدثته الدعوات أو الديانات الرئيسية ولعل فى مقدمة تلك الدعوات الوهابية فى الجزيرة العربية وما أدت إليه من قيام الدولة السعودية والخمينية فى إيران وما أدت إليه من قيام نظام إسلامى شيعى والصهيونية وما أدت إليه من قيام دولة إسرائيل والدعوة الإسلامية فى الهند فى بداية هذا القرن والتى تزعمها الزعيم محمد على جناح وأدت إلى تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين هما الهند وباكستان وفقا لأسس العقيدة الدينية. هذه الحالات الأربع تكاد تكون متشابهة فى جوهرها وإن اختلفت فى صور التعبير عنها فالدولة السعودية لم يكن لها وجود من قبل وكانت شبه الجزيرة العربية مقسمة إلى قبائل وأقاليم متنازعة، وإسرائيل انقطع وجودها التاريخى المحدود منذ أكثر من الفى عام وباكستان الحديثة لم يكن لها وجود تاريخى البتة كما أن الفكرة الدينية فيها لم تصمد كأساس للدولة فوقع الصراع بين باكستان الشرقية (الشعب البنغالى) وباكستان الغربية مما أدى لقيام دولة بنجلاديش فى غضون ٢٥ عاما من تقسيم شبه القارة. أما الثورة الخمينية فهى وإن لم ترق لمستوى الحركات الثلاث الأخرى فلم تقم دولة من العدم أو ما يشبه العدم إذ استندت إلى أسس وكيان دولة كانت قائمة كما كان يحدث فى العصور الوسطى فى إطار الدويلات الإسلامية التى كانت تقوم وتتوسع على حساب جيرانها، وإنما نجحت فى تغيير النظام السياسى واقامة بديل له وإن احتفظت بأساسين من أسسه وهما مفهوم التوسع على حساب الجيران

والاستيلاء على جزر الامارات فى الخليج مثال على ذلك، ورفض الاعتراف بالأقليات الدينية كما هو الشأن فى قمع السنة فى عربستان أو الأقليم السنى ومن ثم فمع تغيير النظام السياسى ظلت التوجهات الرئيسية للدولة الايرانية كما هى بل تفتحت شهيتها من زاويتين أولهما: تصدير الثورة المسماة بالإسلامية إلى الدول الإسلامية الأخرى وثانيتهما: التطلع نحو أفغانستان وآسيا الوسطى الأولى بحكم الجوار الجغرافى، وآسيا الوسطى بعد أن نفضت نير الشيوعية وبرز فيها الفراغ السياسى والأيديولوجى وفى نفس الوقت توافر الموارد الطبيعية مع سيطرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

الثالثة: حالة البلاد المتخلفة أو الحديثة بمعنى تلك التى خرجت من ربقة الاستعمار التقليدى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ورغم أن الأخيرة تختلف عن آسيا وأفريقيا فى تاريخها وفى مرحلة استقلالها وفى طبيعة سكانها وفى عقيدتهم الدينية إلا أن معظم دولها يتشابه فى ضعف بنيانه السياسى والاقتصادى والاجتماعى مع الدول الآسيوية والأفريقية التى استقل معظمها بعد الحرب العالمية الثانية فيما عرف بحركات التحرير الكبرى نتيجة التفاعل فى السياسة الدولية المرتبط بصعود وهبوط القوى المسيطرة والدول الاستعمارية والإنقسام الأيديولوجى العالمى وبروز قوى سياسية داخلية تتطلع نحو المشاركة السياسية ولم تكن لها مكانا أو وجدت مكانا محدوداً فى ظل السيطرة الاستعمارية التقليدية هذه الحالة الثالثة طرحت أكثر من غيرها من الحالتين السابقتين فى أدبيات الفكر السياسى والنشاط السياسى والعلاقات الدولية مشكلة بناء الأمة إذ أن معظم تلك الدول وبخاصة فى أفريقيا قام على أسس غير دقيقة نتيجة مرحلة التسابق أو الزحف الاستعمارى فى أواخر القرن التاسع عشر للسيطرة على القارة السوداء ومن هنا انقسمت القبائل بين الدول المتجاورة وهذا ما أدى للتصارع وحروب الحدود والحروب الأهلية بعد ذلك. وكانت أشد الحروب ضراوة تلك المتصلة بالقرن الأفريقى وبخاصة فى الصومال وفى وسط أفريقيا وبخاصة فى تشاد وروانده وبوروندى وفى نيجيريا ومحاولة انفصال بيافرا وفى ليبيريا، وأكثر حروب التحرير أمدا كان النضال من

أجل زيمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا للقضاء على النظام العنصرى فى هذه الدول مع اختلاف فى مدى وحجم وطول أمد الصراع فى كل دولة منها وفقا لطبيعة النظام الاستعمارى والضغوط التى مورست ضده.

ولعله من نافلة القول أن عملية بناء الأمة فى معظم الدول الأفريقية أخفقت حتى الآن بدرجة كبيرة يكفى للدلالة على فداحة هذا الإخفاق أن أكثر من ثلثى دول القارة يعيش تحت خط الفقر ويعد من الدول الأكثر فقراً وتخلفاً. كما أن مفهوم الدولة القومية مايزال هشاً والقبلية هى الأكثر سيطرة وتأثيراً فى معظم هذه الدول، هذا فضلا عن أن مفهوم النظام السياسى بالمعنى الحديث القائم على الشرعية الديمقراطية المبنية على تعدد الأحزاب والحرية السياسية بالمفهوم الفردى والمتمثل فى حق الاضراب وحق التظاهر وحق التجمع ونحو ذلك ماتزال كلها فى حالة جنينية فى معظم الدول الأفريقية. وتتضح الصورة بدرجة أكبر إذا قارنا وضع الدول الأفريقية بوضع الدول الآسيوية التى ظهرت فيها قوى عملاقة مثل الصين والهند وأندونيسيا أو نمور آسيوية مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاند وتايوان ناهيك عن العملاق اليابانى ولعل أكثر الدول الآسيوية ضعفاً من حيث البنيان السياسى الحديث هى دول غرب آسيا ووسطها.

ولا ينبغى أن يفوتنا أن نذكر أن الدول النامية من أجل تحقيق بناء الأمة لديها طرحت فى الإطار السياسى والاقتصادى الدولى عدة منظمات وأفكار وحركات ومطالب ومن هذه المنظمات والحركات مجموعة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة التعاون الإقليمى بين الباكستان وإيران وتركيا والتى توسعت لتضم دول آسيا الوسطى ومنظمة السارك بين دول جنوب آسيا السبع ومنظمة الاسيان بين دول جنوب شرق آسيا وغيرها. أما أبرز الأفكار التى طرحتها الدول النامية فى إطار الدعوة لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم بأسره هى السعى لإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد، السعى لإنشاء نظام اعلامى واتصالى جديد الدعوة لتغيير هيكل الأمم المتحدة وبخاصة وضع

مجلس الأمن السعى لتغيير وضع ومبادئ عمل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ونحو ذلك وكذلك انشاء الانكتاد وواجهت العديد من هذه الدعوات مقاومة عنيفة من الدول المسيطرة فى النظام العالمى وبخاصة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة وإن حققت تلك الدعوات بعض التغيير فى الفكر السياسى الدولى إلا أن المحصلة النهائية لم تكن ايجابية وأدى انهيار الاتحاد السوفيتى السابق واخفاق التنمية فى العديد من الدول النامية إلى وقوع هذه الدول فريسة للديون والفساد والتخلف والصراعات الداخلية فى حروب أهلية أو حروب مع دول الجيران، وطرحت الدول المتقدمة تجمعاتها المضادة مثل مجموعة السبعة ومجموعة التعاون الاقتصادى بين الدول المتقدمة OECD والسوق الأوربية المشتركة التى تطورت إلى الاتحاد الأوربى وكلها تجمعات ناجحة وصلبة مقارنة بتجمعات البلاد النامية التى هى ذات طبيعة هشة وأصبحت تبحث عن هدف بعد انهيار القطبية الثنائية.

المبحث الثانى

مصر وبناء الأمة «خلفية المشكلة»

قبل دراسة بناء الأمة فى مصر أو النموذج المصرى لبناء الأمة ـ إذ جاز هذا التعبير ـ فينبغى أن نشير إلى عدد من الملاحظات.

الأولى: إن مسألة بناء الأمة كمشكلة فى الفكر السياسى حديثة النشأة ارتبطت كما ذكرنا بالتطور السياسى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات باستقلال الدول الحديثة فى آسيا وأفريقيا. ومن هذه الزاوية فإن مصر من المفروض أنها لم تواجه هذه المشكلة لأنها دولة قديمة ذات تاريخ عريق ونظام مركزى مستقر منذ آلاف السنين.

الثانية: إنه رغم البعد التاريخى المشار إليه فى الملاحظة الأولى فإن مصر واجهت هذه المشكلة وربما أكثر حدة من غيرها ومرجع ذلك الظروف السياسية والاقتصادية التى مر بها المجتمع. فمصر قامت بها ثورة ١٩٥٢ وهذا يستدعى بناء الأمة كما سبق الإشارة، كما أن مصر تنتمى للبلاد المتخلفة

وهذه الحالة بدورها تثير قضية بناء الأمة، ويمكن القول تجاوزاً أن مصر واجهت حركة دينية إصلاحية لم ترق لمستوى الحركات الأربع التى أشرنا إليها سابقا وان كانت لها مضاعفات وأعراض شبيهة ببعض تلك الحالات من زاوية أو أخرى. أولى الحركات الدينية فى مصر قادها المصلح والمفكر محمد عبده وتكامل معه على عبدالرازق عند تعرضه لمفهوم الخلافة وموضعها فى العقيدة الإسلامية وارتباط مصر بالخلافة العثمانية، وتتابع المفكرون المصريون فى التعرض لأفكار إصلاحية دينية وان كانت جزئية كما هو شأن فكر طه حسين فى كتابه «الشعر الجاهلى» أو سلامة موسى وحتى جاء فكر حسن البنا ونشأة حركة الإخوان المسلمين وصعودها وهبوطها فى المجتمع المصرى وتبنيها الفكر الانقلابى والذى تعمقت جذوره وتأصلت فى فكر سيد قطب والتقائه مع فكر الزعيم الدينى الباكستانى أبو الأعلى المودودى ثم بروز ما يسمى بالجماعات الدينية المتعددة منذ السبعينات وحتى الآن. ولن نتعرض لذلك فى هذه الدراسة فليس مجاله ولكن يهمنا الإشارة إلى أن مصر تواجه مشكلة بناء الأمة نتيجة حالتين على الأقل من الحالات الثلاث التى تناولناها بصورة أو بأخرى، وهذا وضع فريد لدولة من دول العالم فى ا لقرن العشرين ولعل مرجع هذا التفرد بالنسبة لمصر ما أسماه المفكر جمال حمدان بعبقرية المكان وما نطلق عليه بتعدد الانتماءات النابعة من تاريخ مصر وحضارتها وارتباطاتها الإقليمية ومن ثم تأثير ذلك كله على هويتها.

الثالثة: إن المذاهب التى تؤمن بها الشعوب لا تبدأ من فراغ بها تمتد جذورها للماضى البعيد أو القريب على السواء وتتطور مع تطورها، وإن شعب مصر باعتباره صاحب أقدم حضارة عرفتها البشرية تنوعت روافده الدينية والفكرية عبر التاريخ وهذا كله يترك أثر على عملية بناء الأمة ووحدتها وهويتها.

الرابعة: إن الشعب المصرى قام بمحاولات عديدة لبناء الأمة عبر تاريخه أبرزها فى العصر الحديث تجربة محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر التى أخفقت بسبب تدخل الدول الأوربية ضده من جانب وضحالة فكره السياسى من جانب ثان. فرغم أن محمد على اتسم ببعد نظر مقارنة بمعاصريه من

رجال الدولة العثمانية حيث أدرك أهمية بناء الدولة الحديثة وسعى لتوحيد الدول العربية تحت زعامة مصر بقيادته إلا أن ذلك كان مرتبطا بطموحه الشخصى فى الزعامة أكثر منه تعبيراً عن فلسفة سياسية واضحة فى بناء الدولة الحديثة مثلا على غرار ما حدث فى ألمانيا بقيادة بسمارك وتحقيق الوحدة الألمانية أو ايطاليا فى عهد غاريبالدى، ومن ثم ما أن تآمرت الدول الأوروبية ضد محمد على وألزمته التقوقع فى مصر حتى إنهار كل ما بناه. وسبق أن تناولنا هذه المحاولة بشيء من التفصيل لأهميتها فى بلورة هوية مصر وشخصية شعبها.

ويمكن أن نستخلص من الملاحظات السابقة أن مصر فى مواجهتها لمشكلة بناء الأمة وجدت فيها ما يمكن أن نسميه مشكلة البنيان السياسى Political Structure وليس بناء الأمة Nation Building لأن الذاتية السياسية المصرية كانت قائمة عبر آلاف السنين ومن ثم اختلفت طبيعة المشكلة وأسلوب معالجتها بل ونتائجها عما حدث فى العديد من الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ـ ولاشك أن مصر فى عملية بناء الأمة لم تواجه مشكلة البحث عن جذورها ـ كما هو الحال فى العديد من الدول الأفريقية والآسيوية ـ لأن الشعب مستمر على نفس الأرض والحضارة ممتدة عبر العصور المتعاقبة وعندما خضعت مصر للحكم الأجنبى لعدة قرون فإن ذاتيتها وهويتها لم تنجح بل اختفت وتوارت عن الأعين وكانت تعود من حين لآخر تحت حكم أسر متعددة مثل الأسر التى تعاقبت فى أواخر العصر الفرعونى بل فى عهد كليوباتره ذات الأصول الرومانية وقبلها عهد البطالمة وفى كل الأسر الإسلامية مثل الأخشيدية والطولونية والفاطمية والأيوبية بل يمكن اعتبار عهد محمد على وخلفائه امتداداً لنفس الظاهرة هذا مع عدم اغفال أن عملية التوارى والاختفاء المؤقت للشخصية المصرية تركت آثارها على معالم هذه الشخصية وسماتها ويمكن القول أن مصر كدولة وكشعب وكمجتمع وكحضارة تغيرت بعض سماتها واحتفظت بالبعض الآخر وبعبارة أخرى فإن مفهوم الاستمرار

مع التغير كان هو العنصر الحاكم فى الذاتية الحضارية المصرية. إذ أن مصر الدولة الفرعونية القوية فقدت استقلالها وأصبحت خاضعة بصورة أو بأخرى وبدرجات متفاوتة لدول أخرى مسيطرة هل هذه الحالة تغيير عن مفهوم الدورية أو الدورة الحضارية؟ أم أنها تعبير عن عدم قيام مؤسسات تضمن الاستمرارية؟ سنترك الإجابة على ذلك لمرحلة لاحقة.

ومصر كشعب له صلابته وتماسكه الداخلى، أنجز بناء الحضارة وترك آثاراً خالدة من معابد وأهرامات، اختلط بالدول والشعوب الغازية وأثر ذلك فى كيانه الاجتماعى وفى بروز الأقليات الدينية والعرقية مما يتيح للقوى الطامعة أن تستغل ذلك من حين لآخر وقضية الامتيازات الأجنبية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت من أخطر القضايا التى أمست بالكيان المصرى وباستقلالية شعبه وخضوع من يقطن البلاد لقانون ونظام موحد.

ومصر كمجتمع كانت له خصائصه فى ظل الحكم الفرعونى التى جعلت مصر الفرعونية قوية فأصبحت مضرب المثل عندما تصف شخصا بأنه «فرعون» أو فرعونى الأصل كرمز للقوة والجبروت وأحيانا الديكتاتورية، هذا المجتمع اعتراه الضعف وأصبح شعبه مضرب الأمثال فى الخضوع حتى قال بعض السياسيين العرب فى صدر الإسلام «إن مصر لمن غلب» أى أنها لا تقاوم الغزاة. وهذا القول رغم بعده عن الحقيقة العلمية الصحيحة فإنه استند إلى مفهوم معين فى مقاومة الطغيان وإلى واقعة تاريخية معينة عندما رحب المصريون بالفاتحين من المسلمين تخلصاً من ظلم الرومان واقتناعا بالمبادئ الإسلامية السمحة القائمة على الحرية والعدالة والمساواة.

ومصر كحضارة تلاشت بفكرها الفرعونى القائم على أن الحاكم مقدس وممثل للإله وعلى تمايز الطبقات بين الحاكم ورجال الدين والشعب، ليحل محله مفهوم جديد قائم على التوحيد والإيمان بإله غير المرئى وغير مجسد مع سيطرة التسامح الدينى بوجود أقليات دينية لم تكن معروفة فى العصر الفرعونى.

إلا أن التغير فى الشخصية المصرية على النحو الذى أشرنا إليه لا يعنى عدم وجود استمرارية لعناصر أخرى ومن ذلك:

١ ـ عنصر الإيمان والعقيدة والفكر الدينى بوجه عام واختلاط الأساطير بالحقائق واستغلال قوى سياسية واجتماعية معينة لمفهوم الدين وللطبيعة الدينية وعمقها وتأصلها فى الشعب المصرى. تجلى ذلك فى الصراع الدينى فى عهد أخناتون مع الكهنة، وفى عهد موسى وفرعون، كما يتجلى ذلك اليوم فى الأفكار التى تطرحها بعض الجماعات الدينية باسم الإسلام وهى جميعها تستند للطبيعة الدينية للشعب وتسعى لاستغلال ذلك لمآرب سياسية مغلفة بغطاء دينى.

٢ ـ إن خضوع مصر للحكم الأجنبى لم يكن مطلقا فقد وقعت ثورات وتمردات عبر السنين قادتها النخب الثقافية والسياسية والدينية وظهر ذلك فى مقاومة الحملة الفرنسية وحملة فريز عام ١٨٠٧ وفرض العلماء محمد علي ضد ارادة السلطان العثمانى وثورة عرابى ومقاومة الاحتلال وحركة مصطفى كامل ومحمد فريد وثورة ١٩١٩.

فبالنسبة للدور الذى قام به العلماء ثم الأزهر منذ نشأته فى قيادة الحركة الشعبية لمقاومة الطغيان ورفع الظلم عبر التاريخ يهمنا تسجيل بعض الوقائع الدالة على ذلك:

(أ) هاجم شيخ الإسلام شهاب الدين السنباطى الوالى التركى داوود باشا عام ٩٥٠هـ وقال له إنك «يا داوود مملوك رقيق لا يجوز لك أن تتولى الحكم وأن قراراتك وأحكامك باطلة».

(ب) أعلن الشيخ سليمان المنصورى معارضته لقرار الخليفة العثمانى بقطع المرتبات الخيرية عن مستحقيها مؤكداً «أن طاعة السلطان لا تكون فيما يخالف الشرع».

(جـ) قاد الشيخ أحمد الدرديرى ثورة شعبية ضد أمراء المماليك عام ١٢٠٠هـ خرجت من الأزهر قائلاً سنثور مع الشعب ونهز عرش المماليك

ونموت شهداء أو ينصرنا الله وانتهت الثورة بوضع ميثاق وطنى مكتوب أعلنت فيه حقوق للإنسان المصرى قبل الإعلان المشهور الذى صدر عن الثورة الفرنسية ونص الميثاق الوطنى على حرية الشعب وأن الأمة مصدر السلطات وعدم جواز فرض ضرائب إلا بإرادة الشعب.

(د) قاد الشيخ عبدالله الشرقاوى ثورة شعبية ضد المماليك عام ١٢٠٩هـ انتهت بخضوع المماليك لأحكام الحاكم وهو ما كانوا يعارضونه قبل ذلك.

(هـ) قاد الشيخ عمر مكرم ثورة القاهرة الثانية من الأزهر عام ١٢١٤هـ كما قاد ثورة ضد محمد على ونادى بمقاومته حتى يخضع لإرادة الشعب فى عدم فرض ضرائب جديدة وإلغاء الضرائب المستحدثة. فنفاه محمد على إلى خارج البلاد.

(و) كتب الشيخ عبدالمجيد سليم مقالاً شهيراً عام ١٣٦٦هـ بعنوان «تقتير هنا واسراف هناك» تناول التقتير على الأزهر والشعب فى الوقت الذى كان الملك يقضى أجازة فى كابرى بايطاليا ويعيش فى بحبوحة وبذخ.

والواقع أن تحليل تحرك علماء الأزهر (الذى أنشيء عام ٩٦٩ ميلادية) وبخاصة فى مقاومتهم للحملة الفرنسية وفرضهم محمد على كحاكم على مصر يكشف أمرين متناقضين:

الأول: بروز دور الشعب المصرى وإصراره على اختيار الحاكم ضد ارادة السلطنة العثمانية وقاد الأزهر حركة الشعب فى فترة تاريخية كانت معظم دول أوربا ملكية وراثية.

الثانى: إن هذه النخبة من قادة الشعب لم تستطع التفكير إلى أبعد من اختيارها للحاكم من بين رجال الدولة العثمانية (كان محمد على قائداً لإحدى الفرق العثمانية المرابطة فى مصر وكان يتودد للعلماء ويتقرب منهم) ولم يصل تفكير هؤلاء القادة لاختيار أحدهم مثلا أو أن يكون الحاكم مصريا صميماً. ولعل ذلك مرجعه سيطرة الفكر الدينى حيث كان العثمانيون

يحكمون مصر وغيرها من دول المنطقة باسم الخلافة الإسلامية ومن ثم كان حاكم أية ولاية لابد أن يكون ممثلا للخليفة.

أما بالنسبة لتحليل الدور الذى قام به الزعماء الوطنيون غير الدينيين فيظهر اختلافا فى التوجه. فالثورة العرابية قامت لمواجهة سيطرة الشركس على وزارة الدفاع وطالبت ببرلمان يتضمن اختصاصه محاسبة الحكومة ومساءلتها ومن ثم مسئوليتها أمامه، ثم واجهت الغزو البريطانى والاحتلال عام ١٨٨٢. وحركة مصطفى كامل ومحمد فريد كانت لمواجهة الاحتلال الإنجليزى لمصر، وثورة سعد زغلول وزملائه فى الوفد لمقاومة الحماية الإنجليزية والمطالبة بالاستقلال وقد حرصت هذه الثورة الأخيرة على وحدة عنصرى الأمة من المسلمين والأقباط ورفعت الصليب والهلال جنباً إلي جنب حتى لا تدع للمحتلين مجالاً للعب بورقة الأقليات. وفى نفس الوقت برزت قيادات للحركة العلمية والثقافية والاقتصادية وفى مقدمة هؤلاء رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك وجهودهما فى مجال نشر الثقافة والتعليم ثم نشأة الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ لتقدم تعليماً حديثاً للشعب بدلاً من التعليم التقليدى. وفى المجال الاقتصادى برز نشاط طلعت حرب ودوره فى بعث روح المبادرة الاقتصادية بانشاء بنك مصر ومساهمته فى اقامة صناعة وطنية فى بداية القرن العشرين فى مواجهة سيطرة اليهود والأرمن واليونانيين على المياة الاقتصادية. ونشط السياسيون والمفكرون أمثال أحمد لطفى السيد وسلامة موسى وطه حسين فى دعوته للعقلانية ولمجانيه التعليم ووضعه العلم بأنه «كالماء والهواء» وهكذا فإن المجتمع المصرى لم يخل فى وقت من الأوقات أو فترة من تاريخه من حركة ديناميكية لإعادة مجده ومقاومة الطغيان أو مقاومة الغزو الأجنبى.

ولقد استهدفنا من الإشارة التفصيلية لذلك دحض الافتراء بأن الشعب المصرى يتسم بالخنوع والصحيح أن هذا الشعب يتسم بالمسالمة والعمل السلمى ويقدر النظام والانضباط وهذا ما أدى إلى الخلط فى نظرة غير المتعمقين فى تحليل شخصية الشعب المصرى.

المبحث الثالث

مصر وبناء الأمة «أبعاد المشكلة»

تنبع أبعاد مشكلة بناء الأمة فى مصر من نفس طبيعة التطور السياسى والتاريخى المصرى ومن ثم يمكن القول أن المشكلة لها عدة أبعاد ولعل فى مقدمة هذه الأبعاد البعد الفكرى والثقافى والبعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى فضلا عن أثر العوامل الدولية على عملية البناء وهو ما أشرنا إليه فى مباحث سابقة.

أولاً: البعد الفكرى العقيدى:

هذا البعد مرجعه الطبيعة الدينية للمجتمع المصرى وأثر هذه الطبيعة فى تفاعلها مع التطورات المعاصرة وارتباطها بالدور الذى تلعبه النخبة المثقفة.

لقد واجهت مصر التناقض بين سيطرة الثقافة الغربية على بعض نظمها القانونية ومؤسساتها الثقافية وتزعم حركة الإصلاح الفكرى والسياسى نخبة مصرية تعلمت أو تعرضت للإطلاع على الثقافة الغربية ودعت لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولتطوير الفكر الدينى. وفى نفس الوقت فإن

النخبة التقليدية صرحت على التمسك ومقاومة أى تغيير أو إصلاح واتهام الداعين لذلك بالمروق وأحيانا بالكفر أو الردة ومثال ذلك موقف رجال الأزهر فى بداية هذا القرن من الشيخ محمد عبده والشيخ على عبدالرازق فى دعوتهما الإصلاحية وموقف أكثر تشدداً إزاء الدكتور طه حسين وموقف بالغ التشدد تجاه أفكار فرج فوده ونصر أبو زيد وأمثالهما. بل إن بعض رجال الأزهر التقليديين أمثال محمود شلتوت وسيد طنطاوى لم يسلما من النقد من قبل عناصر أكثر محافظة وجموداً فى فكرهم. وماتزال قضايا مثل فوائد البنوك وشهادات الاستثمار أو معاملات البنوك بوجه عام، والمرأة والختان وتنظيم الأسرة وتنظيم عقود الزواج تثير خلافات ومناقشات لم تحسم فى حين أنها بديهيات فى الفكر الإسلامى الصحيح بل فى الفكر الإنسانى العام ونحن فى أواخر القرن العشرين وعلى أعتاب القرن الحادى والعشرين.

إلى جانب الفكر الدينى ساد مصر لفترة ومايزال له صوت مسموع إعلاميا وبين كثير من المثقفين الفكر الاشتراكى اليسارى هذا إلى جانب الأفكار الناصرية والإصلاحية والدعوة للتغريب.

كل هناك خلق مناخاً فكرياً متصارعاً إلى حد كبير ومن ثم إنعدم وجود قاسم مشترك أعظم وهو الأمر الضرورى لبناء الأمة وتحديثها ومن هنا فان أولى الضرورات العمل على بناء وحدة فكرية أو توافق قومى فى الأفكار ومنهاج البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى وأن تلتزم به مختلف الهيئات والمؤسسات والأحزاب السياسية وجماعات الضغط وتجمعات المثقفين.

ولا شك أن الظاهرة المعاصر ةوالمسماة بالأصولية الإسلامية أو الإحياء الإسلامى Islamic Revival or Islamic Fundamentalism تعد من مظاهر هذه الأزمة الفكرية التى يعيشها المجتمع. لأن هذه الظاهرة مغلوطة من حيث أنها ليست إحياء حقيقياً بل يمكن تشبيهها بالحمل الكاذب False Concep-tion فهى تطرح قضايا اندثرت ولم تعد صالحة مثل قضية الخلافة أو قضايا هامشية فى الإسلام مثل الزى والختان وتنسى القضايا الإسلامية الجوهرية

المرتبطة بالقيم والسلوكيات والأخلاق. وعندما نقول أن قضية الخلافة ليست مطروحة فقد أوضح الشيخ على عبدالرازق أنها ليست أصلاً من أصول الإسلام، كما أن الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين قامت على أساس أنها لقريش وليس ذلك من الإسلام الذى ساوى بين المسلمين جميعا ومن ثم فان كون المسلمين فى ذلك الحين اتفق رأيهم على أن تكون من المهاجرين فإن هذا قرار سياسى اتخذه جموع المسلمين أو النخب القائدة فى الأمة وبعبارة أخرى فإن الأمة مصدر السلطات. وسبق أن أشرنا لدور بعض علماء الأزهر فى توضيح ذلك كما أن العثمانيين ومن قبلهم العباسيين وغيرهم لم يكن سلوكهم قدوة فى شيء كما أن الدعوات الإصلاحية الإسلامية الحديثة يتذرع بعضها بأساليب العنف وليس ذلك من الإسلام فى شيء فضلا عن الاختلاف بين هذه الجماعات بعضها البعض فى الفكر والأسلوب ولذلك فإن الأخذ بمثل هذا المنطق سيفتح الباب على مصراعيه لصراع اجتماعى وسياسى وطائفى فى مجتمعنا ولا يتمشى مع المنطق أنه تفكير يعتمد على منطق الجنة المفقودة والعودة للعصر الذهبى الذى لم يكن له وجود وهذا سر قصور مثل هذا المنطق. أما الإسلام كعقيدة فالتمسك بها جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع والشعب المصرى أما الإسلام كنظام سياسى فلم يكن له وجود ولعل الحكمة واضحة فى أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يعين خليفة له بل اختار المسلمون الخليفة وتناقشوا وقدم كل فريق حججه فى اجتماع السقيفة ثم اتفقوا وهكذا فى ظل الخلفاء الأربعة الراشدين وبعدهم أى فى غضون أقل من ثلاثين سنة من وفاة النبى صلى الله عليه وسلم تحولت الخلافة إلى ملك عضوض بالسيف تقام وتستمر وبالمؤامرات تتدعم وتاريخ الخلافة الأموية والخلافة العباسية والخلافة العثمانية وغيرها شاهد على ذلك.

أما مبادئ العقيدة الإسلامية فإنها باقية وثابتة فالمصريون من أكثر الشعوب تديناً وتمسكا بدينهم والقول المشهور أنه يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة مصلح يجدد لها أمر دينها يمكن أن يحمل على منطق الاجتهاد فى تفسير القواعد العامة وتطوير مدلولاتها باختلاف الزمان والمكان

وفقا لحاجات البشر وظروفهم واختلاف فقه الإمام أبى حنيفة عن فقه الإمام مالك بل واختلاف فقه الإمام الشافعى وهو فى العراق عن فقهه وهو فى مصر خير معين لنا على فهم حقيقة الجوهر من العوارض أو الأصل من الصورة أو الاستمرارية والثبات من التغيير والتطور ولعل ذلك من أكبر مصادر قوة الإسلام وهو البعد عن الجمود الذى يؤدى للتدهور والتحلل والتجاهل من قبل الشعوب والأفراد كما حدث فى أديان أخرى.

ثانياً : البعد الفكرى الثقافى:

ولعل هذا سبب ونتيجة للبعد الأول فالمجتمع المصرى رغم مضى أكثر من ٣٥ عاما على مجانية التعليم الجامعى التى قررها جمال عبدالناصر وأكثر من ٤٥ عاما على الدعوة لمجانية التعليم التى أطلقها طه حسين عند ما كان وزيراً للمعارف فى حكومة الوفد فى بداية الخمسينات، نقول رغم ذلك كله فإن مشكلة الأمية لم تختف من المجتمع المصرى ومازالت نسبة التعليم فى حدود ٦٠٪ وهى بالنسبة للإناث أقل من ذلك فإذا أضفنا نسبة التسرب فى التعليم فإن النسبة المتوسطة قد تصل إلى خمسين فى المائة. وهذا يؤثر فى تفكير وسلوك أفراد الشعب ولا شك أن الشاعر المصرى المبدع حافظ إبراهيم أوضح ذلك منذ عشرات السنين بقوله:

بالعلم والمال يبنى الناس ملكهموا   لم يبن ملك على جهل وإقلال

فكأن الشاعر بفكره الثاقب أدرك منذ زمن بعيد الارتباط بين العلوم والمال وبين بناء الأمة. وقد أشار شاعر مصرى آخر لمشكلة التنشئة الاجتماعية ودور المرأة بقوله:

الأم مدرسة إذا أعددتها   أعددت شعباً طيب الأعراق

ولقد أحسنت ثورة ٢٣ يوليو صنعا عندما فتحت أبواب التعليم للمرأة كما سمحت لها بالمشاركة فى الحياة السياسية عن طريق الانتخاب والترشيح فى المناصب البرلمانية وولوج المناصب العامة. ولكن المشكلة ماتزال لم تحسم

بل فى حالة تراجع نتيجة التطور الاجتماعى السلبى المرتبطة بالدعوات المحافظة التى تستند للدين وهو استناد يعبر عنه القول المأثور «كلمة حق يراد بها باطل» ومن هنا انتشرت فى مصر ظواهر مثل السلبية، عدم احترام المواعيد عدم المحافظة على النظافة العامة أو المرافق العامة، عدم ادراك قيمه الوقت، التباطؤ والتسويف فى انجاز الأعمال. كما سادت قيم الخوف والشك بين الأفراد بعضهم البعض، ناهيك عن ظهور قيم جديدة تتمثل فى السعى للاثراء السريع التهرب من الضرائب وهكذا نجد السلوكيات العامة للأفراد تمثل أحد أبعاد مشكلة بناء الأمة ولذا فمن الضرورى وضع ضوابط واضحة للسلوك الاجتماعى والمجتمعى للأفراد والجماعات وان تنطبق تلك الضوابط على الجميع بنفس القدر دونما استثناء حتى يعاد الانضباط للشارع المصرى، وللمكاتب ودواوين الحكومة ويؤدى كل فرد عمله ومهامه على خير وجه فيتغير معدل الأداء والانتاج. لأن هذه القيم والسلوكيات العامة مرتبطة بالتخلف أو التقدم وهى التى تحفز نحو بناء الأمة ومستقبل أكثر اشراقاً لها أو تقيد حركتها وتدمر أخلاقياتها.

والشق الثانى من هذا البعد الثقافى يرتبط بدور المثقفين فى المجتمع ولعل الإشارة إلى اقتباسات من رؤساء مصر الثلاثة الأخيرين خير ما يوضح هذا البعد وارتباطه بأزمة أو مشكلة بناء الأمة وادراك هؤلاء الرؤوساء لذلك وسعى كل منهم للبحث عن حل لها من خلال التعامل مع المثقفين الذين هم خلاصة المجتمع وقادة الرأى فيه وذوى الخبرة والمعرفة:

(أ) فى ٢٥ أبريل ١٩٦٨ ألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطابا فى جامعة القاهرة وذلك اثر المظاهرات التى قام بها الطلاب للاحتجاج على الأحكام الصادرة ضد قادة الطيران فى حرب عام ١٩٦٧ حيث رأى الطلاب أن هذه الاحكام لا تتناسب مع حجم الهزيمة التى كانوا ضمن آخرين من القادة المصريين مسئولين عنها.

وركز عبدالناصر خطابه على المثقف ودوره فى المجتمع وأبرز ما تضمنه حديثه أن المثقف هو كل من يكدح فكريا ويعطى المجتمع نتاج عقله وفكره

سواء مهندسا أو عالما أو فناناً وأن المثقفين لا يشكلون طبقة متميزة بل هم قوة موزعة على جميع الطبقات وفى طليعتها، وأكد عبدالناصر ضرورة التزام المثقف بقضايا مجتمعه والمشاركة الفعالة فى العمل والتوجيه السياسى ورفض انعزال بعض المثقفين وسلبيتهم. وكان قد سبق ذلك دعوة للمثقفين وأساتذة الجامعات لتحليل وضع المجتمع وتقديم تصوراتهم لبناء الدولة ومن ثم صدر ما سمى ببيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.

(ب) وفى ٢٦ مايو ١٩٧٧ وبعد حدوث اضطرابات بسبب رفع أسعار بعض السلع فى يناير من ذلك العام وجه الرئيس أنور السادات رسالة لوزير التعليم ورئيس المجلس الأعلي للجامعات أوضح فيها أن مصر تبدأ مرحلة جديدة من التطور بتطبيق الاشتراكية الديمقراطية والتى هدفها اعادة بناء الإنسان المصرى على أسس سليمة قوامها القيم الروحية والفكر والوعى وفى ضوء منجزات العصر الذى نعيش فيه. وعلى اثر ذلك قامت الجامعات المختلفة بتقديم تصوراتها حول الاشتراكية الديمقراطية وبناء الدولة.

(جـ) وفى يناير ١٩٨٢، وبعد شهور قلائل من توليه السلطة، دعا الرئيس حسنى مبارك لاجتماع لأساتذة الجامعات المتخصصين فى الاقتصاد لبحث ودراسة أبعاد المشكلة الاقتصادية فى مصر وتقديم الحلول والمقترحات الكفيلة بتحقيق تطوره ومعالجة ما يعتريه من مشكلات.

لا شك أن هناك اقتباسات كثيرة ممكنة من هؤلاء الرؤوساء عبر سنى حكمهم وتوليهم مهام المسئولية ولكننا اخترنا ذلك لارتباطه بدور المثقف والخبير فى بناء المجتمع وخاصة فى ضوء الأزمات عميقة الجذور التى يتعرض لها، ولعل فى مقدمة تلك المشاكل ارتباط الدفاع الوطنى عن بلاده مع المشكلة الاقتصادية وهذا واضح فى الاقتباسات الثلاثة وتوقيت كل منها والمناسبة التى قيلت فيها. وقد يفيد لتوضيح الصورة أن نشير لما تضمنه مقال للدكتور محمد إسماعيل على نشر بجريدة الأهرام فى ٢ أغسطس ١٩٨٣ ذكر فيه نقلا عن الأستاذ محمد حسنين هيكل أن تكاليف المجهود الحربى

من ٦٨ ـ ١٩٧٣ بلغت تسعة مليار جنيه أثرت تأثيراً مدمراً على البناء الأساسى للاقتصاد المصرى وخاصة المرافق العامة. كما أشار هيكل إلى أن ديون مصر تعاظمت من فقط ألف مليون جنيه عام ١٩٧١ إلى ثمانية عشر ألف مليون عام ١٩٨١ ولا شك أن ذلك كله يعكس العبء الضخم الذى تحمله الاقتصاد المصرى نتيجة الحروب وأثر ذلك السلبى على المرافق العامة وعلى مستوى معيشة المواطن العادى، وهذا ما دفع الرئيس حسنى مبارك للتركيز على تجديد المرافق العامة من طرق وكبارى وتليفونات وأجهزة الاتصالات المختلفة باعتبار أن توفير هذه البنية الأساسية هو الوسيلة الأكيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم ضمان تطوير الصناعة المصرية. ودعا حسنى مبارك فى خطاب له فى يوليو ١٩٨٣ إلى حملة عامة لتشجيع المنتجات المصرية ومقاومة الأنماط الاستهلاكية الغربية وترشيد الواردات وزيادة الصادرات وذلك كخطوة أساسية للإصلاح الاقتصادى.

ثالثا: البعد الاجتماعى:

يذهب الباحثون فى علم الأنثروبولوجيا إلى أن أصل الشعب المصرى يرجع للجنس الحامى الذى كان هو العنصر الغالب فى الشعب فى ظل الحضارة الفرعونية ثم اختلط الجنس الحامى مع الجنس السامى نتيجة هجرات العرب سواء قبل الإسلام أو بعده حيث زاد معدل الهجرات وامتزج الجنسان معا مما دفع الباحثين للقول بأن الشعب المصرى هو شعب متجانس Homo-geneous وليس متنافر Heterogenous وأنه يعزى لهذا السبب عدم وجود صراعات طائفية أو عرقية أو دينية رئيسية عبر التاريخ المصرى.

ومع هذا فإن تحليل الحركية الاجتماعية Social Mobility فى المجتمع المصرى يظهر وجود طبقات وان لم تكن جامدة جموداً مطلقا إذ كان هناك مجال للانتقال من طبقه لأخرى. ولسنا فى معرض البحث التاريخى أو التفصيلى لهذه الظاهرة وإنما يهمنا أن نشير لارتباطها بعملية بناء الأمة وبخاصة فى مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢ قبل هذه الثورة بدأت وخاصة فى فترة

ما بين الحربين العالميتين تظهر طبقة متوسطة ولكنها ظلت محدودة العدد والتأثير فى النظام السياسى وكانت طبقه الاقطاع وكبار الملاك والرأسماليين هم المسيطرون بعد سلطة الاحتلال البريطانى وسلطة الملك. وهذا ما دفع ثورة ١٩٥٢ لتجعل التخلص من القوى الثلاث أحد مبادئها الرئيسية فأصدرت قوانين الإصلاح الزراعى والتمصير ثم التأميم بهدف توسيع قاعدة الملكية وأعلنت مجانية التعليم الجامعى بهدف اتاحة المجال للحركية الاجتماعية على أساس العلم والمعرفة، ودعت الشعب للمشاركة فى السلطة بوسائل متعددة من خلال التنظيمات السياسية والشعبية التى أنشأتها. ولكن سيطر على كل هذه الوسائل من جانب من أطلق عليهم أهل الثقة فى مواجهة أهل الخبرة، ومن جانب أخرى مجموعة الموظفين والبيروقراطيين فى مواجهة رجال الأعمال وأصحاب المبادرة الاقتصادية والذين لديهم ملكة التنظيم الاقتصادى Enterpreneurs وهذا أثر بدوره سلبياً فى القاعدة التى سعت الثورة من خلالها لتوسيع الطبقة المتوسطة والتى نظر إليها فى بداية الستينات مع مرحلة التحول الإشتراكية بأنها طبقة غير مرغوب فيها أو بورجوازية صغيرة ومن ثمّ زاد انعزالها وسلبيتها وأثر ذلك فى ظاهرة الانتماء وتردد فى الأدبيات السياسية ما عرف بظاهرة اغتراب المثقفين والتى تحولت فى السبعينات بوجه خاص ومنذ الستينات بوجه عام إلى ظاهرة المثقفين المنتفعين بالسلطة وخاصة عندما لجأت حكومة الثورة للجامعات للاختيار من بين أساتذتها للمناصب الوزارية والمناصب العليا الأخرى. وكتب الكثير عن شخصية «الأستاذ الدكتور عبده مشتاق» وهى شخصية ساخرة ولكنها لا تبعد كثيراً عن الحقيقة المُرّة وآثارها السلبية على التطور الاجتماعى فى مصر.

وباختصار فإن أبعاد مشكلة بناء الأمة فى مصر عكست حالة من عدم التوازن أو التوافق العقيدى ومن عدم التوازن أو الصراع الاجتماعى وعدم بلورة وحدة ثقافية وفكرية، ومن ثمّ فإن من يطلع على ما ينشر فى الصفحات الأولى للصحف فى الخمسينات لا يجده يختلف كثيراً عما ينشر فى

الثمانينات من تكرار الحديث عن نفس المشاكل ونفس الحلول ونفس العقبات وهكذا. وبعبارة أخرى أن مصر لم تستطع بعد التخلص من القضية الرئيسية وهي قضية بناء الأمة والتقدم نحو تطوير هذا البناء والإنطلاق بفكر جديد ولعل مصر في حاجة لما يمكن أن نسميه بثورة ثقافية وهو أمر لا يتصور سهولة حدوثه في ظل القيم الفكرية والاتجاهات المحافظة السائدة في عقد التسعينات والذى يبدو أنه عقد غريب عما كان عليه الحال في عقد الخمسينات أو حتى الأربعينات من حيث حرية التفكير والقبول بتعدد أوجه الحقيقة واختلاف الرأى على الأقل. هذا رغم عدم اغفالنا بأن عقد التسعينات يتسم بنبض الايقاع السريع وبسيطرة مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان ولكن في نفس الوقت مانزال نسمع عن مفاهيم النمطية والصراع الحضارى والسعى لهيمنة الحضارة الغربية على العالم. وليس هذا مجال بحثه تفصيلاً ولكن مجرد إدراك ذلك في غمار عملية بناء الأمة في مصر أمر بالغ الضرورة والأهمية.

الفصل الثالث

التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة

فى الصراع التقليدى وربما الأبدى بين أنصار الفكر وأنصار المادة حول أيهما له الغلبة أو فضل السبق فى أحداث التطور فى المجتمع، يجد المرء نفسه حائراً خاصة إذا سعى لإتباع المنهج العلمى القائم على التحليل الموضوعى للأحداث وتقييم دور مختلف العناصر المؤدية لحركة التطور والدافعة له، ومع هذا فإنه لابد من الاعتراف بأن التطور هو حقيقة مركبة، كما أن الحياة كذلك ومن ثمّ يصعب الانحياز إلى عنصر من العناصر وقصر قوة الدفع عليه، وإنما الأرجح هو أن التطور نتيجة تفاعل الفكر والمادة معا بشتى مظاهرهما وعملية التفاعل هذه عملية مستمرة وتراكمية ولذلك فإنه فى مرحلة ما وفى لحظة معينة يمكن أن يكون الفكر هو القوة الدافعة وفى مرحلة أخرى يمكن أن تكون المادة هى القوة الدافعة الرئيسية، ولو طبقنا هذا المنهج على الحضارة الإسلامية مثلا نجد نشأة هذه الحضارة نتيجة للثورة الفكرية والعقيدية التى جاء بها نبى الإسلام صلى الله عليه وسلم ولكن ازدهار هذه الحضارة بعد ذلك ثم تدهورها جاء نتيجة عجز الفكر عن مواكبة التطور المادى الناجم عن الاحتكاك مع الحضارات الأخرى ومن ثم غلبة مظاهر التطور المادية، ولعل

نفس الشئ يمكن تطبيقه على الحركة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق الذى لعب الفكر الماركسى دوره الرئيسى فى قيادة الثورة ونشأة النظام السوفيتى ولكن المادة بعد ذلك تغلبت وتراجع دور الفكر الذى لم يستطع أن يواكب التغير الذى اتجه للتركيز على الصناعات الثقيلة والتطور فى التكنولوجيا العسكرية وأهمل الجوانب الإنسانية، ومن ثم إنهارت الشيوعية فى فترة وجيزة وبطريقة مفاجئة وبصورة ربما لم يسبق لها مثيل فى تاريخ النظم السياسية أو الأفكار التى برزت فى العالم وقادت مسيرته.

وإذا انتقلنا من النماذج البعيدة زمنياً مثل الحضارة الإسلامية والنماذج البعيدة جغرافياً مثل النموذج الشيوعى السوفيتى إلى النماذج الأقرب زمنياً وجغرافياً مثل نموذج محمد على فى مصر نجد أن القوة الدافعة لحركة النهضة الحديثة التى قادها محمد على كانت تتمثل فى السعى لبناء إمبراطورية فأحدث ذلك التطورات المادية اللازمة فى المجتمع ثم إنهارت الفكرة فإنهار البناء، كما أن قوة الدفع الفكرية فى عهد جمال عبدالناصر كانت أساس قيام ثورة ١٩٥٢ واستئناف مسيرة النهضة ولكن الفكرة عجزت عن استيعاب المتغيرات الفكرية الداخلية والعالمية وأيضاً عن استيعاب تكنولوجيا العصر ولذلك واجهت هزائم ونكسات وتراجع كما حدث فى عهد الرئيس السادات الذى يعتبره البعض إنقلاباً على الناصرية أو قل أنها الفكرة ونقيضها، هل يمكننا الاستدلال من ذلك بأن عهد حسنى مبارك هو التأليف أو التوليفة الجديدة التى تستوعب بعض خصائص عهدى عبدالناصر والسادات وتسمو عليهما دون أن تسمح لنفسها بأن تكون صورة منعكسة لأى منهما. لقد ذهب عدد من الباحثين إلى هذا المنحى الفكرى، ولعل الشواهد العديدة فى مسيرة العمل الوطنى الداخلى والخارجى تؤيد ذلك بشدة.

نخلص مما سبق أن دور الفكر رئيسى وجوهرى فى قيادة التطور السياسى وفى بلورة الهوية الوطنية والقومية هذا دون إقلال من شأن المادة والتكنولوجيا، ومن هذا المنطلق ذهب مفكرو اليونسكو ودعاة إنشائها إلى تسمية تجمع كافة هذه العناصر فهى «منظمة الأمم للثقافة والعلوم والتربية»، وذهب بعض المفكرين العالميين إلى أن «الحرب تنشأ فى عقول الرجال» ومن ثم فإن

مقاومتها من نفس المنطلق وفى نفس القاعدة، فالعقل البشرى هو الذى يستوعب المادة ويطورها ويستفيد بها وهو الذى يبنى الحضارة ويدمرها وهذه الأخيرة تنعكس وتؤثر فى التطور الفكرى والثقافى للإنسان والذى يتعرض للجمود إذا لم يتطور مما يؤدى لإنهيار البنيان. فالتطور حقيقة مستمرة وعملية التفاعل والتأثير المتبادل دائمة وتراكمية، وفى اتجاه تصاعدى وفى حالة اختلال عملية التفاعل هذه أو اضطراب مكوناتها يحدث الصراع وأحياناً الانهيار الحضارى والشواهد على ذلك كثيرة.

فى ضوء منطق هذه المقدمة لهذا الفصل نستعرض الملامح الرئيسية للتيارات الفكرية فى مصر المعاصرة، ولكن قبل تقديم هذه التيارات فلابد لنا من عدد من الملاحظات الرئيسية:

الأولى: تتعلق بطبيعة الفكر المصرى، ويمكن القول أن أبرز سمات الفكر المصرى المعاصر، أى الذى ساد ومازال منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين، أنه يعيش حالة من التنوع والصراع. فالتنوع نتيجة تعدد الاتجاهات والمذاهب، والصراع الناتج عن شدة الاختلاف بين هذه الاتجاهات والمذاهب، الأمر الذى يصيب المتتبع لتطور هذا الفكر وانعكاس هذا التطور على الحركة السياسية، أحياناً بحالة من الدوار والارتباك مما يجعله يفقد أحياناً، القدرة على التمييز ويشعر بنوع من الضياع. وهذا ما يجعل البعض يطرح فكرة أزمة الهوية المصرية أو إنعدام وجود ما يسمى بالمشروع القومى أو طرح فكرة أزمة المثقفين أو غربة المثقفين، أو أزمة الانتماء الوطنى ونحو ذلك من المسميات العديدة والتى فى ذاتها تعكس حالة الدوار هذه ولا أقول حالة الضياع والفارق بين الاثنين كبير بلاشك. ولكن من وجهة نظرنا فإن هذا التنوع والاختلاف عندما نتعمق فى تحليله نجده ظاهرة إيجابية لأنه يقدم لنا الدليل الواضح والدلالة القاطعة على ثراء الفكر المصرى وحيويته رغم ما عاناه أو ما يعانيه من ضغوط سياسية ومعيشية متعددة تبعاً للظروف السياسية والصراع الاجتماعى الذى عاشته مصر بوجه خاص منذ ثورة ١٩٥٢ بمراحلها المختلفة.

الثانية: تتعلق بدور الفكر المصرى. وهنا يمكن القول أن الفكر المصرى عبر القرون بوجه عام وفى الفترة موضع الدراسة بوجه خاص لعب دوراً محورياً ليس فى مصر بل فى العالمين العربى والإسلامى وفى الإطار الأفريقى والإطار الدولى. يكفى للدلالة على ذلك الدور الذى لعبته مصر فى إنشاء وبلورة حركة عدم الانحياز، ودور مصر فى حركة التحرر فى أفريقيا بوجه خاص وفى مختلف مناطق العالم بوجه عام، فضلاً عن دورها الرئيسى فى حركة التطور الفكرى والسياسى فى العالم العربى وسنجد بعد قليل كيف أن الأفكار الخمس أو التيارات الخمسة الرئيسية التى سادت فى مصر أو ظهرت فيها هى التى تتردد أصداؤها فى مختلف الأقطار العربية بل والإسلامية، حتى أنه عندما تتخذ السياسة المصرية موقفاً عدائياً أو غير موات من تيار فكرى معين ويكون هذا التيار سائداً فى دولة مجاورة يكون جواب قادة تلك الدولة أن مصر هى ـع هذه الفكرة ولنضرب مثالاً على ذلك من فكرة الإخوان المسلمين والتى نشأت فى مصر عام ١٩٢٨ وتطورت أفكارها ومناهج عملها. ولاشك أن ـبل ذلك نجد كافة التيارات الفرعية فى العمل السياسى الإسلامى خرجت من تحت هذه العباءة ففكر أبى الأعلى المودودى فى ـبه القارة الهندية تأثر بهذه الحركة كذلك فكر الترابى فى السودان فضلاً عن شراذم الحركات المتطرفة من هنا أو هناك. وهذا ليس إتهاماً لأحد وإنما هو تحليل موضوعى وعلمى للأفكار وتطورها ولدور مصر المحورى فى العالمين العربى والإسلامى.

وإذا أخذت الفكرة القومية العربية فإن هذه الفكرة إذا أرجعنا جذورها الحديثة لدور محمد على وتوسعه فى الشام أو مقاومته للحركة الوهابية فى الحجاز أو مقاومة خلفائه بعد ذلك للحركة المهدية فى السودان والسعى لتوحيد الدول العربية بصورة أو بأخرى تحت قيادة مصر، هذا الدور تكرر مرة أخرى عند المساعى الرامية لإنشاء جامعة الدول العربية فى بداية الأربعينات.

وإذا قال قائل: إن الفكرة القومية الحديثة نشأت فى الشام فى إطار فكر البعث فى سعيه لمقاومة الاحتلال الفرنسى أو فى فكر الشوام السابق على ذلك منذ أواخر القرن الماضى فى السعى لمواجهة الاحتلال أو الاستعمار العثمانى،

فإننا نقول إنه رغم الشواهد التاريخية فإن هذه الأفكار افتقدت قوة الدفع الحقيقية والتى برزت تحت قيادة جمال عبدالناصر فى مصر وأدت إلى تعميق جذور الفكرة القومية العربية. وإذا تركنا الفكرة القومية للفكرة السلامية Peace نجد نفس الشئ فإن حركة السلام المعاصرة التى قادها الرئيس المصرى أنور السادات سرعان ما ترددت أصداؤها بعد عقد من الزمن فى العالم العربى لتصبح هى الخيار الاستراتيجى والتيار الغالب والسائد فى تعامل العرب مع خصمهم التقليدى والتاريخى المتمثل فى دولة إسرائيل.

الثالثة: تتعلق بطبيعة هذه الدراسة وهى أنها أشبه بنظرة طائر تنظر من علٍ على الفكر المصرى، وتلتقط منه بقدر محدود يتمثل فى حجم منخاز هذا الطائر أو قل بقدر ما يستوعب سم الخياط من ماء البحر. ومن ثمّ فإن ما نشير إليه من بحوث أو أفكار أو أسماء شخصيات أو كتاباتهم ليس استيعاباً لكل ما كتبه هؤلاء أو استيعاباً لكل من عبروا عن هذا التيار الفكرى أو ذاك وإنما هى نماذج للدلالة على طبيعة التيار وأبعاده والمعبرين عنه وصداه فى مرحلة معينة من مراحل التاريخ المصرى المعاصر. ولاشك أن طبيعة هذا الاختيار هى طبيعة انتقائية أملتها أحياناً ظروف مكان الباحث والمادة التى تحت يده فى لحظة تاريخية معينة، ومن ثمّ فإن تعرضنا لهذه التيارات الفكرية فى بضع صفحات من هذه الدراسة لا يمكن أن يوفيها حقها أخذاً فى الحسبان الملاحظة الأولى التى أشرنا فيها للتنوع والاختلاف الذى يعكس الثراء الفكرى وحيوية الحركة السياسية المصرية المعبرة عن ذلك وديناميكيتها، ولهذا يمكن القول بأن هذا التناول أقرب إلى رسم خريطة أو وضع إطار عام من كونه دراسة متعمقة لهذه التيارات. وهذا العمل الموجز لاشك له محاذيره وسلبياته، كما لا نتوقع أن يتفق الجميع على منهجه أو حتى إطاره. وهذا فى ذاته نعتبره عملاً ورد فعل إيجابى وأنه بقدر ما ينتج عن هذا الطرح من ردود أفعال المجتمع المصرى بقدر ما يكون الباحث سعيداً فى تقديم طرحه وفكره والإدلاء بدلوه متطلعاً إلى مفكرين آخرين يساهمون فى إثراء مثل هذا العمل الذى نعتبره رائداً وضرورياً وهاماً فى السعى نحو تأكيد الذاتية والهوية الفكرية لمصر وهى هوية مركبة وتراكمية وديناميكية، ولعل هذا سر قوتها وربما سبب ضعفها فى نفس الوقت.

ونقسّم التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة إلى خمسة على النحو التالى:

الأول: التيار الوطنى المصرى

الثانى: التيار القومى العربى

الثالث: التيار الدينى

الرابع: التيار اليسارى

الخامس: التيار السلامى

وهذه التيارات الخمسة هى فى تقديرنا التى حركت مسيرة التطور السياسى المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين وسنخصص لكل منها مبحثاً مستقلاً يعرض لأبرز معالم كل تيار من هذه التيارات.

ولاشك أن التيار السلامى بقدر ما هو تيار فكرى فهو تيار يعكس الحركة السياسية فى التعامل مع قضية الصراع العربى الإسرائيلى وإذ كان هذا التيار يعكس منهج التعامل السياسى تجاه هذه القضية، فإن التيارات الأخرى تعكس مضمون ومحتوى هذا التعامل هل هو صراع يتعلق بالأمن الوطنى المصرى أم بالأمن القومى العربى أم بالهوية العربية أم بحركة التحرر العالمى القائمة على المساواة وعدم التمييز فى مواجهة الفكر الصهيونى وما يعكسه من ملامح يصفها البعض بالتمييزية ويصفها البعض الآخر بالعنصرية كما ذهبت لذلك الأمم المتحدة فى قرارها الشهير فى السبعينات عن العنصرية واعتبار الصهيونية إحدى مظاهرها ثم تراجعت عن ذلك فى التسعينات.

ولاريب أننا لن نكون مبالغين إذا قلنا أن هوية مصر ستتحدد فى إطار هذه التيارات الخمسة وإن حركة مصر السياسية ودورها فى المجتمع الدولى وفى الإطار الإقليمى وبخاصة فى القرن الحادى والعشرين ستتأثر إن لم نقل ستتحدد نجاحاً أو فشلاً بقدر نجاحها فى إيجاد صيغة معينة تضبط عملية التفاعل والصراع بين هذه التيارات الخمسة بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين حركة التطور المادى المتمثل فى العلوم والتكنولوجيا من ناحية أخرى.

المبحث الأول

التيار الوطنى المصرى

يستند التيار الوطنى فى مصر المعاصرة إلى أسس ثابتة وراسخة فى أعماق المواطن المصرى ومن هذه الأسس: الجذور التاريخية الممتدة عبر آلاف السنين، التراث الدينى اليهودى والمسيحى والإسلامى حيث يرد اسم مصر فى الكتب المقدسة لهذه الأديان الثلاثة، والبعد السياسى المتمثل فى وجود حدود سياسية وكيان سياسى مصرى أسبق من كثير من الكيانات إن لم نقل من جميع الكيانات فى العالم وليس فى الشرق الأوسط فحسب وإرتباط ذلك بتغلغل الروح الوطنية المصرية فى مقاومة المعتدين ابتداء من الهكسوس فى العصور القديمة حتى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء فى التاريخ المعاصر، وأخيراً البعد الجغرافى المتمثل فى حدود مصر وطبيعة موقعها المتوسط عبر قارتى آسيا وأفريقيا وإطلالها على البحر المتوسط بامتداده الأوربى حضارياً من خلال حضارتى الإغريق والرومان ثم النهضة الأوربية الحديثة. كل هذه الاعتبارات تجعل التيار الوطنى المصرى ليس تياراً هامشياً أو حدثاً عارضاً أو رد فعل لهزيمة ١٩٦٧م أو رد فعل للتيار العروبى بفكر الأقباط المتمثل فى آراء لويس

عوض أو غيره كما يحلو لبعض أنصار التيار القومى العربى الترويج له فى محاولة لطمس معالم هذا التيار أو التشكيك فى مصداقيته وجذوره أو وصفه بالإنعزالية، أو على نحو ما يحلو أو يحاول أعداء هوية مصر التلويح به لتحقيق نفس الهدف الإنعزالي وللتشكيك في التيار العروبى فى مصر. **والحقيقة كما سبق الإشارة أن هوية مصر مركبة فى طبيعتها متعددة الانتماءات فى مظاهرها والقول بخلاف ذلك يجافى الحقيقة أو بالأحرى يعبر عن جزء من الحقيقة وليس عن كاملها** ويفتقر في نفس الوقت للتحليل العلمى الصحيح ويصبح تعبيراً عن موقف سياسى معين أو تيار سياسى معين ترد عليه القيود والمحاذير التى ترد بالطبيعة والضرورة على أى تفسير يبسط الظاهرة ويتسم بقصور النظر وضيق الأفق ومحدودية التفكير.

وإذا كانت الإشارات الحديثة «للأمة المصرية» جاءت فى كتابات مفكرى مصر العظام فى العصر الحديث أمثال: رفاعة رافع الطهطاوى وأديب إسحاق ذلك المفكر الذى مات فى ريعان شبابه والذى ولد فى سوريا، ولكنه عاش وعشق مصر وأصدر جريدة باسم «مصر» فى القاهرة عام ١٨٧٧م وعندما صدر أمر بطرده من مصر وذهب لباريس أعاد إصدار جريدته ذاكراً فى العدد الأول منها «ما تغيرت الحقيقة بتغيير الرسم، ولا تغيرت الصحيفة بتغير الاسم، بل هى مصر خادمة مصر «ثم سماها مصر القاهرة» وفى كتابات عبدالله النديم ومحمد عبده وقاسم أمين وأحمد لطفى السيد، نقول: إنه إذا كانت هذه الإشارات جاءت لتحمل لنا مصطلح «الأمة المصرية» فإن مضمون هذا المصطلح من حيث دلالته السياسية وكيانه السياسى كان قائماً منذ قديم الزمان وظل متطوراً عبر العصور. فالفرعونية كحضارة عبرت عن مصر صاحبة بداية التاريخ وتلتها الحضارات البابلية والأشورية فى موقع العراق الحديث والفينيقية فى موقع سوريا ولبنان الحديث، بعبارة أخرى ظهرت مراكز السلطة والحركة السياسية فى الشرق الأوسط بالمصطلح الحديث وكان لمصر المركز الأقدم والأقوى فى معظم مراحل التاريخ، وعندما تنافس أنصار على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان على السلطة فى صدر الدولة الإسلامية كانت

مصر لأهميتها الاقتصادية فى مقدمة الولايات التى عليها التنافس بين الولاة، ثم قامت الدولة الحمدانية فى الشام والطولونية والإخشيدية فى مصر فى مواجهة الدولة العباسية صاحبة الخلافة العامة فى بغداد، وفى العصر الحديث وقع التنافس بين القاهرة ودمشق وبغداد وكان مركزان يتحدان أو يتعاونان ضد الثالث ونادراً ما يتحقق الوفاق بين الثلاثة ولعل ذلك أحد أسباب مأساة «الأمة العربية» بالمفهوم القومى أو «الشرق الأوسط» بالمفهوم الجيوبوليتيكى. ولعل تعارض موقفى سوريا والعراق من الحرب العراقية الإيرانية، ومن غزو الكويت والتحالف الدولى الذى تكون أثر ذلك صورة متكررة لتاريخ قديم يسوده التنافس أو لنقل إنه ليس إلا تعبيراً حديثاً لظاهرة قديمة الجذور.

وإذا انتقلنا لمصر منتصف القرن العشرين نجد أن الفكرة الوطنية المصرية عبرت عن نفسها بقوة واعتزاز كما تجلى ذلك فى الاهتمام بالحضارة المصرية القديمة ولذلك أطلق على المتحف الذى يضم الآثار الفرعونية اسم «المتحف المصرى» فى حين أطلق على المتاحف الأخرى المرحلة الزمنية أو السمة الحضارية أو الثقافية التى ترتبط بها مثل المتحف القبطى والمتحف الإسلامى والمتحف الحربى وهلم جرا. وفى كتابات المفكرين المعاصرين تبرز كتابات سلامة موسى وطه حسين ولويس عوض وحسين مؤنس وتوفيق الحكيم وزكى نجيب محمود وجمال حمدان ونعمات أحمد فؤاد فى تعبيرها العميق عن الفكرة الوطنية المصرية واعتزازها بذلك بقوة. فموسوعة جمال حمدان عن «شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان» ودراسات لويس عوض عن «تطور الفكر المصرى» ونعمات فؤاد عن «شخصية مصر» وتوفيق الحكيم فى «عودة الروح» كل هذه الكتابات تفيض حباً أحياناً يبلغ الشيفونية أو العبادة للذات الوطنية المصرية. ولذلك فإن أكبر الأخطاء التى ارتكبت فى عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر كانت السعى لطمس تاريخ مصر وتجاهله كما تجلى فى «الميثاق الوطنى» وتناوله باستهانة لثورة ١٩١٩ وهى من أهم ثورات مصر المعاصرة التى جسدت روح المقاومة ضد الاحتلال الإنجليزى سياسياً وروح البناء الحديث فى بدء مراحل التصنيع والتمصير فى إطار نشاط مجموعة بنك

مصر بقيادة طلعت حرب، والتحام عنصرى الأمة من المسيحيين والمسلمين فى مواجهة الاحتلال الأجنبى وفى الدعوة للحرية والدستور، والخطأ الثانى: عندما تجاهلت اسم مصر فى مرحلة الوحدة المصرية السورية وأطلق عليها الإقليم الجنوبى (مصر) والإقليم الشمالى (سوريا) بهدف تعزيز الفكرة القومية العربية على حساب الفكرة الوطنية ولكن النتيجة فى النهاية كانت سلبية لأن مسيرة التاريخ لا تقطع بنظرية حرق المراحل التى دعا إليها المفكر الماركسى التروتسكى، والإحساس الوطنى لا يخبت بتجاهله، بل أحياناً يتأجج كرد فعل لذلك وهو ما حدث فى مرحلة لاحقة فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات عندما رفع شعار مصر أولاً. ولعل هذا يذكرنا بتصرف خاطئ مماثل عندما رفعت الثورة الفلسطينية فى الستينات شعار تحرير فلسطين يمر عبر تحرير الدول العربية من الأنظمة الرجعية وكان مؤدى هذا الشعار ذاته اضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية وإثارة عداء النظم السياسية القائمة ودلالة ذلك هو عدم وضوح الرؤيا لدى القيادات السياسية والنخب المثقفة التى أيدتها برفع شعارات تتجاهل التراث والتاريخ ولا تعكس الحقائق الواقعية.

ومن المفيد فى هذه المرحلة أن نشير إلى بعض الملاحظات العامة والتى فى مقدمتها ما يلى:

الأولى: إن دعاة التيار الوطنى ليسوا ضد الدعوة للقومية العربية على إطلاقها، وإنما يسعون لتأكيد الذاتية المصرية فى الإطار العربى خاصة وأن مصر تاريخاً وحضارة سابقة على العروبة تاريخاً وحضارةً.

الثانية: إن دعاة التيار الوطنى المصرى ليسوا جميعاً بل ولا معظمهم من الأقباط كما حاول البعض التلميح بذلك فى إحدى مراحل الستينات أو السبعينات فهى دعوة تبناها مفكرون مصريون أقباطاً ومسلمين على السواء كما هو واضح من الأسماء التى ذكرنا بعضها. ومن ثمّ فهى ليست لمواجهة فكرة عروبة مصر ولا لمواجهة فكرة إسلامية مصر.

الثالثة: إن من سلبيات تجاهل عمق الفكرة الوطنية وتأصلها فى الشعب المصرى أن وقعت فجوة بين الشعب والحكومة وبين المثقفين والشعب والحكومة. ومن هنا برزت أفكار أو قضايا مثل: «سلبية الشعب» و«ضعف الانتماء» و«أزمة المثقفين» ونحو ذلك.

ولو حاولنا أن نشير لبعض أفكار دعاة التيار الوطنى المصرى، فإن ما تضمنه كتاب توفيق الحكيم «مصر بين عهدين» والذى صدر عام ١٩٨٣ يعبر عن ذلك خير تعبير إذ أنه فى تأكيده على الروح المصرية أشار إلى أن أبرز ملامحها العلم والإيمان والفن. فالأهرامات الفرعونية عمارة وهندسة وفلك وكهانة، والحضارة المصرية تتميز بالشمول والاستقرار إذ أن المصريين عاشوا على أرضهم منذ آلاف السنين وقامت حضارة مصر على هذا الاستقرار فى حين قامت حضارة العرب على القلق والحركة. ولذا إنطلق العرب من شبه الجزيرة العربية رافعين دعوة الإسلام، ومن ثمّ فإن مصر والعرب متناقضان أحدهما يمثل الروح والسكون والاستقرار والبناء والآخر يمثل السرعة والحركة ويتمنى توفيق الحكيم أن يتم تزاوج الحضارتين على أرض مصر.

أما زكى نجيب محمود فقد تناول فى مقال له بعنوان «قضية تستحق النظر» نشر بجريدة الأهرام فى يناير عام ١٩٨٤ أبرز فيه الوضع الفريد لمصر وتداخل الانتماءات الثلاثة: المصرية والعروبة والإسلام، وأكد على أولوية المصرية باعتبار أن المصريين جميعاً ينتمون لمصر قبل العروبة، وأن مصر جزء من العرب قبل أن تنتمى لأمة الإسلام، لأن الانتماء العربى يرتبط بالنمط الثقافى والانتماء الإسلامى يرتبط بالعقيدة التى هى جزء من الثقافة ولا يقلل من أثر ذلك كون العروبة جاءت لمصر على حصان إسلامى على حد قوله.

ويعبر الكثيرون من كتاب الصحف عن نفس الاتجاه ومن ذلك الكاتب محمود عبدالمنعم مراد الذى ركز فى سلسلة مقالات، نشرتها له مجلة أكتوبر خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٣ تحت عناوين «الوحدة العربية بين المحاولات والنتائج»، «مهزلة الوحدة ومأساة الانفصال»، على انتقاد فكرة القومية العربية بقوله: إن القومية العربية جديرة بأن يتغنى بها، ولكن هدفها

وهو الوحدة العربية جدير بأن نرثى له ونبكى عليه. والواقع الذى يصم الآذان كفيل بأن يثبت ذلك فى جميع الأذهان. ويضيف بأن عبدالناصر وافق على الوحدة متحدياً وجهات نظر زملائه ورفاقه أمثال: كمال الدين حسين وعبداللطيف البغدادى. ويضيف فى المقال الآخر متهكماً بأن حساب المكاسب الاقتصادية المصرية من اتجاهها نحو العرب يشير إلى أن ما حصلت عليه مصر فى ٣٠ سنة من الحروب العربية هو ٨٫٥ مليار دولار وهو ما يعادل ما تحصل عليه العراق فى أربعة شهور من حربها مع إيران تلك الحرب التى لا معنى لها بعكس نضال العرب ضد إسرائيل لتحرير فلسطين أو على الأقل لإثبات الهوية الفلسطينية. وطبعاً لا يمكن إغفال خسائر العرب من حرب الخليج سواء بشقها المرتبط بغزو العراق للكويت أو بتحرير الكويت وما لحق ذلك من تدمير ونزيف مستمر للأموال العربية.

المبحث الثانى

التيار القومى العربى

يعتمد هذا التيار فى حججه على وجود عناصر تشابه بين الدول العربية التى من أبرزها الانتماء لحضارة واحدة وهى الحضارة العربية الإسلامية كما فى وجهة نظر البعض أو إلى النمط الحضارى والثقافى العربى كما يرى البعض الآخر ولكن فى كلتا الحالتين فإن هذا الاتجاه يركز على عناصر الاشتراك فى اللغة والتاريخ والتجاوز الجغرافى وتشابه العادات والتقاليد والقيم ويحتل الدين بوجه عام والدين الإسلامى بوجه خاص مكاناً فى هذا الإطار باعتبار المنطقة العربية هى مهد الأديان السماوية الثلاثة، وينبغى أن نشير إلى بعض الملاحظات الخاصة بهذه الاتجاه.

الأولى: ترتبط بالنزعة العنصرية وهنا يجب أن نوضح أن الدعوة للقومية العربية لم تكن فى يوم من الأيام ذات طبيعة عنصرية بمعنى أنها لم تدعو لإقامة دولة ذات نقاء عربى كما لم تطرح فكرة نقاء الدم العربى على نحو ما طرحته الفلسفة الألمانية النازية بالنسبة للجنس الآرى أو الفلسفة الصهيونية

بالنسبة لليهود. هذا الطرح الانتقائى لم يرد فى أى من الأفكار التى طرحها أو عبر عنها أى من المفكرين القوميين العرب، وإنما كان الطرح يستند إلى خصائص عامة مشتركة وظهرت فكرة العروبة فى مواجهة فكرة التتريك وكرد فعل فى جانب منها للاضطهاد والاستعمار العثمانى الذى جثّم على صدر العرب دهراً طويلاً. كما أن الفكرة جاءت فى جانب آخر تحت تأثير الفكر القومى الذى ظهر فى أوربا فى القرن التاسع عشر وأدى إلى الوحدة الألمانية بقيادة بسمارك والذى أدى إلى الوحدة الإيطالية وإلى تأكيد الذاتية الفرنسية، وفى جانب ثالث جاءت كرد فعل للاستعمار البريطانى والفرنسى للأقطار العربية، ومن ثمّ عبرت الفكرة على التطلع والطموح نحو مستقبل أفضل فى إطار من الوحدة التى تعبر عن تراث تاريخى مشترك فى ظل الحضارة والخلافة الإسلامية وعن طموح نحو التعاون بين مناطق ذات تقاليد متشابهة وثقافة واحدة فى مضمونها مع فوارق فى اللهجات المحلية، ولذا فإنه لا غرو بأن الفكرة ظهرت فى بلورتها الحديثة فى مناطق الاحتكاك مع الدولة العثمانية حيث تقع بلاد الشام، أو فى بلاد الجزيرة العربية فى ظل ما أطلق عليه بالثورة العربية الكبرى التى قادها الشريف حسين واتخذت من شبه الجزيرة العربية باعتبارها الموطن الأول للعرب ولغتهم قاعدة ومن النسب الهاشمى للنبى صلى الله عليه وسلم وسيلة لإظهار وجود شرعية سياسية للوحدة العربية تحت القيادة الهاشمية.

الثانية: إن هذا التيار العربى أو العروبى رغم نشأته فى أحضان المشرق العربى ورغم أنه وجد أول تعبير سياسى أو أيديولوجى عنه فى فكر حزب البعث العربى الذى تكون فى بلاد الشام، إلا أنه استمد روحه الحقيقية وكيانه كفكر على الساحة العربية برمتها عندما تبناه جمال عبدالناصر فى مصر التى أصبحت فى عهده بحق قبلة العالم العربى ومنارته، وتسابق الكتاب المصريون على تقديم الدراسات والتحليلات التى توضح أصالة فكرة العروبة وارتباط مصر بها وحتمية بلورة ذلك سياسياً فى وحدة واحدة كان نواتها قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ والتى انفصمت عراها فى سبتمبر عام ١٩٦١ بانفصال سوريا.

الثالثة: إن بلورة الطابع العربى فى الشخصية المصرية كانت أمراً حديثاً إذ أن مصر بذاتيتها واستقلاليتها بدرجة ما عن السلطة المركزية للدولة العثمانية جعلت وضعها تجاه الدولة العثمانية. ومن ثم رد فعلها مختلفاً عن وضع ورد فعل بلاد الشام، ومعظم زعماء مصر قبل عبدالناصر نظروا للعروبة، فى إطار محدود أو عدم إكتراث وليس فى ذلك عيباً لأن مفهوم الوحدة العربية والقومية العربية هو فى ذاته تعبير سياسى حديث. ولكن يجب أن نبادر ونقول: بأن علاقات مصر العربية أو بالأحرى التأثير العربى فى مصر والتأثير المصرى فى العروبة عميق الجذور تاريخياً فهجرة القبائل اليمنية عبر مضايق مدخل البحر الأحمر، والقبائل العربية فى شمال الجزيرة والشام وفلسطين من الأمور الثابتة تاريخياً، كما أن الروايات الدينية التى تتحدث عن زيارة النبى إبراهيم الخليل لمصر وزواجه من السيدة هاجر الأميرة المصرية التى أهداها له الفرعون والتى أصبحت بعد ذلك والدة النبى إسماعيل الذى تنسب له القبائل العربية يعنى هذا أن مصر هى أم العرب تاريخياً وسلالياً وليس فقط مجازياً كما يشار إلى ذلك فى العصر الحديث نتيجة ثقل وزن مصر السياسى والاقتصادى والعسكرى والسكانى مقارنة بأى من الدول العربية الأخرى.

ورغم ما حظى به التيار القومى العربى من قبول عربى جماهيرى عام فى الخمسينات والستينات حتى أنه اعتبر بمثابة بعث للأمة العربية وطرحت اتحاد الدول العربية أو قيام الولايات المتحدة العربية إلا أن هذا التيار الجماهيرى العارم لقى عدة ضربات قاصمة ليس فقط نالت من هيبته وشعبيته، بل إصابته فى مقتل حيث شكك البعض فى مصداقيته وجدواه، بل وأيضاً فى حقيقته. وفى مقدمة هذه الضربات انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١ ثم هزيمة العرب الساحقة فى حرب يونيو ١٩٦٧ على يد إسرائيل والقطيعة العربية شبه الشاملة لمصر عام ١٩٧٨ أثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. ويمكن القول إن انتصار حرب ١٩٧٣ زاد ما أدت إليه من إحياء الشعور العربى فى إطار من التضامن إلا أن ذلك كان أمراً قصير الأمد فارتفاع أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ وما أدى إليه من تدفق الثروات على الدول النفطية عزز عنصر

المحلية لديها حفاظاً على ثرواتها وخوفاً من الدول العربية المجاورة وخاصة الفقيرة وكثيفة السكان مثل مصر أو الفقيرة والنشطة سياسياً مثل سوريا ولعبت الدول الأجنبية على هاجس الخوف الأمنى والخوف من الاستيلاء على الثروات لدى النخب الحاكمة في الدول النفطية. ومن ثم زاد تعمق الانفصال والشك وعدم الثقة بين القيادات فى كثير من الدول العربية فتراجعت نتيجة ذلك الفكرة القومية وإن ظل الجميع يسبحون بحمدها ويطرحونها شعاراً ولكن بلا مضمون حقيقى مما أدى إلى عجز هذا التيار، رغم ما يتمتع به من شعبية جماهيرية ردحاً من الزمن، عن تحقيق أى إنجاز حقيقى حتى بالنسبة لتطوير الجامعة العربية التى نشأت فى ظل النظم الملكية العربية وفى مرحلة الضعف والتخلف العربى، لم تستطع القومية العربية فى أوج قوتها أن تطورها، وفى مرحلة ضعف المد القومى زاد ضعف المنظمة التى عبرت وتعبر عن ذلك لدرجة أنها أصبحت تعانى من أبسط مقومات الحياة وهى سداد الدول لحصصها وأنصبتها فى ميزانيتها وهكذا، إمتد هذا الموقف للعديد من المنظمات العربية المتخصصة التى أصبح معظمها هياكل بلا مضمون وإن استمر الاحتفاظ بها كتعبير عن أمل نشأ فى مرحلة تاريخية ولا يرغب أحد فى اتخاد قرار بإنهائه فأصبحت المنظمات العربية هى الرجل المريض فى العالم العربى.

ولنا أن نتساءل كيف عجزت فكرة القومية العربية عن تحقيق أدنى طموحات العالم العربى وما هى أسباب إخفاق المد القومى العربى الذى كانت تخشاه القوى الكبرى في الخمسينات والنصف الأول من عقد الستينات. الواقع أنه يمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها:

١ ـ إن الفكر القومى العربى فى مرحلة النشأة فى بلاد الشام كان أقرب إلى المثالية الغيبية منه للسياسة الواقعية وقراءة كتابات ميشيل عفلق بوجه خاص خير ما يوضح ذلك وإن كانت كتابات منيف الرزاز وساطع الحصرى وغيرهما من الفلاسفة والمفكرين الشوام لم تكن بعيدة عن مثل هذه النظرة المثالية شبه الغيبية. ويمكن القول بأن هذه هى تعبير واقعى عن الطبيعة العربية

ذات الطابع الرومانسى الحالم، فالشاعر العربى وهو يحدو وراء الإبل يتغنى بالطبيعة والرمال والقمر وجماله وما بين السماء والأرض مسافة طويلة وربما كانت هذه الرومانسية أحد خصائص العرب وسبب مأساتهم فى نفس الوقت.

٢ ـ إن الفكر القومى العربى عندما وصل للسلطة تحول لصراع شخصى يتدثر برداء أيديولوجى ونموذج ذلك فكر حزب البعث الذى إنقسم إلى جناحين قومى وقطرى وكل جناح سيطر على السلطة فى دولة: العراق وسوريا ولم يستطع أن يحقق الوحدة بين هذين القطرين. ومن ثم يثور التساؤل هل هذا عودة مجددة أو مظهر لحقيقة الصراع التقليدى بين مراكز التأثير فى الشرق الأوسط وهى بغداد ودمشق ثم القاهرة.

٣ ـ إن الحركة القومية العربية، عندما اعتلى موجتها الثورية وقادها جمال عبدالناصر وأدت خطبه الحماسية وطموحاته السياسية إلى اجتذاب، بل وأسر قلوب الجماهير وحناجرهم، أصبحت تعبر عن حلم فى طور التحقيق تحت قيادة الشخصية الكارزماتية لعبدالناصر إلا أن مثل هذا الحلم لم يستطع أن يتحول إلى حقيقة وما كان فى مقدوره أن يصبح كذلك، لأنه كان يحتاج لمقومات تتمثل فى السياسة الواقعية، العمل العقلانى حساب نقاط القوة والضعف فى كل موقف، الأخذ فى الحسبان المتغيرات السياسية الدولية والمحلية وكل هذه العناصر لم تكن متوافرة، ومن ثم أطلق على العرب بأنهم «ظاهرة انفعالية صوتية» بمعنى أن تصرفاتهم تسير وفقاً للعاطفة والانفعال وفى لحظة يصبحون أصدقاء وفى اللحظة التالية يتحولون إلى أعداء وهكذا عوداً على بدء، وهم ظاهرة صوتية عبر الخطابة والميكروفونات لاجتذاب الجماهير وذلك من خلال الخطب المنبرية الحماسية التى تذكرنا بشعر الفخر والحماسة والهجاء العربى وكلها أوجه لعملة واحدة، وحروب العرب الحديثة وخلافاتهم ليست سوى صورة متكررة لحرب داحس والغبراء فى القديم. وعبدالناصر لم يستطع أن يقدم أيديولوجية متكاملة وإنما أفكاراً متناثرة من خلال تطور آرائه عبر الممارسة وهو نفسه اعترف بذلك فلم يكن يملك قبل قيام الثورة سوى الأفكار العامة وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ طرحت المبادئ الستة لها.

ثم أخذت فى تطوير فكرها السياسى والاجتماعى عبر الممارسة والخطأ بعبارة أخرى أن أيديولوجية جمال عبدالناصر كانت وليدة السلطة وممارساتها وضغوطها وردود فعلها ولم تكن سلطته نتيجة أيديولوجية على نحو ما كان الأمر مع ماوتسى تونغ فى الصين مثلاً أو لينين فى روسيا، ونتيجة لذلك جاء فكر عبدالناصر متنوعاً ومتدرجاً وفى بعض الأحيان متناقضاً وفقاً لفكر ودور وتأثير النخب السياسية المحيطة به فى كل مرحلة من مراحل تطوره السياسى. فمثلا تم الإصلاح الزراعى على ثلاث مراحل، وتطور التنظيم السياسى كذلك من حركة الضباط الأحرار لجبهة التحرير للاتحاد القومى للاتحاد الاشتراكى، ونفس الشئ فى المجالات الاقتصادية من التخطيط المحدود للتخطيط الشامل ومن التمصير للتأميم وهكذا.

٤ ـ إذا كان حزب البعث تميز بتنظيمه الدقيق النشط وخلاياه المنتشرة عبر الجماهير من خلال أنصاره فإنه عند النشأة كان حزب النخبة ثم امتد للجماهير ولكنه لم يستطع أن يصل إلى جماهيرية شخصية كارزماتية مثل جمال عبدالناصر وهذا الأخير أخفق فى إيجاد تنظيم يحمل فكره ويتصل بالجماهير ويتغلغل فى صفوفهم والتنظيمات التى أقامها كانت هامشية ومن علٍ وليس لها قاعدة حقيقية وهذا الإخفاق واجهه فى مصر وإن تغلب عليه بالسلطة السياسية والإدارية المباشرة لجهاز الحكم، ولكنه واجهه خارجياً فى الإطار العربى فكانت الأحزاب الناصرية أو القوميون العرب أحزاباً ضعيفة ومهلهلة مقارنة بحزب البعث. وباختصار كانت المفارقة أن حزب البعث له قيادة لم تستطع أن تصل لمستوى عبدالناصر وكان الحزب الناصرى بمسمياته المختلفة فى مصر والعالم العربى أضعف بكثير من خلايا حزب البعث، لذلك كان التضارب والتنافس بينهما سجالاً لإجتذاب نفس القاعدة، فأخفق الجميع، فلم تتحقق الوحدة العربية ولا تقدمت الاشتراكية. وعندما توفى عبدالناصر أصبحت جماهيره بمثابة أرامل فقدت عائلها وفقدت محور توجيهها فهامت على وجهها فى الشوارع مولولة وملتاعة ثم تفرقت أشتاتاً. ولعل فى تعدد الأحزاب التى تدعى الانتماء للناصرية فى مصر والتصارع بين

قياداتها خير دلالة على ذلك. ويذهب بعض المحللين فى تفسير هذه الظاهرة إلى أن عبدالناصر لم يكن يؤمن بالعمل الحزبى المنظم ولا بالحوار الديمقراطى الحقيقى مع الجماهير ولذلك لجأ للعمل السرى فى العالم العربى عن طريق أجهزة المخابرات وظل طوال حياته يفكر بعقلية المرحلة التى كان يخطط فيها للثورة غير مدرك لتعقيدات الأوضاع العربية. أما فى مصر داخلياً ففضلاً عن قمع أجهزة السلطة فإن بريق ذهب السلطان اجتذب الناس للحزب السياسى المتمثل فى الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى طمعاً فى مغنم أو خوفاً من مغرم وفى كلتا الحالتين لم يكن اقتناعاً لا بالعمل الحزبى ولا بالفكر الناصرى، هذا مع عدم إنكار وجود قلة آمنت بالفكرة وعملت من أجلها ولكن الغالبية العظمى عاشت بالسلبية السياسية والهتاف الجماهيرى الذى كان جزء منه منظماً من خلال الأجهزة الرسمية أو تلقائياً وعفوياً وانفعالياً وفى كلتا الحالتين فإن ذلك مردوده مؤقت، والمشكلة أن الناصرية رغم ما حققته من مكاسب معينة لقطاعات واسعة من الشعب فى مرحلة الخمسينات وبداية الستينات من مجانية التعليم والعلاج وبناء السد العالى ورفع مفاهيم العزة والكرامة ونحو ذلك إلا أنها تذرعت بوسائل القمع واستخدمت أسلوب الصراع الطبقى كما ظهر فى قضايا كمشيش وغيرها ولهذا عندما اختفى عبدالناصر عن الساحة وضعفت سلطة القمع ظهرت جلياً عيوب الناصرية كنظام سياسى، ومثالبها كأيديولوجية، وضعفها كتنظيم حزبى، فانزوت لتتركز فى قطاعات المثقفين الحالمين ذوى النزعة المثالية والطموحات القومية العريضة فضلاً عن أن الأحداث والمتغيرات المحلية والدولية قد تجاوزت هذه المرحلة بظهور عناصر وقوى عربية جديدة مرتبطة بالازدهار البترولى.

٥ ـ وعلى المستوى العربى فقد كان من أكبر أخطاء عبدالناصر بالإضافة لأساليب العمل السرى حرصه على مخاطبة الجماهير العربية مباشرة متخطياً حكوماتها ومستفيداً من ثورة الاتصالات فأثار ذلك تلك الحكومات والجماعات ذات المصالح الخاصة ودفعها للعمل ضده بأسلوب التآمر. ولعل

من الدلالة على قوة ودور أجهزة الاتصالات الحديثة فى الخمسينات والستينات أنه يقال: إن ثورة اليمن عام ١٩٦٢ كانت ثورة الترانزستور لتأثير أجهزة الراديو الصغيرة على الجماهير الغفيرة وتهيئة الشعب لتلقى الفكر الثورى عبر الخطب الحماسية وإن محطة صوت العرب فى مصر لعبت دوراً رئيسياً فى نقل الفكر الناصرى إلى الجماهير العربية من المحيط الهادر للخليج الثائر كما كان يطلق على المنطقة آنذاك. ولاشك أن تجاوب الجماهير العربية مع الشعارات التى طرحها عبدالناصر كان له إيجابياته فى بعث الفكر القومى العربى وفى إضعاف قبضة الاستعمار التقليدى فى الوطن العربى وفى تأكيد الذاتية العربية المستقلة، ولكن ذلك كله ضاع فى مرحلة لاحقة لعدم قدرة الناصرية وزعيمها على ابتكار وسائل جديدة تحقق الاستمرارية للفكر أو للحركة السياسية وأدى تحديه للقوى العالمية والإقليمية والمحلية لتحالفها للعمل ضده وهذه كلها نتائج من المفترض أنها متوقعة ومنطقية ولكن الهتاف الثورى حجب وضوح الرؤية وركز على المردود الإيجابى ونسى الآثار السلبية فتاهت المسيرة بعد ذلك فى البيداء العربية وفى المناورات فى دهاليز السياسة الدولية.

والسؤال الذى يطرح نفسه اليوم هل أسدل الستار على الفكر القومى العربى الآن؟

والإجابة بالنفى فمازال هذا الفكر يعبر عن الأمل والطموحات، ومازال كثيرون من المؤمنين به حقاً أو ممن يحرصون على الاستفادة من رصيده لدى الجماهير يفكرون بمنطق تجديده ويحذرون من مخاطر نسيانه، ومن مخاطر الإنزلاق فى مشروعات مضادة له مثل مشروع الشرق أوسطية ويرون فى ذلك ذوباناً للهوية العربية وتحولاً للدول العربية إلى توابع بدلاً من أن تكون دولاً ذات سيادة.

والتساؤل الذى نطرحه بل بالأحرى الخلاصة التى نقدمها ونؤمن بها من خلال هذه الدراسة أن الفكر القومى العربى فى مأزق حقيقى وليس شكلى وأن القيادات العربية فى معظمها لا تؤمن به رغم رفعها لبعض شعاراته وأن المنظمات العاملة فى الإطار العربى بقياداتها وهياكلها وموظفيها أضعف من

القيام بالمهمة المسندة إليها أو المفترض أنها تضطلع بها، ومن هنا يتندر الجميع بالموقف ويتأسون ويرثون لحاله ولا يعرف أحد طريقاً للخلاص. ولعل العودة لدراسة التاريخ الأوربى الحديث يمكن أن تساعد فى إعطاء بعض مؤشرات حول جدوى العمل الواقعى التدريجى الذى يخطو وئيداً ومتمهلاً من أجل تنسيق عربى يراعى المصالح المحلية والطموحات الوطنية والقيادات السياسية فى كل قطر عربى ويرسى دعائم تعيد إحياء فكرة اللغة والثقافة العربية والتى هى ذاتها أيضاً فى مأزق بين أبنائها. ولقد اقتبس السفير مصطفى عبدالعزيز وهو من المفكرين العرب ومن دعاة القومية وضرورة تجديد الفكر القومى فى كتابه «العرب فى مفترق الطرق» قولاً مشهوراً لنابليون بعد أن نفى وفقد الأمل فى العودة لا أحد سواى مسئول عن نكبتى، فقد كنت وحدى ألد عدو لنفسى والمسبب لمصيرى»، والتساؤل هل يحمل هذا الاقتباس مصيراً للأمة العربية يماثل مصير نابليون؟ إننا نرجو ألا يتحقق ذلك بل إننا على ثقة بأنه لن يتحقق لأن مصير الفرد شئ مختلف عن مصير الشعوب، فالأفراد زائلون والأمم والشعوب باقية، وهذا لا يعنى أن الوحدة العربية ستتحقق فى جيلنا ولكن الأمل فى حدوث تغيير جوهرى فى الفكر العربى مازال قائماً.

وأخيراً فإن دور الفكر القومى العربى فى تحديد هوية مصر لا مجال إلى إنكاره أو التقليل منه أو التهوين من شأنه. ولعل رد الفعل الوطنى المصرى فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات هو رد فعل انفعالى غاضب متألم من ذوى القربى أكثر منه رد فعل يعكس الابتعاد أو الانعزال أو القطيعة الأبدية، بل إن اتفاقيات كامب ديفيد تضمنت إطارين أحدهما للسلام فى الشرق الأوسط ككل والثانى لإتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل وظل السادات يفاوض من أجل الحكم الذاتى الفلسطينى طوال عهده رغم المقاطعة العربية والاتهامات بالخيانة ورغم المراوغة الإسرائيلية حتى وصل المفاوض المصرى عام ١٩٨٢ إلى حالة من اليأس من حدوث تقدم فتوقفت عملية التفاوض وكان سببها الرئيسى هو عدم وجود تفويض قانونى للمفاوض المصرى الذى كان ينطلق فى عمله ودبلوماسيته من إحساسه بمسئولياته القومية ثم جاءت السياسة

المصرية فى عهد حسنى مبارك لتضع البعد العربى فى السياسة المصرية فى إطاره الصحيح والمتوازن. وهذا كله يعكس حقيقة عمق الانتماء المصرى العربى ودور العروبة كحقيقة ثقافية وحضارية فى بلورة الهوية المصرية. ومن ثمّ فإنه من الضرورى التنبه وعدم الخلط بين الممارسات السياسية الوقتية والتى هى متغيرة وأحياناً تأتى نتيجة رد فعل معين، وبين مكونات ومقومات الهوية الخاصة بالوطن وهى تتميز بالثبات والديمومة بدرجة كبيرة، ومثل هذا التمييز بين الممارسات السياسية وبين الحقائق الثابتة المتصلة بالهوية أمر بالغ الأهمية لوضع ورسم السياسات السليمة وتخطيط الأولويات والتعامل المصرى مع العالم العربى بل والعالم الخارجى.

المبحث الثالث

التيـار الديـنى

لقد ظهرت الديانات السماوية الثلاث فى المشرق العربى وهذه الحقيقة التاريخية تثير التساؤل عن مغزاها ولماذا انفردت هذه المنطقة من العالم دون سواها بهذا الشرف، ومع هذا فإن المتتبع لتاريخ المنطقة وخاصة تاريخها الحديث يجد إن حالة الصراع الدينى والسياسى وحالة الابتعاد عن القيم الدينية السليمة المرتبطة بالتسامح والاعتدال والمودة والعمل والاجتهاد هى السمة السائدة فى المنطقة، ولعل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى بوجه خاص خير شاهد على ذلك.

وقبل أن نتناول بالعرض أبرز ملامح التيار الدينى فى مصر المعاصرة نبادر إلى ذكر بعض الملاحظات العامة:

الأولى: أن التيار الدينى فى مصر لا يقتصر على الدين الإسلامى فحسب، بل ينبغى أن يمتد ليشمل التيار الدينى فى المسيحية وبوجه خاص فى الكنيسة القبطية. فإذا كنا نتحدث عن التيار الإسلامى السياسى وما يتسم

به من عنف وممارسات لا تتمشى مع الروح الحقيقية للإسلام، فإن ثمة ما يمكن أن نطلق عليه بالتيار المسيحى السياسى أو بالأحرى التيار القبطى السياسى. ولقد اشتبك التياران فى مصر بوجه خاص فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات إلا أن التيار القبطى السياسى سرعان ما توارى عن الأنظار نتيجة لاعتبارات عدة منها أنه تيار أقلية فى مواجهة أغلبية ساحقة، ومنها مرونة الدولة تجاه هذا التيار وتعاملها معه برفق لأن أهدافه مختلفة عن التيار الإسلامى السياسى فهو يسعى لمزيد من المشاركة السياسية للأقباط وليس للاستيلاء على السلطة وتغيير جوهر وتوجهات النظام السياسى. ولهذا فلن نتناول هذا التيار القبطى فى هذا المبحث وإن أردنا أن ننبه فقط إلى وجوده لأنه جزء من النسيج الدينى للمجتمع وجزء من مكونات الهوية المصرية، بل إن بعض عناصره يذهب بهم الخيال للقول بأنهم هم العنصر الأصيل فى الشعب المصرى لأنهم سلالة الفراعنة. أما المسلمون فهم وافدون مع الفتح الإسلامى والعربى لمصر وهذا الإدعاء غير سليم فالشعب المصرى الفرعونى منه القبطى ومنه المسلم وإن كان بعض المسلمين من سلالة الفاتحين، فإن بعض الأقباط يمكن القول أنهم من سلالة فاتحين آخرين مثل الرومان أو اليونان والحقيقة أن الشعب المصرى من سلالة الفراعنة اختلط مع الغزاة عندما تحولوا إلى أفراد عاديين وتعايش معهم وتصاهر معهم ومن ثمّ فمن الصعب الإدعاء بأن مجموعة من المواطنين ينتمون إلى سلالة معينة خاصة وأن مصر الحديثة منذ بداية هذا القرن وصدور قوانين الجنسية المصرية لم تفرق بين أصول المواطنين وجذورهم وإنما أخذت بالإقامة الدائمة عند صدور تلك القوانين. ولقد أردنا الإشارة إلى هذه النقطة لأن بعض من يرغبون فى بث الفرقة فى صفوف الشعب المصرى يروجونها وقد تنطلى على غير ذوى الألباب.

الثانية: إن الدين الإسلامى والثقافة الإسلامية والعربية أصبحت هى الثقافة الأم فى المجتمع المصرى، ومن ثمّ فإن توجهاته وأطره وقيمه تؤثر شعورياً ولا شعورياً فى مختلف فئات المجتمع. ولعل هذا التأثير الحديث للدين الإسلامى هو امتداد طبيعى لأصالة وعمق النزعة الدينية لدى المواطن المصرى هذه النزعة التى ترجع إلى عصر الفراعنة وأساطيرهم الدينية، بل وإقترابهم من

مفهوم التوحيد فى عهد أخناتون ثم تطور التفكير الدينى فى اليهودية والمسيحية وكلتاهما يمكن اعتبارهما ديانتين مصريتين فاليهودية تطورت على يد النبى موسى الذى تربى فى قصر فرعون مصر ونهل من التراث الحضارى والثقافى والدينى المصرى والمسيحية وفدت لمصر منذ بدايتها مرتين الأولى مع السيد المسيح وهو طفل مع أمه والثانية مع القديس مرقص وبنائه الكنيسة المرقسية عام ٧٠ ميلادية. ومن ثم فلا غرو أن عادات وأفكار المصريين الدينية هى مزيج من الفكر الدينى فى عهد الفراعنة وما ورد عليه من تطورات نتيجة الأديان السماوية الثلاث.

الثالثة: إن الفكر التوحيدى الدينى أثر سلباً فى التطور السياسى فى مصر والعالم العربى بوجه عام نتيجة طبيعة هذا الفكر فى أحاديثه وإقتناعه بالحقيقة الواحدة المطلقة وماعداها فهو باطل وهذا يتجلى بصورة أكثر وضوحاً فى الاتجاهات المتطرفة فى تيار الإسلام السياسى رغم أن هذا المنطق غير سليم ولا يتمشى مع طبيعة الإسلام التى تؤمن باختلاف الأديان والعقائد «لكم دينكم ولى دين» وتدعو للتعامل معها بالحسنى وعدم الدخول معها فى صراع «ادعو إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» بل واحترام هذه الأديان حتى غير السماوية «لا تسبوا آلهتهم فيسبوا الله عدو بغير علم».

ورغم هذا فإن تاريخ الحضارة الإسلامية يظهر تناقضاً غريباً أن المسلمين تسامحوا مع العقائد غير الإسلامية ولكنهم لم يتسامحوا مع الفرق الإسلامية المختلفة. وإنعكاس الفكر التوحيدى الدينى أثر فى التطور الفكرى والسياسى الذى أصبح يؤمن بالوحدة فى الاتجاه السياسى والدينى ومن ثم أصبح كل فريق يكفر ما عداه ويقرر بأن اتجاهه هو الأصوب والأحسن وأن خصومه على غير الحق والصواب. وأثر ذلك فى عدم بروز التسامح السياسى مع الفرق المعارضة، هذا التسامح الذى حدث فى أوربا بعد النهضة الدينية وأدى إلى نشوء الأحزاب السياسية ومن ثم بروز الفكر الديمقراطى. ولكن عدم التسامح السياسى فى الحضارة الإسلامية لم يكن مقترناً بعدم تسامح دينى فى حالة اختلاف الدين أى برز التسامح تجاه المسيحيين واليهود الذين كانوا فى معظم

الأحيان موضع احترام وتقدير واحتلوا مناصب عليا فى الدولة الإسلامية ونؤكد على أن التسامح الدينى هذا لم يتسع ليشمل التسامح تجاه المذاهب والنحل الإسلامية من سنّة وشيعه وخوارج ومعتزلة وما تفرع عنهم إذ كان الصراع بين هذه الفرق يعكس اختلاف فى مفاهيم دينية بقدر ما كان يعكس اختلافاً فى نظم الحكم والسياسة والخلافة. وليس هنا مجال بحث هذه الاختلافات والفوارق وإنما فقط قصدنا الإشارة السريعة بما يمهد لما نعرض إليه من بروز التيار السياسى الإسلامى فى مصر المعاصرة.

ولاشك أن استمرارية الفكر الدينى عبر قرون عديدة بقدر ما كان لها من إيجابيات فإن لها سلبياتها. من الإيجابيات وجود تقنين أو معيار للقيم والسلوكيات يتم الاحتكام إليه ويلوذ به المواطن ويحافظ على كيان الأسرة والمجتمع. ومن السلبيات ماطرأ على الفكر الدينى من جمود فى عصور التخلف ومن ثم بروز ظاهرة الخرافات التى حفلت بها كثير من المؤلفات الدينية أو ظاهرة التراجع والانكفاء على الذات بحثاً عن الفردوس المفقود والتحسر عليه فى إطار ما سمى بالعودة للأصول أو التعبير الدارج «ماترك السلف للخلف من شئ يجتهدون فيه» ومؤدى هذا القول إغلاق العقل الإسلامى عن التفكير والاجتهاد، وتعارض ذلك تماماً مع طبيعة وجوهر الدين الإسلامى الذى يدعو لإعمال العقل ويدعو للاجتهاد لأن جوهر الإسلام هو استمرار رسالته وصلاحيتها عبر الزمن والمكان ولا يتوقع أن تكون صالحة بدون حدوث الاجتهاد الذين يواءم بين الدين والمدنية والعلوم والحضارة.

ونلاحظ أن الاجتهاد أساس من أسس العقيدة الإسلامية لذا اجتهد الفقهاء الكبار وتركوا لنا مذاهبهم المعروفة بل أن اجتهاداتهم تأثرت باختلاف المكان والزمان وهذا واضح من اختلاف الفقه الحنفى عن الفقه المالكى مثلاً، بل اختلاف فتاوى الإمام الشافعى فى العراق عن فتاواه بعد إقامته فى مصر ورغم ما ذهب إليه كثير من الفقهاء فى إغلاق باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجرى الذى شهد نشأة المدارس الفقهية الكبرى إلا أن الحقيقة غير ذلك فالفتوى هى فى ذاتها اجتهاد لتوضيح الموقف من قضية لم تكن قائمة فى

مرحلة تاريخية معينة، وفكرة ظهور المصلحين الدينيين على رأس كل مائة سنة هى فكرة اجتهادية. وعلى العموم ليس مجالنا بحث ذلك وإنما التمهيد فقط لما ظهر من اجتهادات وأفكار عبرت عن تيار دينى أو سياسى دينى كان له مردودات سياسية واجتماعية واقتصادية أثرت فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ونظراً للطبيعة المتغيرة للحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف الدول فى النصف الثانى من القرن العشرين وأثر ذلك على الفكر الدينى. فقد برز فى مصر ما يمكن أن نطلق عليه بأنه نوع من الاجتهاد المتنوع الاتجاهات وفى مقدمة ذلك:

١ ـ الدعوة للموائمة بين الفكر الدينى والفكر الاشتراكى ومن أبرز الدعاة فى هذا الصدد أحمد عباس صالح والدكتور محمد عمارة والأديب عبدالرحمن الشرقاوى ود. محمد أحمد خلف الله ود. مصطفى السباعى ولذلك ظهرت مؤلفات لهؤلاء تحت عناوين «اليمين واليسار فى الإسلام»، «الإسلام والثورة»، «العدل الاجتماعى لعمر بن الخطاب»، «الفكر الاجتماعى لعلى بن أبى طالب»، «اشتراكية الإسلام» ونحو ذلك.

٢ ـ الدعوة للموائمة بين الدين والعصر الحديث فى العلوم والاجتماع والاقتصاد ومن أبرز الدعاة فى هذا الصدد عبدالرازق نوفل فى كتاباته العديدة ومنها «الله والعلم الحديث»، الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر فى أوائل الستينات فى مؤلفاته العديدة واجتهاداته فى الفتوى. ولعل أبرز ما يتميز به فكر الشيخ شلتوت أمران:

الأول: اجتهاداته فى الفتوى لربط الدين بالواقع السياسى والاقتصادى المعاصر وخاصة ما يتعلق بمعنى الربا، الأمر الذى كان من شأنه إتاحة الفرصة لاستبعاد الفوائد فى البنوك الحديثة من مضمون الربا المحرم فى الإسلام، وكذلك اجتهاداته بشأن تنظيم الاسرة. وقد أدت بعض تلك الاجتهادات إلى تصدى علماء الأزهر التقليديين للشيخ شلتوت بالانتقاد. ولحسن الحظ فإن

الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر الحالى من أنصار هذه المدرسة المتفتحة والتى هى التعبير الصحيح عن الاسلام بنقائه ودعوته لاعمال الفكر والعقل ولعل أول رائد لهذه المدرسة كان عمر بن الخطاب عندما أوقف نصاب الزكاة عن المؤلفة قلوبهم رغم ورود النص على ذلك فى القرآن وإستند فى موقفه هذا بأن ذلك كان عندما كان الإسلام ضعيفاً ولكنه اليوم قوى وليس فى حاجة للمؤلفة قلوبهم.

الثانى: تبنيه لفكرة التقريب بين المذاهب الدينية وخاصة بين السُّنة والشيعة وأيده فى ذلك عدد من المفكرين اليساريين أمثال عبدالرحمن الشرقاوى والذى نشر فى مرحلة لاحقة مقالاً فى الأهرام يوم ٢٥ يناير ١٩٨٤ بعد عودة مصر للمؤتمر الإسلامى طالب فيه مصر بتكثيف صلاتها الإسلامية، وأبرز أن مصر هى الدولة التى لا تعرف التفرقة بين المذاهب الإسلامية، وتبنت منذ القدم الدعوة للتقريب بينها، كما أبرز الدور الذى اضطلع به الأزهر فى حفظ تعاليم الدين واللغة العربية ونشرهما وأكد على ضرورة أن تنهض منظمة المؤتمر الإسلامى برسالتها فى بلورة مبادئ النظام الاقتصادى والاجتماعى من واقع التراث الإسلامى وأن ينهض المسئولون لتطبيق ذلك.

ولقد سار فى نفس اتجاه التقريب بين المذاهب الإسلامية قبل ذلك الشيخ المراغى فى الأربعينات. ولكن هذه مشكلة ماتزال صعبة وتحتاج لصبر ومداومة وإقناع كما أن التيارات والتوجهات السياسية لدول المنطقة تؤثر فى هذه المحاولة الدينية.

٣ ـ الاهتمام بالجانب الاقتصادى والاجتماعى فى التاريخ الإسلامى ولقد ركز على ذلك عديد من المفكرين ومنهم: د. محمد فؤاد الصراف الذى أوضح فى مقال له بالأهرام الاقتصادى فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٣ «أن الإسلام يعتنى بالتنمية الاقتصادية عنايته بالفرائض والعبادات بل هى من ضروب العبادات» وسلك عديدون نفس المسلك فى إثارتهم لقضيه البيئة والتلوث ومعالجة الإسلام لذلك.

ويمكننا أن نذكر بعض الأسماء التى لمعت فى الدعوة للموائمة بين الدين والجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى الحياة ومنهم أحمد عبده الشرباصى، أحمد حسن الباقوى، ومحمد أبوزهرة، ود. زكريا البرى، ود.عبدالعزيز كامل فى كتابه «الإسلام والتفرقة العنصرية» ويلاحظ على هذه المجموعة من المفكرين أن معظمهم احتل مناصب رسمية فى الدولة فى عهد عبدالناصر وأن له خلفية ثقافية إسلامية مع ثقافة عصرية ولذلك يمكن اعتبارهم من الأعلام الذين قادوا حركة الاستنارة الدينية فى العقدين الخامس والسادس من هذا القرن.

ومن الشخصيات التى يمكن أن نشير إليها د. عبدالسميع المصرى فى كتابه «مقومات الاقتصاد الإسلامى»، والدكتور عيسى عبده «الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج». والواقع أن هذه المجموعة من المفكرين المصريين سبقت فى بحوثها هذه المفكرين الباكستانيين الذين برزوا فى العقد السابع والثامن من هذا القرن عندما رعى الرئيس ضياء الحق فكرة «أسلمه المجتمع» فاجتهد الكثيرون وأكثروا التأليف فى كل مجال ونسبوا ذلك إلى وصف إسلامى. ولاشك أن هذا يعد تجاوزاً لا يقره الإسلام فهناك قوانين ونواميس عامة للحياة فى الفلك والجيولوجيا والاقتصاد والسياسة يشترك فيها المسلمون وغير المسلمين، ومن ثمَّ فإن دعاة هذا الاتجاه يتطرف بعضهم ليعبر عن فكر انعزالى انغلاقى وينتهى به المطاف إلى عكس الهدف المنشود.

٤ ـ الدعوة لاحياء الفكر الدينى السلفى فى إطار من التجديد بمعنى العودة للأصول الدينية النقية بإعتبار أن هذه الاصول سليمة وصالحة لكل زمان ومكان وأن الإسلام فى ذاته يحمل بذور التطور ليوائم التغيرات والمستحدثات فى العالم فى شتى المجالات وأنه وضع قواعد عامة يمكن من خلال فهمها وأعادة تفسيرها تطوير الفكر الدينى وفى مقدمة أصحاب هذا الاتجاه حركه الاخوان المسلمين والتى من قادتها حسن البنا والهضيبى والشيخ سيد سابق وسيد قطب وغيرهم ومن هذه المدرسة الدكتور محمد البهى والشيخ محمد الغزالى فى العديد من مؤلفاتهما. ويمكن أرجاع أصول هذه المدرسة

الفكرية إلى آراء واجتهادات الشيخ محمد عبده فى بلورته للآراء الإسلامية ورده على المعارضين للإسلام والمتهمين له بالجمود وأنه سبب تخلف المسلمين، وكذلك ينتمى إلى هذه المدرسة الشيخ محمد متولى الشعراوى فى أحاديثه المذاعة فى وسائل الاعلام المختلفة ويمكننا أن نذكر بعضا من المؤلفات مثل كتاب د. البهى «منهج القرآن فى تطوير المجتمع»، محمد الغزالى «مشكلات فى طريق الحياة الإسلام»، «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» سيد قطب «العدالة الاجتماعية فى الإسلام»، محمد عبده «الإسلام والمدنية» ومن هذه الاجتهادات أيضا الدراسة التى اشترك فيها عدد من الباحثين والمفكرين الإسلاميين ونشرت بعنوان «الإسلام بين الحقيقة والادعاء: رد على أهم الافتراءات المثارة ضد الإسلام» تحرير د. حامد طاهر وغير ذلك كثير مثل كتابات الشيخ يوسف القرضاوى والكاتب الصحفى فهمى هويدى والدكتور حمدى زقزوق وغيرهم ويلاحظ على هذه المدرسة ما يلى :

أ ـ أنها أساس فكرة الإحياء الدينى والاصلاح منذ بداية القرن العشرين

ب ـ إنها أساس نشأة تنظيم الأخوان المسلمين وانتماء العديد من أنصار هذه المدرسة لهذا التنظيم إما رسمياً أو فكرياً.

ج ـ أنها تضم اتجاهات متعددة فى داخلها ومن أفرادها من تسنم مهام رسمية فى الدولة أو فى المؤسسات الأكاديمية فى حين أن بعضهم استمر على ابتعاده عن تولى المناصب الرسمية وأكثر اقتراحاً من النشاط السياسى الدينى ومن تم تصادم مع االسلطة الرسمية وأودع السجون أو المعتقلات فى بعض الأحيان، وهو ما جعل البعض منهم يتراوح بين الاعتدال والتشدد، بين دعوة الإصلاح ودعوة الحفاظ على التراث بطريقة أكثر للمحافظة منها للتجديد، بين التأكيد على التفرقة بين مثاليات الفكر الإسلامى كما فى القرآن والسنة الصحيحة وبين ممارسات المسلمين التى لا تنتمى مع ذلك ويشوبها الكثير من القصور والنقائص.

د ـ الاتفاق على أن الإسلام هو فطرة الله التى فطر الناس عليها ومن ثم فإنه كرسالة وكعقيدة يسمو على جميع العقائد وكنظام سياسى واجتماعى يسمو على الأنظمة الوضعية سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية وسواء دعت للديمقراطية أو غيرها باعتبار أنه دين وسط يدعو للتوازن فى كل شئ، ويأخذ فى حسبانه حرية الفرد وحقوقه ومصلحة الجماعة ووظيفة الدولة وحقوق الفقراء والأغنياء بل إن أسس العلاقات الدولية كما جاءت فى الإسلام وما أوصى به النبى صلى اللله عليه وسلم المقاتلين من رأفة فى معاملة النساء والصبيان والكهنة تسمو على القوانين المعاصرة التى تسعى الوكالات والهيئات الدولية لتحقيقها. ولا شك أن موقف هذا الفريق من العلماء والمفكرين يعكس الإيمان العميق بصلاحية الفكر الإسلامى لأنه نشأ فى أحضانه وقضى طوال حياته يعيش فى ظله ويرى أن سبب تخلف المسلمين هو إبتعادهم عن الإسلام الصحيح.

هـ ـ أن الاتجاهات الأكثر تطرفاً نشأت من عباءة هذه المدرسة إما نتيجة أخطاء مفكريها وعجزهم عن بلورة فكر إسلامى مستنير، أو موالاة بعضهم للإتجاهات الرسمية التى وصفتها القيادات المتطرفة بأنها لا تعبر التعبير الحقيقى عن الإسلام، وإما نتيجة عدم قدرة هذه القيادات على إستيعاب المتغيرات العديدة واحتمائهم بالفكر التقليدى ولم يستطيعوا الصمود لا فى مواجهة التجديد المستنير ولا فى مواجهة الفكر المتشدد الذى ارتفع صوته وأصبح أكثر ميلاً للعنف كما سنرى فى مرحلة لاحقة.

٥ ـ الإتجاهات الدينية المتطرفة ولقد تعددت هذه الاتجاهات وأخذت مسميات متنوعة ويمكن ارجاع ظهور تلك الاتجاهات كنتيجة لعدة عوامل منها :

أ ـ اجراءات القمع وكبت الحريات التى تجلت فى الخمسينات والستينات ضد العناصر الإسلامية مما أسفر عن هروبها واختفائها تحت الأرض وهذا النمط من العمل تحت الأرض يولد عناصر الغضب والحقد على المجتمع

ككل وعلى النظام السياسى بوجه خاص، كما أنه يدفع عناصره نحو التعصب الأعمى ونحو العمل العنيف حيث يشعر بأن مجالات العمل السلمى والعلنى غير متاحة بحرية فيتجه إلى النقيض.

ب ـ اتجاه الرئيس الراحل أنور السادات لإحياء النشاط الإسلامى وتشجيعه لضرب الإتجاهات اليسارية التى سادت فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر وهو ما دفع هذه العناصر إلى التطلع للوصول للسلطة وفرض مفاهيمها على المجتمع مما أسفر فى النهاية عن اغتيال الرئيس السادات نفسه بعد مرحلة سبقت ذلك حيث تصارع هذا الاتجاه مع فئات المجتمع الأخرى وبخاصة المسيحيين وأسفر عن اشتباكات دموية بين الطرفين.

ج ـ عدم التوازن الاقتصادى فى المجتمع إذ أسفرت مرحلة عقد السبعينات وما سادها من انفتاح اقتصادى عن بروز طبقة المليونيرات الجدد واتساع الهوة بين الطبقات بل داخل الطبقة الواحدة بل داخل الأسرة الواحدة نتيجة الهجرة والعمل فى البلاد العريقة أثر تدفق الثروات بعد ارتفاع أسعار البترول فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وأدى عدم التوازن الاقتصادى إلى أختلال فى مفاهيم وقيم فئات عديدة داخل المجتمع فتدهورت قيمة العمل وقيمة الأخلاق السليمة وقيمة النزاهة وارتفعت قيمة أخرى ترتبط بالسعى للثراء والكسب السريع والسمسرة والعمولات ونحو ذلك وهذا بدوره أحدث اضطراباً فى النسيج الاجتماعى للشعب المصرى.

د ـ مبادرة الرئيس السادات بالذهاب للقدس والصلح مع اسرائيل أتاحت الأمر لظهور قوى معارضة يسارية وقومية نتيجة شعارات الخمسينات والستينيات، وقوى معارضة دينية نتيجة تفسير معين للتاريخ الإسلامى والعداء التقليدى لليهود، وأثر ذلك كله فى النسيج الاجتماعى للشعب فعمق من الصراع وعمق من انعدام التوازن الفكرى والقيمى لصعوبة استيعاب الأفراد ولمثل هذه التغيرات القائمة على منطق الصدمة.

ﻫ ـ تأثير الموقف السياسى الدولى المرتبط بحادثين هامين أولهما الثورة الإيرانيه الإسلامية وما قدمته من نموذج للوصول للسلطة يعتمد على الإثارة

واستخدام وسائل الاتصال الحديثة مستخدمة دول المهجر أو اللجو السياسى كقاعدة للدعاية السياسية ولحشد الأنصار وجمع الأموال. **وثانيهما** غزو السوفيت لأفغانستان وما أدى إليه من تحرك أمريكى مضاد بإستخدام الإسلام السياسى كحصن لحماية دولة إسلامية وكدعاية لتجنيد متطوعين بإسم الجهاد ضد الاتحاد السوفيتى الكافر. وهكذا تداخلت أطماع السياسة الدولية مع تطلعات العناصر الإسلامية الشابة نحو السلطة، مع معاناة الجماهير اقتصاديا واهتزاز ما لديها من قيم ومبادئ ومثاليات وأدى ذلك كله إلى بلورة هذه الاتجاهات المتطرفة الشابة. هذا مع عدم اغفال الثقافة الدينية المحدودة واستغلال عناصر دينية معينة لسذاجة وطموحات وتطلعات الشباب لدفعهم دفعا نحو السلوك المتطرف والفكر المتطرف والعمل العنيف ضد حكوماتهم وبلادهم.

وتأثير التفاعل ونقل الخبرات المكتسبة هذه النقطة ترجع إلى ما لفكر الاخوان المسلمين من أثر فى فكر التجمعات الإسلامية فى دول إسلامية وبخاصة الباكستان والسودان ثم أثر فكرِ أبى الأعلى المودودى الزعيم الدينى الباكستانى فى التأثير على أفكار سيد قطب فى الخمسينات والستينات ثم تفاعل حسن الترابى مع فكر الأخوان المسلمين ونقل الخبرات المكتسبة من حرب العصابات أو المجاهدين فى أفغانستان بوجه خاص فى نجاح الثوار المسلمين الباكستانيين فى إقامة دولة بإسم الإسلام ونجاح المتطرفين اليهود فى اقامة دولة بإسم اليهودية والصهيونية وهكذا فإن العالم الذى تقترب أطرافه نتيجة وسائل الإعلام وتقدمها تكنولوجيا أصبحت ظاهرة الموضة أو التقليد وإنتشاره ظاهرة عالمية والدول الإسلامية وتحركات شبابها السياسى لم تكن بمنأى أو بمعزل عن أثر هذه الظاهرة.

ز ـ أثر الثروة البترولية فى تغذية الظاهرة الإسلامية فى عدد من الدول غير البترولية وما تحت شعار أسلمة الدول المعتدلة والمتقدمة اجتماعيا أو تحت التأثير الاجتماعى بنقل تقاليد مجتمع البدو إلى مجتمع الحضر وهو ما أصطلح على تسميته بالإسلام البدوى والإسم الحضرى ما بين دول متقدمة

اجتماعياً مثل دول الخليج والجزيرة العربية ومن ثم فإن العمالة العربية فى تلك الدول البترولية أصبحت أكثر اعتيادا على تقاليد وسلوكيات سكان تلك المناطق ثم عادت تنقلها إلى دولها. أضف لهذا مفهوم تصدير الأزمات من الدول البترولية للدول غير البترولية عن طريق مساعدات قدمتها الأولى لجماعات الإسلام السياسى بإسم نشر الوعى أو الثقافة الإسلامية أو نشر وبناء المساجد واستهدفت ذلك كله اظهار هذه الدول بمظهر الحريصة على الإسلام وشجعت من أجل ذلك ليس فقط مؤسسات الدول بل المنظمات والجمعيات الأهليه أو غير الحكومية بل والأفراد من أصحاب الملايين.وهكذا فإن ما أصبح يعرف باسم ظاهرة الإسلام السياسى هى خليط نتيجة تفاعل العديد من العوامل منها ما هو ذاتى خاص بالأفراد وما هو داخلى خاص بالمجتمع وما هو اقليمى وما هو دولى وهذا كله أسفر عن تغلغل وانتشار هذه الجماعات وصعوبة مقاومتها.

وقبل أن نختتم هذا البحث فينبغى أن نذكر بعض الملاحظات الهامة :

الأولى : أن الاتجاه السلفى المتمثل فى فكر الأخوان المسلمين وإن بدأ فى مصر فى عشرينات هذا القرن إلا أنه نتيجة للقمع فى الخمسينات انتقل إلى بلاد الخليج ثم السودان ليتخذ منها قاعدة للعمل السياسى الدينى..

الثانية : أن الفكر الإنقلابى والمتطرف أدى إلى تصادم بين أنصاره وبين حكومات الدول وهو تصادم لن ينته لصالح أصحاب الفكر المتطرف لسطوة وقوة الدولة والنظم الحاكمة ومن ثم لا يتوقع أن يختفى هذا الاتجاه وإنما سيتوارى ويعود للظهور من حين لآخر وبأساليب متنوعة وأسماء متعددة.

الثالثة : إنه من السذاجة الاعتقاد بإمكانية سيطرة الفكر المتطرف أو الإسلام السياسى فى الدول العربية حتى وإن سيطر جزئيا على دولة ما لفترة ما فالتيار الاجتماعى السياسى فى معظم الدول العربية وبخاصة مصر هو تيار معتدل .

الرابعة : أن الوسيلة الناجحة فى مواجهة التيار المتطرف هى بعلاج جذور وأسباب نشأة هذه الظاهرة على النحو الذى أوضحناه ومن ثم فإن الأمر يستلزم استراتيجية متكاملة ولمدة طويلة تأخذ فى حسبانها الجوانب الأمنية، المعاناه الاقتصادية، نقص المعلومات والفكر المشوش وأثر القوى الإقليمية والدولية وهذا يعنى أهمية التعاون الإقليمى والدولى لمقاومة فلول هذه الجماعات وعدم السماح لها بالاحتماء أو الاختباء فى مناطق أو دول معينة.

الخامسة : أن عمق الإيمان الدينى لدى المواطن المصرى خاصة والعربى عامة يجب أن يتم تطويره من خلال الثقافة الدينية الصحيحة التى تسمح بتطور المجتمع وولوجه القرن الواحد والعشرين وليس تراجعه الفكرى.

المبحث الرابع

التيـــار اليســارى

يشير تعبير اليسار إلى أكثر من مدرسة فكرية تتدرج ما بين الاشتراكية الفابية [1] إلى الماركسية.

وقد عرفت مصر تياراً اشتراكياً تأثر بالفكر الفابى بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٩٥٢ ومن أبرز دعاته سلامة موسى الذى كان يتأرجح بين الفابية والماركسية ومحمد زكى عبد القادر ونيقولا حداد ومحمد خطاب عضو مجلس الشيوخ الذى قدم مشروعا للحد من الملكيات الكبيرة عام ١٩٤٤ إلا أن البرلمان رفض ذلك كما عارضه حزب الهيئة السعدية الذى كان ينتمى إليه بما أدى به إلى تقديم استقالته.

---

(١) تعتبر الفابية fabian مشتق من اسم القائد الرومانى fabiaus فابيوس الذى اشتهر باستراتيجيته الرامية إلى الانتصار فى المعركة على خصمه هانيبال بعد سلسلة من المراحل والخطوات قائمة على الصبر وطول النفس وأحيانا يطلق على الفكر القائم على الفابية اسم الاشتراكية الديمقراطية التى دعا إليها العديد من المفكرين منهم برناردشو وهى تدعو لنبذ العنف والصراع والوصول للسلطة بالوسائل الديمقراطية البرلمانية أى بوسائل سلمية ودستورية واصلاحية متدرجة.

ولكن الفابية لم تنتشر فى مصر لأكثر من سبب :

١ ـ أنهـا وليـدة النظام البـرلمانى البـريطانى والذى يخـتلف عن النظام البرلمانى المصرى حديث النشأة والذى لم تتعمق جذوره آنذاك.

٢ ـ أن الدعوة للفكرة اعتـمـدت على الطبـقـة العاملة واتحادات العـمـال فى بريطانيا فى حين أن هذه الطبقة كانت صغيرة ومحدودة النشاط فى مصر فلم يتجاوز عددها ربع مليون عامل عام ١٩٥٢ وصارت بعد الثورة ثلاثة ملايين وأنشأت لهم الثورة اتحادات عمالية ووزارة هى وزارة العمل وبعبارة أخرى أن الطبقة العاملة فى مصر بأنشطتها النقابية ودورها السياسى فى النظام هى وليدة ثورة ١٩٥٢ فى المقام الأول.

٣ ـ أن الفابية كحركة اصلاحية تدريجية لم تتناسب مع ظروف مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى بلغت الغاية فى التدهور عام ١٩٥٢ الامر الذى تطلب عملاً ثوريا وليس عملاً اصلاحياً.

والواقع أن أنصار الاشتراكية الفابية إندرجوا فى النظام الثورى المصرى ومثلوا يمين الثورة أمثال الدكتور جمال سعيد أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس والدكتور مظلوم حمدى الأستاذ بجامعة الإسكندرية. فى حين اندرج أنصار الماركسية فى الثورة ومثلوا يسارها أمثال أحمد عباس صالح، محمد عودة ولطفى الخولى والدكتور إسماعيل صبرى عبدالله وإبراهيم سعد الدين وغيرهم. ولقد سعى كل فريق لجذب الثورة إلى اتجاهه وكان صدور الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ بمثابة ميل من الثورة نحو اليسار الماركسى وتراجع الجناح المعتدل أو اليمينى فى التيار اليسارى وأدى ذلك لتعرض الاتجاه الدينى لمزيد من القهر ولإرتفاع مفاهيم الصراع الطبقى والإشتراكية العلمية والتطبيق العربى الإشتراكية مقابل مفاهيم الوفاق الوطنى والإشتراكيه العربية وساد ذلك طوال الفتـرة من ٦٢ ـ ١٩٦٥ حتى وصل الأمـر إلى أن لجنة التـعـريف بالإسلام التابعة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية أصدرت كتابا يضم أكثر من مائتين وثلاثين صفحة بعنوان «توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها وفقا

للميثاق» من تأليف عبد الحليم الجندى وبإختصار فقد دعا المؤلف لأن يكون الميثاق هو المحور الذى تدور حوله شرائع الأمة العربية وقوانينها وكلمة شريعة تنصرف أساسا إلى الشريعة الإسلامية فى الفقه الدينى وفى الوعى الشعبى أضف لما سبق صدور العديد من الدراسات التى صدرت فى هذا الشأن فى تلك الفترة ومن المفيد أن نشير إلى أن اليسار الماركسى قد هاجم الثورة منذ بدايتها وأسماها انقلابا عسكرياً وقد قاد الدكتور راشد البراوى ذلك الهجوم واتهمها بأنها من تدبير المخابرات المركزية الأمريكية، وكذلك فعل كثير من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الأمر الذى دفع قادة الثورة إلى اعتقالهم، ولكن بعد حدوث التغير فى علاقة الثورة بالاتحاد السوفيتي واتضاح سعى الثورة للقيام بإصلاح اجتماعى، أعاد عدد من الشيوعيين واليساريين بحث موقفهم منها، وأيدوا التعاون مع جمال عبد الناصر فأفرج عنهم وأحتلوا مناصب هامة فى أجهزة الإعلام وفى الصحافة والمجلات الدوريه مثل الكاتب والطليعه والمصور وروز اليوسف فضلا عن أجهزة الاتحاد الاشتراكى الا أن بعضهم ظل على ابتعاده مثل أنور عبد الملك الذى ألف كتابا بعنوان «مصر مجتمع يبنيه العسكريون» وحصل على الدكتوراة من جامعة السربون فى باريس عام ١٩٦٩ فى دراسته عن «نهضة مصر» الذى ترجم للعربية ونشر فى القاهرة لأول مرة عام ١٩٨٣ ويعد من أحسن الدراسات الخاصة بمصر ويعادل كتاب صبحى وحيده « فى أصول المسألة المصرية» وكتاب جمال حمدان «شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان» وكتاب لويس عوض» تطور الفكر المصرى المعاصر. ويبحث كتاب أنور عبد الملك عمليه إعادة بناء مصر على مرحلتين الأولى: فى عهد محمد على والثانية: فى عهد جمال عبد الناصر ويرى أن ثورة يوليو وثبة جبارة شامخة فى انجازاتها رغم تناقضاتها وأن هذه التناقضات بين القوى السياسية اتخذت شكل حرب فى الظلام بين الإسلام السياسى والضباط الأحرار ثم بين اليسار والدولة.

وقد تعرض الاتجاه اليسارى للنقد بعد حرب ١٩٦٧ حيث كان كثير ممن نظر إليهم بإعتبارهم أركان النظام الناصرى محسوبين على اليسار وإن

كان الواقع يظهر أنهم كانوا أداة بيد مفكرى اليسار ومن أنصار التعاون مع الإتحاد السوفيتى أكثر من كونهم مؤمنين بحقيقة تطور مصر وفقا لمنهج اليسار أو مومنين بالشيوعية أو الماركسية.

ولقد واجه الاتجاه اليسارى القمع فى عهد الرئيس السادات بعد صراع مع من أسماهم مراكز القوى عام ١٩٧٢ واستبعاد كثيرين منهم من مراكز التأثير الثقافى والسياسى فى المجتمع، ولا يتعارض ذلك مع القول بأن الاتجاه اليسارى سمح له بالتعبير عن نفسه صراحة فى ظل حكم السادات عندما اتبع نظام تعدد الأحزاب والصحيح أنه أصبح موضع رقابة الدولة ونظر له الإعلام الرسمى كما لو كان منبوذاً بعكس الأمر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر عندما كان يحتل مواقع الإعلام والصحافة والسلطة السياسية.

وتحليل ما صدر على أنصار الفكر اليسارى من كتابات يظهر أن هؤلاء اتبعوا أكثر من تكتيك لتحقيق أهدافهم :

الاول : محاولة اليسار الماركسى تبنى بعض جوانب الفكر الإسلامى والربط بينه وبين دعوات اليسار فى الإصلاح الاجتماعى على نحو ما أشرنا فى كتابات عبد الرحمن الشرقاوى ومحمد عمارة فى بداية حياته وغيرهما، وكذلك فى مقالات واتجاهات جريدة الأهالى الناطقة بإسم حزب التجمع القومى الوحدوى.

الثــانى : المنهج الثانى عكس الأول حيث رفض اليسار منطق بعض المفكرين الإسلاميين بأن الإسلام يعبر عن حضارة شاملة وكاملة. ففى مقال للدكتور يحيى الرخاوى نشرته جريدة الأهرام فى ١٦ يناير ١٩٨٤ بعنوان «حضارة بديلة.... كيف؟!» انتقد ما يطلق عليه بعض الإسلاميين افلاس الغرب حضاريا، وأن الإسلام هو البديل لذلك وأن الإسلام هو الحل «وواضح أن الكتاب الذين يطلق عليهم الإسلاميون يخدعون أنفسهم بهذه الأقاويل والشعارات لأن الواقع الإسلامى فى غاية السوء وإسلام شخصية مثل روجيه جارودى المفكر الفرنسى وأنتصار ثورة الخمينى على شاه إيران بنظامه

الإمبراطورى المتعفن، لا يجب أن يخدعنا لأن البديل الحضارى السليم يجب أن يحدد موقفه من الوجود فى الحياة وأن يكون سلوكه اليومى متميزاً فلا يمكن أن يكون الشرق الإسلامى بديلاً حضارياً للغرب وفى نفس الوقت نجد سلوكه اليومى مثلهم ويضرب مثلاً بأن الكليات المدنية فى جامعة الأزهر هى تكرار للكليات فى الجامعات الأخرى ولا تترك للعلوم الدينية إلا هامشاً بسيطاً والبنوك الإسلامية تتبع نفس أسلوب البنوك الغربية مع تغيير شكلى فى تسمية الفائدة عوائد وجوائز ويتساءل متشككاً فى قدرة الإسلام على طرح نفسه كبديل حضارى محدد المعالم.

الثالث : اتجاه اليسار الاصلاحى فى صورة من الفابية المعدلة للعودة للنشاط كما فى حزب العمل بقيادة إبراهيم شكرى وحلمى مراد وغيرهما ويتجلى ذلك فى جريدة الحزب المسماة «الشعب» هذا فى بداية نشأة الحزب والجريدة وقبل أن يتحول هذا الحزب نتيجة ظروف عديدة ليصبح تعبيراً عن الاتجاه الإسلامى الأخوانى بل وأحيانا المتشدد والمتطرف من هذا الجناح.

ولكن اليسار المصرى كما لقى ضربة نتيجة سياسات ومواقف الرئيس السادات فى السبعينات فإنه واجه ضربة أشد قساوة وعنفا بصعود جوربا تشوف للسلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ثم انهيار الكتله الاشتراكية والاتحاد السوفيتى مهد الثورة الشيوعية فى عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ وتحول الجميع للفكر والممارسة الديمقراطية والرأسمالية على النمط الغربى وقد أصاب ذلك مفكرى اليسار فى مقتل وتنوعت ردود فعلهم ما بين منكر لما حدث مفتقد بأنه مرحلة زائلة أو أنه بمثابة زلة قدم وأن الأمور لن تلبث أن تعود لمجراها الطبيعى الصحيح، وما بين صاحب فكر متحرر وجد أن الشيوعية بالفعل قد انتهت وأن عليه أن يطور فكره ليواكب المتغيرات الجديدة التى تقوم على وجود قطب واحد فى الساحة الدوليةيسود فكره على ما سواه، وما بين صاحب فكر متطور سعى لتقديم فكر يسارى جديد يجمع بين مزايا الرأسمالية ويتجنب عيوب الشيوعية كما ظهرت فى التطبيق السوفيتى.

وهكذا تمزقت أشلاء اليسار المصرى كما تمزقت أشلاء اليسار العالمى وأصبح الجميع يبحثون عن ملاذ فكرى أو ينحازون لفكر سائد ومسيطر بل بلغ بالبعض أن اتجه مجدداً للإسلام باعتباره الملاذ ويظهر ذلك فيما حدث من انقلاب شبه كامل لجريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل، وبدرجة محدودة فى جريدة الأهالى وفى الصحف الأخرى التى خصصت صفحات للفكر الدينى بإعتباره الموجة أو الموضة الجديدة أو تحاشياً للإتهام بالكفر والإلحاد وهى الإتهامات التى بدأت تتردد نتيجة العنف الفكرى والبدنى الذى لجأت إليه بعض الجماعات التى أطلقت على نفسها أسماء إسلامية مثل الجهاد أو التحرير أو الجماعة الإسلامية ونحو ذلك.

ولكن التساؤل لماذا أخفق اليسار المصرى إلى هذه الدرجة؟

١ ـ لقد أشرنا إلى عدد من العوامل المرتبطة بإنتقال السلطة الحاكمة فى مصر من الرئيس عبد الناصر الذى إحتضن الاتجاهات اليسارية إلى الرئيس أنور السادات الذى إحتضن الاتجاهات اليمينية وضرب بها الاتجاه اليسارى.

٢ ـ يلى ذلك أثر التطورات العالمية المتصلة بهزيمة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وإرتماء تلك الدول فى احضاء الفكر الرأسمالى الغربى.

٣ ـ عجز الاتجاه اليسارى فى مصر عن تعميق جذوره الوطنية ففى مرحلة المد الثورى اليسارى هاجم الدين والقومية وعبر عن الصراع الطبقى والعالمية، وفى مرحلة تراجع المد الثورى اليسارى حاول تملق الاتجاهات الدينية والقومية وفى كلتا الحالتين نظر له المواطن العادى بعين الشك وعدم الثقة.

٤ ـ عمق الإيمان الدينى لدى الشعب المصرى الذى رفض الفكر اليسارى فى مجموعه وإن سايره فى مرحلة المد خشية بطش السلطة وأجهزتها القمعية.

٥ ـ نجاح الفكر الدينى فى تشويه إنجازات ثورة ٢٣ يوليو المرتبطة بالتصنيع والتأميم والاصلاح الزراعى على أساس أنه تم من خلال الافتئات

على أملاك المواطنين واهدار حرياتهم، وساعد فى عملية التشويه هذه فلول النظام السابق على ثورة يوليو الذين عادوا للحياة السياسية مجدداً فى اطار الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب حيث ظهر الوفد وغيره من الأحزاب اليمينية الهامشية مثل حزب الأحرار أو حزب الأمة.

٦ ـ عدم تقدير قوى اليسار لقوتها الحقيقية ففى مرحلة المد الثورى تصوروا أن الجماهير تؤيدهم وفى مرحلة التراجع فى عهد السادات تصوروا أن الجماهير معهم ولكن السلطة هى التى تحول بممارساتها القمعية دون تعبير هؤلاء عن مواقفهم الحقيقية وفى كلتا الحالتين فإن اليسار كان واهماً وقوته الحقيقية كانت فى قطاعات محدودة من المثقفين وبعض قطاعات العمال والطبقة المتوسطة ولذا فإن دخول حزب اليسار «حزب التجمع» فى الانتخابات التى أجريت فى الثمانينات والتسعينات حقق له مكاسب جد محدودة تعكس شعبيته أو قاعدته الحقيقية بقدر كبير وهى شعبية متفاوتة وفقا للظروف التى تتم فيها الانتخابات وهذا طبيعى ويحدث فى جميع الدول.

٧ ـ العامل الأخير الذى أضعف اليسار هو تفكك قواه والمعبرين عنه والتنازع فيما بينهم من ناحية وبينهم وبين الناصريين والعروبيين من ناحية ثانية وبينهم وبين اليمين الدينى واليمين السياسى من ناحية ثالثة.

وهذا كله لا يعنى اختفاء تيار اليسار بل هو تيار حقيقى قائم له قاعدته مهما كانت محدودة وأكبر قواه فى قطاع المثقفين هذا مع تطور فكر اليسار ليصبح أكثر مرونة وأكثر اقترابا من التيارات الأخرى وأقل اقترابا من فكر اليسار الماركسى.

المبحث الخامس

التيـــار السـلامى

إن التعرض للحديث عن التيار السلامى أو التيار الداعى للسلام مع إسرائيل فى مصر هو أمر ذو شجون. فمن ناحية نجد أن الدراسات التاريخية تؤكد أصالة النزعة نحو السلام لدى المجتمع المصرى ويستدل على ذلك من حقيقتين.. أولاهما: أن التاريخ المصرى فى مجمله لم يعرف الثورات العنيفة أو الاضطرابات الدموية وأن التيار العام لفكر وممارسة هذا المجتمع ارتبط بالسعى لبناء الحضارة والخضوع للسلطة المنظمة، ولم تشهد مصر ذات التاريخ المكتوب لأكثر من سبعة آلاف سنة سوى عدداً محدوداً من حالات العنف الداخلى وفى مقدمتها الثورة الدموية بعد الأسرة الخامسة فى الدولة القديمة. والقمع الذى ارتبط بالتحول للمسيحية فى العصر المسمى بعصر الشهداء نتيجة العنف الذى مارسه الرومان ضد المصريين. أما الثورات الأخرى فكانت لا تلجأ إلى العنف الشديد ولعل فى ثورة ١٩٥٢ وما سادها من اللجوء لأقل درجات العنف ما جعلها تستحق لقب الثورة البيضاء ويتجلى ذلك بوضوح

فى مقارنتها بغيرها من ثورات المنطقة مثل ثورة العراق عام ١٩٥٨ وما تلاها من انقلابات وعنف دموى لم يسبق له مثيل.

أما الحقيقة الثانية فقد ارتبطت بما يمكن أن نسميه بحالة الاكتفاء الذاتى المصرى حيث ساد التاريخ المصرى ما يشبه حالة الرضاء والقناعة واعتبار أن مصر هى أم الدنيا، ومن ثم لم يسع الحكام المصريون للسيطرة والغزو بوجه عام. وهذا لا ينفى وجود حالة توسع فى عصر الزعامة فى التاريخ القديم وفى عهد محمد على فى التاريخ الحديث ولكن هذه الظواهر فى مجملها ظواهر وحالات عارضة ارتبطت بظروف مؤقتة، ومن ثمَّ فهى الاستثناء الذى يؤيد صحة القاعدة.

فإذا تركنا هذا البعد التاريخى وركزنا على الفترة المعاصرة أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية نجد أن الفكر السياسى المصرى فيما يتعلق بالتعامل مع العالم الخارجى سادته ملامح محددة، ولعل أبرزها: السعى لتحقيق الاستقلال التام ثم طرح مفهوم الحياد الإيجابى وعدم الانحياز كوسيلة للبعد عن الأحلاف والتكتلات الدولية. وهذه سياسات ذات مدلول سلمى، وزادت هذا الاتجاه تأكيداً بطرح شعار التعايش السلمى بين شتى الأنظمة الاجتماعية والسياسية.

ولكن نشوء دولة إسرائيل على حدود مصر الشرقية وما مثلته من عقيدة سياسية مختلفة عن تلك العقيدة السائدة فى مصر، بل فى المنطقة العربية المحيطة بها، ناهيك عما خلقته من تحد أمام البناء السياسى المصرى وخاصة بعد غاراتها على غزة ورفح واستيلائها على المناطق المنزوعة السلاح على الحدود مثل العويجة ثم اشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ كل هذه الأحداث والوقائع جعلت من وجود إسرائيل تهديداً للأمن الوطنى المصرى وللبناء السياسى والاقتصادى وللآمال القومية المصرية فى قيادة الأمة العربية وتحقيق وحدتها. ومن هنا طرحت مصر شعار النضال ضد إسرائيل باعتبارها تمثل أيديولوجية صهيونية ذات نزعة توسعية تعتمد الدين شعاراً لمطامعها وأيضاً باعتبارها مشروعاً استعمارياً استيطانياً. ومن هنا رفض الفكر

السياسى المصرى الوجود الإسرائيلى أو التعامل مع هذه الدولة ودعا لوضع حد لهذا الفكر التوسعى المسيطر على تلك الدولة. وفى نفس الوقت ميز الفكر السياسى المصرى بين معارضته لوجود إسرائيل كدولة وما تمثله من توسع وتهديد للأمن وبين احترامه لليهود كجماعة ذات عقيدة دينية لهم حق اعتناقها وممارسة شعائرها والعيش فى سلام مع باقى التجمعات الدينية أو العرقية فى كل دولة عربية ووسط كل شعب عربى فى المنطقة العربية بأسرها.

ولقد سعت إسرائيل بممارساتها الفعلية والعرب بضجيجهم الإعلامى وبلاغتهم الخطابية شبه الجوفاء لوضع العلاقة العربية الإسرائيلية فى حالة تصادم ورفض تصادم من حيث المواجهة العسكرية والإعلامية سواء بغارات إسرائيل المتوالية ضد مصر والأردن بوجه خاص، وفى الإطار الإعلامى والسياسى من خلال اجتماعات الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية حيث نشط العرب بحماس لاستصدار العديد من القرارات التى تدين إسرائيل وتندد بها. أضف إلى ذلك أن طبيعة الفكر السياسى العربى كما عبر عنه كثير من الخطباء والزعماء العرب طغى عليه عنصر الحماس والبلاغة لإثارة عواطف الجماهير أكثر من الطابع العقلانى الذى يخاطب عقولهم أدى ذلك كله إلى حالة نفسية من الرفض التام من العرب تجاه إسرائيل. واستفادت إسرائيل من ذلك على المستوى العالمى فحصلت على التأييد الأوربى والأمريكى بوجه خاص فى شكل معونات اقتصادية وعسكرية ومساندة سياسية شبه كاملة.

ولكن التساؤل الذى نطرحه هل هذه النزعة الرافضة للتعامل العربى مع إسرائيل عبرت عن سياسة حقيقية فى النضال ضد إسرائيل؟ إن إلقاء نظرة خاطفة على أبرز خطب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وتحليل مواقفه السياسية الفعلية تؤكد عكس ذلك، بل تشير إلى أن مسعى عبدالناصر فى المقام الأول كان سلمياً من حيث الطبيعة وعقلانياً من حيث الممارسة، ولعل مما يدل على ذلك مايلى:

١ ـ أن مبادئ الثورة الستة التى أعلنت إثر قيامها لم تتضمن أية إشارة لإسرائيل.

٢ ـ أن كتاب فلسفة الثورة الذى يعد الأساس الحقيقى لفكر عبدالناصر وتصوراته وطموحاته تحدث عن إسرائيل وعن واقعة حصاره فى الفالوجا ولكن أكد أن أحلامه فى مصر وأن تطلعاته للقضاء على الفساد فيها.

٣ ـ أن عبدالناصر عندما ووجه بالاعتداءات الإسرائيلية على حدود مصر الشرقية وخاصة الغارة الإسرائيلية فى نوفمبر ١٩٥٥ سعى لتسليح مصر وهذا طبيعى للدفاع ضد أى عدوان سواء كان إسرائيلياً أو غير ذلك.

٤ ـ قبول مصر الاستمرار فى اتفاقية الهدنة مع إسرائيل الموقعة عام ١٩٤٩ وكانت إسرائيل هى التى تنتهكها بالاعتداءات المتكررة.

٥ ـ وافق عبدالناصر ضمنياً على مرور إسرائيل فى خليج العقبة بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

٦ ـ قبول عبدالناصر قرار مجلس الأمن لتسوية أزمة الشرق الأوسط وهو القرار المشهور برقم ٢٤٢ والصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والذى تضمن الاعتراف الضمنى بإسرائيل.

٧ ـ أعلن عبدالناصر قبوله للاعتراف بإسرائيل فى خلال الفترة التى نشط فيها جونار يارنغ للتوصل لصيغة لتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢. وقد قام يارنغ بتوجيه عدة أسئلة لمصر وإسرائيل فى هذا الصدد قدمت مصر إجابتها عليها مؤكدة استعدادها للاعتراف بإسرائيل. وكذلك الأمر خلال مباحثات الدول الأربع الكبرى، ثم فى مباحثات القوتين العظميين حول تسوية النزاع فى الشرق الأوسط والتى تمت فى الفترة من ٦٨ ـ ١٩٧٠.

٨ ـ وافق عبدالناصر على مبادرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكى فى يوليو ١٩٧٠ وما تضمنته من خطوات للسلام وللاعتراف بإسرائيل.

ولكن الممارسة الواقعية والعقلانية لعبدالناصر اصطدمت بعقبتين رئيسيتين جعلت من أى نظرة غير متفحصة لسياسته ترى فى هذه الممارسة نزعة عدوانية ضد إسرائيل أو رافضة لها، وهاتان العقبتان هما:

الأولى: جاءت من إسرائيل التى دأبت على التوسع والعدوان المتكرر على مصر والدول العربية والفلسطينيين ورفضت تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحق العـودة للفلسطينيين الذين غـادروا بلادهم تحت الخـوف والرعب فى حرب ١٩٤٨.

الثانية: نتجت عن أجهزة الدعاية التى أحاطت بعبدالناصر وجعلت منه بطلاً للقومية العربية. وجعلت من إسرائيل العدو الأول لهذه القومية وحولت القضية الفلسطينية لتصبح هى قضية العرب الأولى. ومن ثم فإن عبدالناصر باعتباره الفتى الأول والزعيم العربى بلا منازع لم يكن ممكناً له نفسياً ولا سياسياً ولا إعلامياً أن يطرح أى شعار للسلام مع إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧.

أما فى الفترة اللاحقة على هزيمة ١٩٦٧ فقد زادت العقبات النفسية والسياسية حيث اعتبر طرح شعار السلام مع إسرائيل قبل انسحابها من الأراضى العربيـة المحتلة هو بمثابة استـسـلام، أضف إلى ذلك المهـانة التى أحست بها القوات المصرية للهزيمة المُنكرة التى لحقت بها فى تلك الحرب بعـد أن عـاشت فـترة تحت حلم أو وهم أنهـا أكبـر قـوة ضـاربة فى الشرق الأوسط.

وظلت الدبلوماسية المصرية منذ عام ١٩٦٧ تعمل فى إطار لاءات قمة الخرطوم التى عقدت أثر حرب ١٩٦٧ مباشرة وهى: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض. هذا من الناحية النظرية، ولكن من الناحية العقلية فإن الدبلوماسية المصرية سعت للتخلى عن تلك الشعارات ليس فقط لعدم جدواها، بل وأيضاً لعدم واقعيتها لأن مؤدى ذلك استمرار الاحتلال، ويرجع انعدام الواقعية فى أن معظم دول العالم بما فيهـا القوتين العظميين قد اعترفت بإسرائيل والتى أصبحت عضواً كامل العضوَية فى الأمم المتحدة، كما أن حقائق السياسة الدولية جعلت إسرائيل تكسب كل يوم على الساحة الإفريقية والأسيوية فضلاً عن معـاقلها التقليـدية فى أوربا وأمريكا. وانعدام الجدوى مرجعه استـمرار الضعف العربى فى مواجهة القوة الإسرائيلية المتصاعدة، ومع هذا فإن إسرائيل كـانت تطرح شعـار السلام وتعـمل من أجل الحرب، فى حين كان العكس

تماماً على الساحة العربية حيث طرح العرب شعار الحرب ولم يعدوا لها عدتها لا بحكم ضعفهم وتشتتهم وتنازعهم فيما بينهم ولا حتى بالتدريب والتقدم العلمى لإجبار خصومهم على احترامهم ولا حتى بالاستخدام الحقيقى والسليم والفعال لما لديهم من ثروات وفى مقدمتها البترول. ناهيك عن أنه لم يثبت تاريخياً أن دولة احتلت أراضى دولة أخرى ولها فيها مطامع مغلفة بإدعاءات تاريخية ودينية تخلت عن ذلك طواعية وبلا مقابل. ومن ثم جرى تطويع لاءات الخرطوم الثلاثة من قبل القانونيين والدبلوماسيين ورجال الإعلام بالتفرقة بين مفهوم الصلح ومفهوم السلام، والتفرقة بين الاعتراف الواقعى والاعتراف القانونى وأن المقصود بالتفاوض هو المباشر أم التفاوض غير المباشر أو التفاوض عن قرب من خلال وسيط فلا تنطبق عليه تلك اللاءات. والأكثر إثارة أن الدول العظمى استغلت هذه التفسيرات والتبريرات والشعارات كل لمصالحها الذاتية وفرضت نوعاً من الوصاية على الحل للأزمة وتجلى ذلك فيما سمى بمباحثات القوى الكبرى ومباحثات القوتين الأعظم ولم تكن أية قوة على استعداد حقيقى لمساعدة العرب ما لم يخضعوا تماماً لها. وهذا ما لم يكن ممكناً وهكذا جرى تدويل المشكلة وانتقلت من مشكلة إقليمية إلى مشكلة مرتبطة بقضايا الصراع الدولى والاستقطاب بين القوتين العظميين.

ولعل ما سبق يوضح تمام الوضوح ويدل كامل الدلالة على ما أطلق عليه البروفسور الأمريكى الجنسية اللبنانى الأصل فؤاد عجمى فى مؤلفه بنفس العنوان «الورطة العربية: الفكر العربى بعد عام ١٩٦٧» وهذه الورطة هى التناقض بين الشعارات العاطفية والانفعالية وبين حقائق السياسة الدولية وحقائق الواقع العربى، ومن ثمّ بدأت النزعة السلامية تظهر على استحياء وتكتسب يوماً إثر يوم مزيداً من الأرضية لدى المواطن المصرى خاصة والعربى عامة.

ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما حققته من عودة نوع من المصداقية لقدرة الجيش المصرى بوجه خاص على استيعاب تكنولوجيا العصر وعلى استخدام السلاح المتاح وهزت ثقة الجيش الإسرائيلى وغروره، وأدى ذلك لتبلور قوى جديدة تدعو إلى السلام. ففى المجال الدبلوماسى تحركت وزارة

الخارجية المصرية لتؤكد حرص مصر الجاد على التوصل لتسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط فى إطار مؤتمر دولى. وجاء هذا التحرك من خلال موافقة عربية ضمنية وتجلى ذلك فى توقيع اتفاقات فض الاشتباك الأول والثانى. كما تجلى ذلك فى إعداد مصر لمشروع اتفاقية سلام مع إسرائيل وقدمت إلى وزير الخارجية الأمريكى سايروس فانس فى أغسطس ١٩٧٧، كما قدمت إسرائيل بدورها مشروعاً مضاداً.

ومن الملاحظ أن الجهود الدولية جرى تكثيفها بعد ذلك فصدر إعلان مشترك سوفيتى أمريكى فى أكتوبر ١٩٧٧ يؤكد عزمهما على العمل من أجل السلام ولكن سرعان ما تخلى الأمريكيون عن ذلك تحت ضغط إسرائيل التى تولت فيها حكومة الليكود زمام السلطة وإزاء ذلك كله شعر الرئيس أنور السادات بضرورة العمل من أجل كسر الجمود بأسلوب غير تقليدى فأعلن مبادرته المشهورة بالاستعداد للذهاب للقدس إذا كان ذلك يحقق السلام. وجاء رد الفعل الأمريكى فاتراً فى البداية واستجابت إسرائيل ووجهت الدعوة للسادات لزيارة القدس، وتم ذلك فى سرعة غير معهودة فى العمل السياسى الدولى. ومن على منبر الكنيست أعلن السادات ما أسماه الحقائق الخمس للموقف وهى باختصار:

١ ـ أنه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين.

٢ ـ أنه لا يتحدث بلغتين ولا يتعامل بسياستين.

٣ ـ أن المواجهة المباشرة هى أقرب الطرق للوصول للهدف.

٤ ـ أن دعوة السلام الدائم العادل المبنى على احترام قرارات الأمم المتحدة أصبحت هى دعوة العالم أجمع.

٥ ـ أن الأمة العربية لا تتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم والعادل من موقع ضعف أو اهتزاز بل تمتلك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام.

وأكد السادات أنه لا يرغب فى توقيع اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل لأن السلام لن يتحقق إلا بحل القضية الفلسطينية، كما أنه لا يسعى إلى سلام جزئى بمعنى إنهاء حالة الحرب، بل إلى سلام شامل وأن هذا لن يكون إلاّ بالابتعاد عن سياسة التوسع على حساب الغير وأنه من الضرورى أن تعيش إسرائيل فى حدود آمنة ومعترف بها وأن يكون للعرب نفس الضمانات. كما ناشد السادات الشعب الإسرائيلى أن يتفهم إصرار الشعب الفلسطينى على إقامة دولته فى وطنه وإصراره على حق العودة.

وفى نهاية خطابه أشار السادات لعناصر إتفاق السلام كما يتصوره وهى:

١ ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧.

٢ ـ تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته.

٣ ـ حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدوده الآمنة والمضمونة عن طريق إجراءات يتفق عليها.

٤ ـ تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية.

٥ ـ إنهاء حالة الحرب القائمة فى المنطقة.

والواقع أن خطاب السادات هذا كان يمثل نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة فى العلاقات العربية الإسرائيلية عامة والمصرية الإسرائيلية بوجه خاص ويمكن القول أن التيار السلامى هذا عبر مراحل خمس منذ عام ١٩٤٨:

الأولى: مرحلة الاهتمام المصرى بقضية فلسطين والتضامن مع شعبها وتجلى ذلك فى تبنى القضية الفلسطينية فى المحافل الدولية وفى المشاركة فى حرب ١٩٤٨ إلا أن الموقف المصرى فى مجمله لم يكن معادياً لليهود الذين

كانت تقيم منهم جالية كبيرة فى مصر ولهم نشاطهم الاقتصادى والسياسى والدينى، واستمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٥٦. ولعل فى توقيع مصر على أول اتفاقية هدنة عربية إسرائيلية فى عام ١٩٤٩ خير ما يدل على أن مصر لم تكن رافضة بشكل قاطع لقيام دولة إسرائيلية بقدر ما كانت مؤيدة لقيام دولة فلسطينية أيضاً بجوارها. ولكن رفض قرار التقسيم عام ١٩٤٧ كان مرجعه ما اتسم به هذا القرار من جور وظلم ضد الشعب الفلسطينى وما خصصه له من مساحة محدودة على أرضه وترابه الوطنى فى حين أنه سمح بقيام دولة إسرائيلية على أرض فلسطين وسمح بالهجرة اليهودية واعترف بتلك الدولة حتى قبل أن تكتمل أركانها. ثم جاءت السياسات العدوانية الإسرائيلية لتمثل تهديداً أمنياً لمصر على حدودها الشرقية، فتداخلت العوامل القومية والعوامل الوطنية لتشكل أبرز معالم الموقف المصرى فى تلك المرحلة.

الثانية: مرحلة المد الثورى للقومية العربية من عام ١٩٥٦-١٩٦٧ حيث برزت فى هذه المرحلة نزعة نضالية ضد إسرائيل وارتبطت هذه النزعة بالشعارات المتصلة بالقومية العربية وخاصة ما يتعلق بالنضال ضد الاستعمار وأعوانه وأذنابه واعتبرت إسرائيل ربيبة لهذا الاستعمار ووليدة لسياساته، كما اعتبرت عقبة فى سبيل تحقيق الوحدة العربية لما كانت تمثله من حاجز أرضى بين مشرق العالم العربى ومغربه. وتكون فى هذه المرحلة حاجز نفسى سميك بين العرب والإسرائيليين لدرجة أن الرئيس التونسى السابق الحبيب بورقيبة عندما أدلى بتصريحات تتحدث عن السلام بين العرب وإسرائيل وبين الفلسطينيين وإسرائيل وتبرز أهمية سياسة المراحل لتحرير فلسطين كان ذلك بمثابة صدمه للرأى العام العربى الذى عاش تحت شعار تحرير فلسطين من «النهر إلى البحر» أى من نهر الأردن للبحر الأبيض المتوسط وانطلقت المظاهرات تندد ببورقيبة وآرائه فى طول العالم العربى وعرضه.

الثالثة: مرحلة الاهتمام بإزالة آثار العدوان والقبول الواقعى بإسرائيل وقد امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧ فى صورة خط متصاعد من حيث القبول النفسى للتعايش والقبول السياسى للاعتراف الضمنى

والمباحثات العربية الإسرائيلية غير المباشرة لتحقيق هدف استرداد الأرض العربية وتجلى ذلك فى نشاط جوناريارغ وسيط الأمم المتحدة ومبعوث السكرتير العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وفى عقد مؤتمر جنيف للسلام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفى اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل. وكانت هذه مرحلة تبلور جنين السلام فى رحم الفكر العربى الذى أصبح أكثر عقلانية أو حتى إقامة دولة علمانية فى أرض فلسطين تشمل العرب واليهود معاً. ولكن فى معظم فترات تلك المرحلة لم يكن يجرؤ كثيرون على التحدث صراحة عن الاعتراف القانونى بإسرائيل أو العيش معها أو الدخول معها فى علاقات عادية.

الرابعة: مرحلة القبول المصرى الواقعى والقانونى بإسرائيل منذ مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات وزيارته لإسرائيل وإلقائه خطاباً فى الكنيست الإسرائيلى ثم عقد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وبعد ذلك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وما أحدثه هذا التحرك المصرى من ردود فعل عالمية وإقليمية عربية وإسلامية ومحلية. ولقد جاءت معظم ردود الفعل العربية والإسلامية نتيجة لوبى عربى قوى استخدم مختلف وسائل الضغط الأدبية والمادية معاً، إذ قامت النظم الثورية العربية بزعامة العراق وسوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية بالضغط الشديد وتهديد الأنظمة العربية المعتدلة كما مارست نفس الشئ على ساحة منظمة المؤتمر الإسلامى وعدم الانحياز مما أسفر عن قطيعة عربية لمصر وتعليق عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الإسلامى ووضع عضوية مصر فى عدم الانحياز موضع البحث والنقاش. وهكذا تحول العداء العربى الإسرائيلى إلى عداء عربى ضد مصر وسياساتها وإن سعت بعض الدوائر العربية لإبراز أن هذه المواقف العربية غير موجهة لمصر أو للشعب المصرى وإنما هى موجهة للنظام المصرى الذى اعتبر خائناً وخارجاً عن الصفوف العربية والشرعية العربية. والواقع أن عوامل عديدة لعبت دورها فى هذا الصدد وليس مجال بحثها الآن.

الخامسة: مرحلة القبول العربى الواقعى والقانونى بإسرائيل ولقد بدأت هذه المرحلة فى عام ١٩٩١ عندما اجتمعت الدول العربية وإسرائيل معاً فى مؤتمر واحد يبحث عن السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط وكان ذلك فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١، ولكن سبق هذه المرحلة عملية من التطور والقبول التدريجى من قبل الدول العربية بإسرائيل فى إطار الجهود الأمريكية والأوربية للتقريب بين الأطراف وبخاصة فكرة تشكيل وفد عربى مشترك للسلام مع إسرائيل وفكرة تشكيل وفد أردنى فلسطينى وغير ذلك من الطروحات التى جرى بحثها فى الفترة من ٨٥ـ١٩٩١ وكلها هيأت النفسية العربية لقبول واقعى بإسرائيل والاستعداد التعايش معها، وصدرت تصريحات لقادة عرب ولياسر عرفات وغيره من الفلسطينيين تعبر عن ذلك.

ثم تطورت هذه المرحلة لتثمر عقد اتفاقيات منفردة بين الفلسطينيين وإسرائيل فى مباحثات أوسلو وواشنطن والقاهرة لتحقيق الحكم الذاتى، ثم عقد صلح منفرد بين الأردن وإسرائيل فى اتفاقية سلام وصف بأنه سلام حار على خلاف السلام المصرى الإسرائيلى الذى وصف بأنه سلام بارد وظهرت إلى العلانية وجود اتصالات أردنية إسرائيلية منذ عشرات السنين بين الملك حسين ومختلف القادة الإسرائيليين منذ الستينات وحقيقة كانت مثل هذه الاتصالات معروفة لدى بعض قطاعات من الرأى العام والسياسيين العرب ومرصودة من خلال الأجهزة الأمنية ولكن جرى إنكارها من قبل القيادة الأردنية ولكن فى ظل السلام الأردنى الإسرائيلى الحار لم يكن بد من الاعتراف العلنى بذلك من قبل قادة إسرائيل والأردن التى لم تنكر وجود مثل تلك الاتصالات.

وباختصار.. لقد أصبح تيار السلام العربى الإسرائيلى والمصرى الإسرائيلى تياراً حقيقياً وعاماً يعبر عن سياسة واقعية وعملية كما يعبر عن آمال عربية وإسرائيلية، ولكن هذا لا يعنى أن هذا التيار بلا منازع أو أنه أصبح مستقراً تماماً فى الضميرين العربى والإسرائيلى، بل يمكن القول أن هذا التيار مازال يواجه تحدياً قوياً من قبل قوى الرفض العربى وقوى الرفض الإسرائيلى. وإذا كانت قوى الرفض العربى أضعف شأناً وتمثل هامش السياسات العربية

وقطاعات محدودة ومعظمها يستند لسلبيات الممارسات والمراوغة الإسرائيلية، فإن قوى الرفض الإسرائيلي أكثر عمقاً، فهى تعبر عما يقرب من نصف المجتمع الإسرائيلى الداعى للتوسع والرافض لإعطاء الفلسطينيين دولتهم المستقلة، والذى يناور فى القبول بالجلاء عن الجولان السورى. ومن هنا فإن التيار السلامى وإن عبر عن واقعية فى السياسة العربية، وعبر عن أصالة النزعة السلامية فى المجتمع المصرى إلا أنه فى حاجة لرعاية خاصة لارتباطه بسياسات إسرائيل ومواقف القوى الدولية التى لا ترغب فى القيام بضغط حقيقى ضد إسرائيل، وليس هذا موضع بحثنا هنا، وإنما الهدف فقط هو الإشارة إلى أن ما قام به السادات كان تعبيراً عن أصالة النزعة السلامية فى مصر، ثم تحول هذا التيار ليصبح خياراً استراتيجياً عربياً، رغم ما يواجهه من مصاعب وعقبات.

ويمكننا أن نضيف بأن نجاح مصر بزعامة الرئيس حسنى مبارك فى عقد القمة العربية فى القاهرة فى عام ١٩٩٦ واعتماد هذه القمة السلام كاستراتيجية عربية وفى نفس الوقت انتقاد السياسة الإسرائيلية المتشددة يمثل ذلك قمة النجاح للسياسة المصرية والاعتراف بمصداقية مواقفها وسلامة منهجها البناء والمتوازن والقائم على الفكر المستقبلى الاستراتيجى.

الفصل الرابع

الهوية المصرية بين الوحدة والتنوع

يعد هذا الفصل هو خاتمة تحليلنا أو خلاصة وجهة نظرنا حول هوية مصر السياسية وهى خلاصة تستند ليس فقط إلى الاستعراض الموجز الذى قدمناه فى هذا الباب، بل إلى استيعاب العديد من الحقائق الجيوبوليتكية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتاريخية والفلسفية المتصلة بمفهوم الهوية ودورها وأبعادها.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : حول مفهوم الهوية.

المبحث الثانى : الصراع الفكرى والسياسى حول هوية مصر.

المبحث الأول

حول مفهوم الهوية

إذا كانت الذات الدالة على الشئ من حيث جوهره واحدة، فإن الواقع الدال على وجود الذات يبدو متنوعاً ومتغيراً ومتقلباً، بعبارة أخرى إذا كان جوهر الأشياء هو الفكرة، هو التصور؛ فإن واقع الأشياء هو التعبير عن هذا التصور، هكذا يذهب الفيلسوف العلامة هيجل فى تحليله للعنصر الأساسى فى منطق فكره الجدلى أو الديالكتيكى والذى يراه القانون العام للحياة، إلا وهو النفى أو النقيض الذى يدفع كل موجود إلى تخطى وجوده المباشر إلى نمط جديد يحقق جوهره.فالفكرة تحقق فى ذاتها وحدة الذات فى عملية تصور كل واقع على أنه جوهرها الخاص. ولاشك أن الفكرة أو الغرض Thesis وهى تعبير عن الحركة العقلية تضم فى صميمها الفكر أو التصور Concepts والوجود Concrete وحركة التاريخ هى حركة الفكر، لذلك فإن أهمية التاريخ لدى هيجل هى أنه يتم فيه اتحاد الفكر بالواقع حيث تلتقى المتناقضات التى لابد منها لحركة الواقع ويتم التأليف Synthesis بينها وهو ما لاغنى عنه لتحقيق التطور، وهكذا تحول مبدأ التناقض عند هيجل إلى معين لا ينضب،

يزخر بإمكانيات التطور وحوافز التقدم، أى أنه تحول إلى دور إيجابى بناء، فالشئ موجود فى ذاته، وموجود بالنسبة لغيره، وهذان الجانبان متعارضان والحقيقة تنبثق دائماً من هذا التعارض، بعبارة أخرى إننا لو نظرنا للظواهر المختلفة لرأينا ما بينها من خلاف ندركه بالإحساس، وأنواع الاختلاف هى التى تشكل المادة اللامتناهية لعالمنا، فى حين أننا لو نظرنا بعد ذلك نظرة تأليفية لرأينا أن هذه الاختلافات العديدة تنحل دون أن تختفى، وتذوب دون أن تضيع مقوماتها فى موجود كلى بسيط، هو الطاقة الكامنة وراء هذا التعدد فى الظواهر المتباينة المختلفة.

إن هذا المنطق الديالكتيكى الهيجلى يمكن إذا أمعنا النظر أن نطبقه على الهوية المصرية الواحدة فى ذاتيتها، المتعددة والمتنوعة فى مظاهرها، وفى انتماءاتها. إن المحور الأصيل الذى تدور حوله الشخصية أو الهوية المصرية هو إدراك الذات والتقائها مع الصور الواقعية المعبرة عنها والتى يدور حولها نشاطها وسياساتها وسلوكها. وإذا كان الإنسان الفرد من حيث هو كائن حى فرد هو خلاصة موجزة للحياة التى تنبض فى الكون، وهو منفصل عن الحياة فى الظاهر، متحد بها فى الأعماق فى آن واحد، نقول إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للإنسان الفرد، أفلا يكون ذلك صحيحاً على كيان فريد ومتفرد هو مصر فى تاريخها الذى هو أصل تاريخ البشرية، وفى حضارتها التى استوعبت عبر مسيرتها التاريخية الطويلة حضارات العالم، من حيث الفكر الفرعونى المرتبط بحالة ما قبل الأديان السماوية، ثم ما بعد الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام. وهل كان عجباً أن تظهر أو ترتبط هذه الأديان الثلاثة بمصر بصورة أو بأخرى. ولنا أن نتساءل هل كان عجباً أن ترتبط الحضارتان الإغريقية والرومانية، وهما أصل الحضارات الأوربية المعاصرة، بمصر عبر مسيرتها التاريخية. لاشك أن أسرار الحضارة المصرية القديمة لم تتكشف كل أبعادها حتى الآن ولعل ظاهرة قيام الطب الصينى التقليدى على الوخز بالإبر ترجع كما أشار العالم المصرى د. كمال الجوجرى فى هذا المجال فى بحث له إلى مصر القديمة، كما نقول على سبيل المثال: أن فكرة التوحيد

والوحدانية للإله الخالق نشأت مع أخناتون فى مصر القديمة، كما نشأ الكثير من الأفكار والتصورات التى عكست ذاتها وعبرت عن تطورها فى حضارة مازالت كنوزها لم تتكشف جميعاً.

من هنا نقول: إن الهوية المصرية الواحدة، لها أبعادها المختلفة النابعة من عملية التفاعل الخلاق والحى والديناميكى مع الواقع والتاريخ، ومن ثم فلا يمكن النظر لمصر فى مرحلة واحدة من مراحل تاريخها، أو فى مظهر واحد من مظاهر حضارتها، أو فى بعد واحد من أبعادها الجغرافية. إن مصر هى كل هذا وهى فوق هذا، هى ذات هوية واحدة، ومظاهر متعددة. إذا سلكنا هذا المنهج المتكامل والشامل فى النظر للذات والهوية المصرية نكون قد أصبنا كبد الحقيقة واتبعنا المنهج السليم، أما إذا نظرنا لمظهر واحد أو صورة واحدة أو بعد واحد من أبعاد الهوية المصرية نكون قد انحرفنا عن جادة الصواب، وابتعدنا عن المنهج السليم فى التحليل العلمى للظواهر المعقدة والمركبة، وأخذنا بالتبسيط الساذج الذى يوقع صاحبه مواقع الخطأ، ويودى بصاحبه إلى موارد الهلاك. ولا نقول ذلك من قبيل المبالغة، بل نستند فى ذلك للتحليل الواقعى، فإذا اعتبرنا أن مصر إسلامية أو أن مصر قبطية أو أن مصر فرعونية نكون قد فتحنا باباً لا يغلق للفتن الطائفية، وإذا اعتبرنا أن مصر صاحبة فكر يسارى أو يمينى نكون قد أوجدنا مجالاً لصراع طبقى لا ينتهى إلا بالدمار.

وهكذا يكون الأمر لو قصرنا تحليلنا للذات والهوية المصرية على صورة واحدة من صورها أو مرحلة محددة من مراحل تطورها الحضارى. فإذا كان البعض مثل هيجل يذهب إلى أن التطور والتقدم حملته مجموعة من الشعوب التاريخية العظيمة، كل شعب منها يتولى فى لحظة من اللحظات التعبير عن روح العالم، وعندما يحقق هذا الشعب مهمته تبدأ لحظة تدهوره وتنتقل الراية إلى شعب آخر تقع عليه مهمة التعبير عن مرحلة جديدة من مراحل تطور روح العالم وهكذا تسير الحياة. نقول إذا كان الأمر كذلك أفلا يحق لمصر أن تفخر بأنها حملت هذه الراية لعشرات، بل مئات القرون فى إطار حضارات متعددة تركت آثارها على مسيرتها التاريخية، ولماذا يرغب أصحاب فكر معين

أو مدرسة معينة فى طمس معالم هذه الحقائق الواقعية واغماط مصر وشعبها حقوقه الثابتة فى مسيرة التاريخ، ويرغبون فى القضاء على دور هذا الشعب العريق فى التطلع من جديد.لحمل مثل هذا الراية عن طريق تأليف جديد لروح العالم ومسيرته، ولماذا يصر هؤلاء على التوقف والجمود عند حالة أو مرحلة تاريخية معينة، إذا أحسنا الظن بهؤلاء نقول: إنهم يعانون من حالة من قصر النظر، ومن جهل فى العلم، وقصور فى الفكر، وضمور فى الوعى، وفقر فى الإدراك.

إن تحديد معالم الهوية المصرية يجب أن يستند إلى نظرية منطقية يتم اختبارها من خلال مقدرتهاعلى التعامل مع عناصر ومكونات خطة متكاملة تقدم الاختيار المنطقى بلا تحيز أو إنحياز وتخدم الهدف المنشود. ولاشك أن الهوية المصرية من هذا المنطلق لها انعكاساتها على سياسات مصر الداخلية والخارجية، وعلى اختياراتها لسلوك سياسى معين أو ابتعادها عن سلوك سياسى آخر. ولسنا نزعم الوصول إلى تحديد قاطع للهوية المصرية، أو التوصل إلى تعريف جامع مانع لهذه الهوية، إذ أنه رغم حديثنا عن الاختيار المنطقى لعناصر ومكونات الهوية إلا أن التعمق فى المفهوم وتحليله يؤكد أن مسألة الاختيار هذه من أصعب الأمور وأكثرها تعقيداً، وبالنسبة للهوية المصرية فيمكن القول: إنه «اختيار بلا تفضيل» Choice Without Preference، وبعبارة أخرى إنه ليس اختياراً، وإنما امتثالاً لحقائق تفرض نفسها، ومن ثم يمكن أن نطلق عليه «الاختيار بلا اختيار». ومرجع القول «بالاختيار»هو أن مصر اليوم أمام منعطف خطير وأن أى قرار أو سياسة أو سلوك لها انعكاساتها على مستقبل هذا الشعب ودوره الحضارى، أما القول بأنه «بلا اختيار» فذلك لأن العوامل المؤثرة فى هوية مصر جد متداخلة، تفرض نفسها على صاحب القرار ولا يستطيع من ذلك فكاكاً حتى لو رغب. فلا يمكن أن ينسى صاحب القرار انتماء مصر الأفريقى وبعدها الجغرافى فى داخل القارة، ولا يستطيع أن ينسى أو يتناسى التراث الثقافى والعقيدة الإسلامية، ولا يمكنه أن يتجاهل الثقافة واللغة والحضارة العربية، ولا يعيش صاحب القرار بمعزل عن مؤثرات

البحر الأبيض المتوسط وحضاراته القديم منها والجديد، وفى نفس الوقت لابد أن يختط لنفسه دوراً ورسالة فى عالم القرن الحادى والعشرين. من هذا المنطلق نقدم بعض آراء حول هوية مصر مستخلصة من تاريخها وحضارتها وثقافتها والمؤثرات الجغرافية المحيطة بها.

المبحث الثانى

الصراع الفكرى والسياسى حول هوية مصر

سبق أن تناولنا فى الفصل الثالث بالتفصيل التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة، إلا أن هذه التيارات لو لم تجد لها تعبيراً سياسياً، فإنها ستظل مقيدة فى عالم الفكر أو فى مجال البحث العلمى. ولكن هذه التيارات بما لها من قوة وتأثير وجذور عميقة عكست نفسها فى شكل نشاط سياسى واضح أحياناً، أو مستتر أحياناً أخرى، وفى إطار هذا تأثرت مصر كدولة وكشعب وكأفراد بما أصبح يطلق عليه بمشكله الإنتماء أو أزمة الهوية، ودفع العديد من المفكرين والسياسيين للتصارع الإعلامى والخطابى والفكرى والسياسى، هذا التصارع دفع جيل الشباب أو الجيل الراهن لأن يتساءل عن حقيقة الموقف، وأدى ذلك لشعور البعض بالضياع وإنعدام وجود بوصلة التوجيه. ومن وجهة نظرنا فإن ذلك مرجعه بعض المطامع الشخصية التى عبر عنها بعض الكتاب والمفكرين، وأيضاً بعض الأخطاء السياسية التى ارتكبها بعض المسئولين فى مرحلة أو أخرى. ولسنا نزعم بأن شخصاً ما مسئول عن ذلك أو فئة معينة مسئولة دون غيرها، ولكننا نعتقد أن المسئولية مشتركة من ناحية، كما أن

الظروف السياسية التى عاشتها مصر والمنطقة المحيطة بها كان لها دورها فى اتخاذ سياسات معينة كان من نتائجها السلبية إتاحة الفرصة لمدرسة فكرية أن تسيطر فى مرحلة ما وإضعاف أو ابعاد مدارس فكرية أخرى، وهذا بدوره اختلف فى مرحلة تاريخية لاحقة، ولكن فى ا لإجمال فإن هذه المدارس المتنوعة والتيارات الفكرية المختلفة هى تعبير عن هوية مصر ولا تستطيع مدرسة واحدة الادعاء بأنها الوحيدة المعبرة عن هذه الهوية وإن ما عداها لا دور ولا إنتماء لهم، فذلك سيكون من قبيل الشطط الفكرى والابتعاد عن الحقيقة أو الإنحراف عن منهج التحليل العلمى.

وعندما نسوق المناقشات أو الأفكار التى تبلور حولها النقاش، فإن هدفنا هو فقط التعريف بأبعاد القضية أو قل بعض مظاهر الصراع حولها دون أن تُستهدف استبعاد أى من هذه المدارس كتراث أو كأثر أو كمؤثرات فى صاحب القرار السياسى عند استعراضه للبدائل والاختيارات المطروحة أمامه.

١ ـ قضية الحكم الإسلامى وهوية مصر الإسلامية:

إن النقاش حول هذه القضية بعيد الجذور، عميق الأثر، تغذيه رواسب التاريخ وطموحات قوى سياسية وعقائدية معينة. ويمكن باختصار القول: إن هذه القضية تطرح سؤالين هامين.. أولهما: هل لمصر هوية إسلامية؟ وثانيهما: هل يمكن إقامة نظام إسلامى فى مصر؟ والإجابة على السؤال الأول هى بالإيجاب، أما الإجابة عن السؤال الثانى فهى بالنفى. هوية مصر الإسلامية ثابتة فى دستورها وفى تصرفات شعبها المؤمن بالإسلام كدين وعقيدة يدين بها أغلبية الشعب المصرى وكحضارة وثقافة يعيش فى إطارها كافة الشعب سواء مسلمين أو غير مسلمين.

أما إقامة نظام حكم إسلامى فى مصر فهو قضية مختلفة تماماً. إذ أنه بادئ ذى بدء لا يوجد فى الإسلام كعقيدة ما يسمى «نظام حكم إسلامى»؛ فالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وكذلك القرآن العظيم جاءت به بعض مبادئ عامة عن الشورى والتشاور. وأما نظام الخلافة أو الإمارة فهو نظام

وضعى مارسه المسلمون ابتداء من عهد أبى بكر وما تلاه حتى عهد على بن أبى طالب، وكل واحد من الخلفاء الراشدين تم اختياره بطريقة مختلفة تماماً عن اختيار الآخرين. فأيهما يمكن أن نسميه إسلامى؟ ثم جاءت الدولة الأموية والعباسية والعثمانية والفاطمية وكل منها أطلق على نفسه أنه استمرار لنظرية الخلافة. والحقيقة الثابتة تاريخياً أن كثيراً من هؤلاء الخلفاء لم يكن سلوكهم إسلامياً، ولم يقدموا لنا نظرية إسلامية فى الحكم، وإنما تركوا لنا نظم حكم أشبه بالديكتاتورية وحكم الفرد، والتى بلغت ذروتها فيما عرفه التاريخ من بيعة بالقوة والإرهاب أخذها معاوية لإبنه يزيد، وفى سب علىّ وذريته على المنابر حتى بعد قتلهم والتمثيل بجثة الحسين بن على. أما الدولة العباسية فيكفى أن أحد خلفائها أُطلق عليه السفاح، كما أن قصص قتل الخلفاء لأخوتهم ومنافسيهم على الحكم وفساد الكثيرين منهم تملأ صفحات التاريخ. الخلافة الفاطمية سارت على نفس درب الخلافتين الأموية والعباسية وإن تمسحت هذه الخلافات الثلاث فى فكرة الانتماء لقريش أو لأسرة النبى صلى الله عليه وسلم. وهذا المفهوم فى ذاته غير إسلامى لأنه لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، كما أنه يتعارض مع قواعد وأصول العقيدة الإسلامية التى أرست مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات ولا نجد من القرآن الكريم ما يعطى قريش ولا آل البيت ميزة سياسية على غيرهم من المسلمين. ثم جاءت الخلافة العثمانية لتضع حداً لنظرية أحقية قريش بالخلافة، ولعل ممارسات العثمانيين السياسية والأخلاقية معروفة ومسجلة فى كتب التاريخ. ومن ثمّ فإن المطالبين بإقامة نظام إسلامى للحكم لا نجد له أساساً من حقائق التاريخ الإسلامى بل إنها فكرة تعبر عن أمل لا يسنده الواقع. أما الداعون لربط هوية مصر بالإسلام، فإن هذا منطق سليم وموضع التطبيق لأن الإسلام أصبح جزءاً لا يتجزأ من هوية مصر ولا يستطيع أحد أن يدعى غير ذلك.

ومع هذا فإن هوية مصر لا تنحصر فى بعدها الإسلامى، لأن مصر سبقت ظهور الإسلام، وشعب مصر بحضارته سبق حضارة الإسلام. وشعب مصر ليس كله مسلمين. ومن هنا فإن هوية مصر تستوعب البعد الإسلامى

وتتجاوزه. فهوية مصر ترتبط بتاريخها وتراثها وهذا التاريخ والتراث ليس كله إسلامياً، ولاشك أن ثورة ١٩١٩ عندما رفعت شعار تعانق الهلال والصليب كانت انعكاساً صادقاً لهوية مصر، والتقاء شيخ الأزهر مع بابا الكنيسة المصرية أو الكرازة المرقسية فى العديد من المناسبات هو تعبير عن الهوية الوطنية الصحيحة، وتجاور المسجد مع الكنيسة على ضفاف نهر النيل يعكس أصالة هذه الروح المصرية فى مسيرتها التاريخية، بل نقول: إنه يعبر عن قيم ومفاهيم الإسلام الصحيحة والسليمة والتى ظهرت فى مقولة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، ومقولة «الدين لله والوطن للجميع» وفى الممارسات السياسية الرافضة لإنشاء أى حزب سياسى على أساس دينى أو طائفى، لأن هوية مصر متصلة بوحدتها. وهذه الهوية ليست ملكاً لفصيل دون آخر.

٢ ـ قضية هوية مصر العربية :

وهذه قضية حديثة فى نطاق البحث الفكرى والعمل السياسى، إلا أنها قديمة لارتباطها بالتراث والحضارة منذ أن أصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة فى أواخر عهد الدولة الأموية. ولكن حداثة القضية ارتبطت بعملية تفكك الدولة العثمانية وظهور الدول الحديثة فى العالم العربى وطرحها مفاهيم العروبة والوحدة العربية، ثم زادت مع زعامة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وواجهت نكسة فى ظل حكم الرئيس الراحل أنور السادات ثم عاد التوازن فى عهد الرئيس حسنى مبارك. ولكن الهوية العربية لمصر أو البعد العربى للهوية المصرية لا مجال لإنكاره، فاللسان ينطق نفس الكلمات ويعبر عن نفس المشاعر والأحاسيس. ومع هذا فإن هناك فارقاً بين الحديث عن البعد العربى فى الهوية المصرية، وبين إقامة دولة عربية واحدة من المحيط للخليج. إنه نفس الفارق الذى واجهناه عند الحديث عن البعد الإسلامى فى الهوية المصرية وبين إقامة نظام حكم إسلامى. فالتاريخ لم يثبت وجود دولة عربية تضم كل المنطقة وعندما خضعت معظم المنطقة العربية فى بعض مراحل تاريخها للخلافة الأموية أو العباسية أو الفاطمية أو العثمانية كان كثير من الولايات العربية شبه مستقلة عن مركز الخلافة، بل وأحياناً نازعت مركز

الخلافة السلطة وكانت بعض الولايات أقوى من السلطة المركزية فى بغداد أو فى القسطنطينية، وليس هناك مجال ذكر الكثير من الشواهد والدلائل يكفى الإشارة للدولة الطولونية والدولة الإخشيدية فى مصر، والإشارة لاستقدام سلطان مصر «الظاهر بيبرس» للأمير أحمد العباسى آخر سلالة العباسيين بعد اقتحام التتار بغداد وقتل الخليفة المستعصم بالله العباسى فى فبراير ١٢٥٨م وتنصيبه خليفة للمسلمين فى القاهرة. ومع هذا فإن هذا الخليفة الذى أُطلق عليه «المستنصر بالله» كان إسماً على غير مسمى وكان لا يستطيع أن يفعل شيئاً دون إذن السلطان بيبرس. بعبارة أخرى إن رفع شعار الخلافة كان رمزاً لتجميع المسلمين أو لاستغلال عاطفتهم الدينية لمآرب سياسية.

وباختصار إن البعد العربى فى الهوية المصرية هو حقيقة لا مناص منها ولا مكابرة بشأنها أما إقامة الولايات المتحدة العربية أو الدولة العربية الواحدة فهو عمل سياسى يرتبط بمصالح اقتصادية ومراحل تطور اقتصادى واجتماعى وسياسى محلى وإقليمى ودولى، هو ضرورى فى العالم المعاصر الذى يقوم على التكتلات السياسية والاقتصادية وذلك لتحقيق مزايا التقدم العلمى والاقتصادى العالمى ولتحقيق أمن قومى عربى فى إطار شامل، وإنه تعبير عن إرادة سياسية واعية وليس تعبيراً عن حقيقة سياسية كانت قائمة وتسعى الدول لإحيائها، وهناك فارق واضح بين الحالتين. ولعل النكسات التى تواجهها الأمة العربية فى سعيها للوحدة نتيجة غياب الوضوح وإنعدام الإرادة السياسية، وهذا أمر يؤسف له، وهو دليل عجز القيادات والمؤسسات العاملة فى المجال العربى عن توضيح الحقيقة وإتباع المنهج السياسى فضلاً عن تضارب الطموحات الإقليمية والزعامات السياسية. وهذا لا يجب أن يحجب حقيقة وجود إطار عربى أكثر إرتباطاً مع بعضه البعض لاعتبارات مصلحية، وأمنية، وثقافية خاصة فى عصر تطور الاتصالات وتقدم العلوم والتكنولوجيا وتحول العالم إلى قرية عالمية.

٣ ـ الأبعاد الأخرى فى الهوية المصرية:

ولعل فى مقدمة هذه الأبعاد البُعد الإفريقى وهو بعد لم يكن موضع نقاش حقيقى فى مصر المعاصرة رغم أهميته وخطورته، ذلك لأنه يرتبط بالموقع الجغرافى، وبنهر النيل باعث الحياة فى الحضارة المصرية منذ القدم. ولكن هذا البعد الإفريقي لم يتحول إلى قضية مثارة لأن الدول الأفريقية مع إحساس كل منها بضرورة استقلالها وحفاظها على هذا الاستقلال، اختارت طريقاً معتدلاً فى التعاون فيما بينها فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية والتى رغم وجود تعبير «الوحدة» فى إسمها لم تكن هذه الوحدة هدفاً حقيقياً لها، وإنما كان هدفها التنسيق والتعاون والتضامن وليس تحويل إفريقيا إلى دولة واحدة، لوجود إدراك واقعى بعمق الاختلافات بين الشمال الذى تسيطر عليه الثقافة العربية والجنوب الذى تسود فيه الثقافة الزنجية، بل بين دول الثقافة الإنجليزية ودول الثقافة الفرنسية. كما إن سياسة مصر تجاه إفريقيا كانت أيضاً سياسة واقعية اهتدت بنفس المفاهيم الداعية للتحرر والتساند والتعاون، ماعدا سياساتها المتصلة بالمنطقة العربية فى إفريقيا فقد سادتها نفس المفاهيم المتصلة بالهوية العربية أو الهوية الإسلامية، وظهرت فى بعض الفترات فكرة وحدة وادى النيل ولكن فى معظم الحالات كانت السياسة المصرية أكثر واقعية وأقل طموحاً من مواقفها تجاه البعد العربى فى الهوية المصرية.

ثم يأتى البعد المتوسطى فى الهوية المصرية وهو بعد بالغ الأهمية رغم محدودية البحث أو النقاش فيه. وقد أثاره الدكتور طه حسين فى أوائل هذا القرن، ثم أعادت السياسة المصرية فى عهد حسنى مبارك إحياءه مع تغيير مفهومه. فقد كان طه حسين يطرحه كبديل للبعدين العربى أو الإسلامى فى اتصاله بالهوية المصرية، أما سياسة حسنى مبارك فتطرحه كإطار للحركة السياسية ولتبادل المصالح والمنافع الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، فهو إطار سياسى وله أبعاده الأمنية المستقبلية فى ظل عالم تتلاشى فيه المسافات ويصبح التضامن أو التساند أو الاعتماد المتبادل Interdependence هو سمة القرن الحادى والعشرين.

خاتمة

فى نهاية هذا الباب لابد أن نطرح التساؤل المنطقى حول الهوية المصرية؟ لقد تناولناها وأشرنا لأبعادها، ولكن الإجابة المختصرة والموجزة على سؤال يطرحه كل مصرى على نفسه من أنا؟ إننى مصرى بانى حضارة عريقة وممتدة ومستمرة بها قيم روحية، هذه الحضارة تتفاعل فى إقليمها وفى محيطها الدولى من خلال إكتساب المعاوف والعلوم والتكنولوجيا الحديثة، حتى تستطيع أن تعد العدة لولوج القرن الحادى والعشرين. ولكن تحقيق مثل هذا الهدف لن يتم بالأمنية ولن يكون بالتمنى وإنما بالعمل الجاد المستمر، وبترتيب أولويات العمل السياسى الوطنى، وإعطاء الجماعات المختلفة فى المجتمع دورها سواء أكانت هى جماعات مصالح مثل تجمعات رجال الأعمال أو العمال، أو جماعات فكرية ومهنية وثقافية، ذلك لأن مفهوم وحدة المجتمع لا يعنى اختفاء تناقض المصالح بين مكوناته الفئوية أو المصلحية أو الطبقية، بل الوصول لتوازن بين هذه المصالح الخاصة بقطاعات المجتمع بأسره. وهذا سيؤدى لتفعيل نشاط ودور هذه الجماعات بما يحقق الصالح المشترك للمجتمع ككل، وهذا يقتضى

تفعيل دور قطاع المثقفين بوجه خاص وهم الذين عليهم مسئولية قيادة المجتمع ولن يكون هذا التفعيل سياسى من سلطة عليا، وإنما يجب أن يكون بإعادة تفكير المثقفين أنفسهم فى دورهم، وإن هذا الدور هو توضيح المسيرة وبلورة الأفكار وتحديد الأولويات، لقد كان دور الفكر عبر العصور هو كشف المجهول وتحليل الظواهر، فالمثقف يمثل بوصلة الإرشاد وأى عطب يصيب هذه البوصلة يؤثر سلبياً على المسيرة وقد يحيد بها عن الطريق السليم.

هذه بعض أفكار حول هوية مصر السياسية وهى ليست هوية نظرية، بل هى هوية ديناميكية فاعلة فى محيطها ومتطلعة لدور أكثر فعالية فى القرن الحادى والعشرين، فإذا أمكن بلورة هذه الهوية وتطوير نشاطها فى محيطها الدولى، فإن ذلك سيساعد فى أن تتحول مصر إلى دور عالمى كقوة إقليمية، أما إذا عجزنا عن تحقيق ذلك فسوف يتضاءل دور مصر فى الإطار الإقليمى لحساب قوى إقليمية أخرى بعضها معروف مثل إسرائيل وتركيا وإيران، وبعضها غير معروف، وقد تكشف عنه مسيرة التطور الإقليمى والعالمى. والسؤال المطروح هو أن نكون أو لا نكون؟ والإجابة هى: إن الكينونة الذاتية والهوية ترتبط بفهم التراث والتاريخ وبإدراك واع للمتغيرات الجديدة على الساحة الدولية والتزود بعلوم العصر الحديث، وتطوير القيم والمفاهيم والانفتاح على العالم، وليس بالانغلاق على الذات، وهو الأمر الذى أصبح مستحيلاً فى ظل ثورة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية والتى أصبحت مادتها الإعلامية تقتحم المنازل والبيوت المغلقة. إن الحاجة ماسة لتصحيح المفاهيم الخاصة بالإسلام التى شوهها بعض أنصاف المتعلمين من النشيطين سياسياً، أو شوهتها ممارسات المسلمين، وساعد على ذلك التحيز الغربى التقليدى ضد الإسلام منذ الحروب الصليبية. كما أن الحاجة ماسة لتصحيح المفاهيم الخاصة بالعروبة والتى عانت من سلبيات الصراع العربى الإسرائيلى والإنحياز الدولى الغربى لصالح إسرائيل فضلاً عن سلبيات التجارب الوحدوية العربية والصراع العربى. لاشك إن هذه قضايا سياسية وفكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهوية المصرية وبدور مصر فى القرن الحادى والعشرين. وسوف نتناول ذلك تفصيلا فى الباب الثانى من هوية مصر عند تحليل الهوية الاقتصادية والاجتماعية.

بعض مراجع الباب الأول

باللغة العربية :

١ ـ د. أحمد عبدالرحيم مصطفى «**في أصول التاريخ العثماني**» دار الشروق ـ القاهرة الطبعة الثانية ـ ١٩٩٣ .

٢ ـ د. أسامة الباز «محرر» **مصر في القرن ٢١ : الآمال والطموحات**، مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٦ .

٣ ـ أرنولد توينبي «**الحضارة في الميزان**» ترجمة أمين محمود الشريف ـ مراجعة محمد بدران ـ دار إحياء الكتب العربية ـ ١٩٤٨ .

٤ ـ جمال بدوي «**طبيعة الأمة المصرية**» الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مكتبة الأسرة ـ ١٩٩٦ .

٥ ـ د. حامد طاهر «محرر» **الإسلام بين الحقيقة والإدعاء: رد على أهم الافتراءات المثارة ضد الإسلام**» ، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٩٩٦ .

٦ ـ د. حورية توفيق مجاهد «**الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**» مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٩٢ .

٧ ـ «**الاستعمار كظاهرة عالمية**» مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الثانية ١٩٩٠ .

٨ ـ د. حسن الحسن «**الأنظمة السياسية والدستورية فى لبنان وسائر الدول العربية**»، الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة ـ بيروت ـ ١٩٦٧.

٩ ـ رولان موسنيه «**تاريخ الحضارات العامة ـ المجلد الرابع ـ القرنان السادس عشر والسابع عشر**» ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد داغر ـ منشورات عويدات ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٩٦٦.

١٠ ـ سمير غريب «**حيوية مصر: المعارك الفكرية فى النصف الأول من القرن العشرين**» مكتبة الأسرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٦.

١١ ـ شوقى عبدالناصر «**ثورة عبدالناصر**» شركة الموقف العربى للطباعة والصحافة والنشر ـ قبرص ـ بدون تاريخ.

١٢ ـ د. عائشة عبدالرحمن «**تراثنا بين ماض وحاضر**» معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٦٨.

١٣ ـ عبدالرحمن الرافعى «**مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**» مكتبة نهضة مصر ـ الطبعة الأولى ١٩٥٧.

١٤ ـ د. عبدالعليم محمد «**العرب والغرب: نحو حوار إيجابى**» كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ ١٩٩٥.

١٥ ـ د. عبدالعظيم رمضان «**هيكل والكهف الناصرى**» الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٩٥.

١٦ ـ الشيخ عبدالعزيز بن باز ـ صالح الفوزان ـ صالح السدلان «**مواجهات فى فقه الواقع السياسى والفكرى فى ضوء الكتاب والسُنَّة**» دار المعراج الدولية للنشر ـ الرياض ـ ١٩٩٤.

١٧ ـ د. عزت قرنى «**فى الفكر المصرى الحديث: محاولات فى إعادة التفسير**»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

١٨ ـ د. غالى شكرى «**ثقافة النظام العشوائى: تكفير العقل وعقل التكفير**» كتاب الأهالى ـ رقم ٥٠ القاهرة نوفمبر ١٩٩٤.

١٩ ـ د. نريمان عبدالكريم أحمد «**معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية**» تاريخ المصريين رقم ٩٠ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٢٠ ـ محمد الخولى «**القرن الحادى والعشرون: الوعد والوعيد**» كتاب الهلال ـ القاهرة ١٩٩٤.

٢١ ـ محمد حسنين هيكل «**مصر والقرن الواحد والعشرون**» دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٤.

٢٢ ـ د. محمد عمارة «**الاستقلال الحضارى**» الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٣.

٢٣ ـ د. محمد فتحى الشنيطى «ظاهريات الفكر لهيجل» الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مكتبة الأسرة ١٩٩٦.

٢٤ ـ د. محمد نعمان جلال «التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة» الهيئة المصرية العامة للكتاب تاريخ المصريين رقم ٤ ـ ١٩٨٧.

٢٥ ـ د. محمد نعمان جلال ـ د. مجدى المتولى «أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وعلاقات مصر الدولية» ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٤.

٢٦ ـ د. مصطفى الفقى «تجديد الفكر القومى» مكتبة الأسرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٩٦.

٢٧ ـ د. مصطفى عبدالعزيز مرسى «العرب فى مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومى ومحاذير المشروع الشرق أوسطى» دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٥.

٢٨ ـ الهيئة العامة للاستعلامات «الكتاب السنوى لجمهورية مصر العربية» ١٩٩٥.

٢٩ ـ «الموسوعة المصرية: تاريخ وآثار مصر الإسلامية» الهيئة العامة للاستعلامات بدون تاريخ.

ثانيا باللغة الإنجليزية:

1 - Alderson, A. D., «**The Structure of the Ottoman Dynasty**», Oxford at clarendon press, 1956.

2 - Ahmad, Khurshid, «**Islamic Resurgence**», Institute of Policy studies, Islamabad, 1995.

3 - Gresnt, A. J. and Temperley, Harold, «**Europe in the Nineteenth and Twentieth centuries**», sith Edition, Longmans, London, 1959.

4 - Kirk, George E., «**A short History of the Middle East**», Fifth Edition, Methuen & Co. Ltd., London, 1959.

5 - Mahmoud, Sohail, «**Islamic Fundamentalism in Pakistan, Egypt and Iran**», Vanguard Book, Labore Pakistan, 1995.

6 - Sayed, Khalid Bin, «**Western Dominance and Political Islam: Challenge and Response**», Oxford University Press, Karachi, Pakistan, 1995.

7 - Toffler, Alvin and Heidi, «**War and Anti war: Survival at the Dawn of the 21st Century**», Warner Books, U. S. A, 1993.

الباب الثانى

الهوية الاقتصادية والاجتماعية لمصر

الفصل الأول : الهوية الاقتصادية
الفصل الثانى : الهوية الاجتماعية

الباب الثانى

الهوية الاقتصادية والاجتماعية لمصر

مقدمة

تناولت الدراسة فى الباب الأول الهوية السياسية للدولة المصرية الحديثة من حيث التطور السياسى والتيارات الفكرية فى مصر المعاصرة. والبعد السياسى للهوية بين التنوع والوحدة. وفى هذا الباب نتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهوية مصر.

ومن الضرورى قبل الخوض فى تفاصيل هوية مصر الاجتماعية والاقتصادية التأكيد على أن هذه الدراسة ليست تاريخية وإن كان التاريخ مصدرا رئيسيا من المصادر المعلوماتية والمعارفية لها ويكون مرجعية أساسية فى بنائها.

كما أنها ليست سياسية خالصة وأن كانت الدراسة معنية بصورة محورية بتطور البناء السياسى للدولة وركائزه الفكرية. وانما هى دراسة تحليلية لهوية مصر بمناحيها المتعددة السياسية والاقتصادية الاجتماعية وهى أيضا معنية بالرد على التساؤلات التى تثور حينا وتخمد حينا آخر حول طبيعة الهوية

المصرية وجذورها وهل هي ذات طابع احادى تعبر عن نموذج مستقل ومنفرد بمواصفاته وخواصه أم أنها ذات طابع تعددى أى تجمع أكثر من عنصر جوهرى كل منها يبدو جليا ويظهر واضحا ويؤثر فى المسار بمعنى أن كل عنصر قادر بامكانياته على أن يبقى ويظهر جنبا إلى جنب فى ندية مع العناصر الأخرى. مثل الفرعونية والقبطية والإسلامية والعروبية. وهكذا نرى أن هذه الدراسة تلقى الضوء التاريخى على الواقع لنتبين من نحن.

بالإضافة إلى ذلك فان هذه الدراسة معنية بآفاق المستقبل بالنسبة لهويتنا الوطنية وهل تستطيع هذه الهوية بتخومها وأبعادها أن تصمد أمام ثورة المعلومات الكونية وأمام التدفق اللامحدود فى الفوران المعارفى. وأمام الصراع الثقافى والمصالحى العالمى ـ وهو أمر جوهرى يجب أن يتحوط له الفكر الوطنى.

هذا وبالنسبة لبيان الهوية الاقتصادية والاجتماعية لمصر. فإنه يتعين التأكيد على أن المقصود بالهوية الاقتصادية لمصر هو بيان الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى المصرى منذ بداية تشكيل وتكون الدولة العصرية والمدنية فى مصر وبيان المحددات والأطر الفكرية لهذا النظام. وفى هذا الصدد فإنه يتعين العرض لتطور هذا النظام والربط بينه وبين طبيعة النظام السياسى القائم. ومن ثم يكون من اللازم بيان ماهية الفلسفة الاقتصادية التى ارتكز عليها الاقتصاد الوطنى خلال الحقبة الزمنية التى بدأت بولاية محمد على للحكم فى مصر وما تلاها من حقب حتى قيام الجمهورية فى بداية العهد الناصرى. حيث تبدأ الحلقة الثانية من حلقات النظام الاقتصادى الوطنى والتى تستمر حتى عام ١٩٧٤ وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتبدأ ما يسمى بالحقبة الساداتية والتى بدأت زمنيا بولاية الرئيس السادات فى عام ١٩٧٠ إلا أنها من الناحية الفعلية والواقعية تبرز ملامحها عقب حرب أكتوبر المجيدة وبداية مرحلة الليبرالية الاقتصادية فى مصر بصدور القانون ١٩٧٤/٤٣ بنظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى أو ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى، وتستمر هذه الحقبة زهاء الثمانى سنوات إلى أن يتوفى الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ . ويبدأ

الرئيس حسنى مبارك مرحلة جديدة من مراحل بناء وصياغة هياكل وبنى الدولة الحديثة والعصرية فى مصر وفى هذا الصدد فإن ملامح وسمات الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى فى الفترة التالية لعام ١٩٨١ قد تحددت بوضوح فى ضوء عدة معايير.

الأول: التعديل الدستورى الذى جرى فى مايو ١٩٨٠ والذى بموجبه أفسح المشرع الدستورى للقطاع الخاص فرص المشاركة الجادة فى عمليات البناء الاقتصادى والانتاجى. بجوار قطاع الدولة الاقتصادى وبالتكامل معه. وذلك بالنص على الأساس الاقتصادى للدولة الذى يقوم على الاشتراكية الديمقراطية ـ وهو ما أكد أيضا ضرورة الربط بين طبيعة النظام السياسى والفلسفة الاقتصادية، وبين الحرية الاقتصاية والعدالة الاجتماعية.

الثانى: مقررات المؤتمر الاقتصادى الذى دعا الرئيس حسنى مبارك إلى عقده فى عام ١٩٨٢ والذى بموجبه تم ترجمة الفلسفة الاقتصادية التى أفصح عنها المشرع الدستورى فى عام ١٩٨٠ إلى سياسات اقتصادية تمخضت فى التطبيق عن تحقيق خطط ثلاث للتنمية الشاملة الطموحة.

الثالث: الاهتمام والتركيز فى استثمارات الدولة على البنية الأساسية باعتبارها الركيزة الأساسية والحتمية لأى بناء تنموى طموح ـ وعلى مستوى الهوية الاجتماعية لمصر ـ فإن التأكيد على قيمة وأهمية التماسك المجتمعى فى مصر كان له أبلغ الأثر فى الحفاظ على مركزية الكيان السياسى المصرى وكذلك التأمين المستمر للحوزة الاقليمية للدولة المصرية ـ ولعله من المفيد فى هذا الوضع الإشارة إلى أن مصر تبقى من الدول القليلة فى العالم التى احتفظت بتضاريسها وحدودها الإقليمية كما هى منذ ما يقارب السبعة آلاف سنة. صحيح أنه أحيانا فى فترات المد النهضوى كانت السيادة العامة تنبسط جنوبا حتى منابع النيل كما كانت تتسع لتشمل مناطق واسعة فى الشرق والغرب إلا أنها فى جميع حالات المد والانكسار لم ينتقص أبدا من حدود وسيادة مصر الراهنة.

ولعلى لا أغالى ان أكدت على الأسبقية الكبيرة للهوية الاجتماعية على سائر عناصر الهوية الأخرى سياسية واقتصادية، إذ أن البعد الاجتماعى للهوية هو الذى جسد سمات وخواص شخصية مصر التى بدت متميزة متفردة من السعة إلى حد استيعاب ثقافة الأخرين وهضمها ثم تعيد تصدير ثقافتها لتشكل كل البيئة الإقليمية المحيطة بها. ولأهمية الهوية الاجتماعية فإننا سوف تركز على الإنسان المصرى والشخصية المصرية والتركيبة الاجتماعية. من خلال دراسة خصائص المجتمع المصرى والإطار الدستورى لدوائر الانتماء الوطنى.

وسوف نتناول الهوية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خطة البحث التالية:

الفصل الأول : الهوية الاقتصاددية.

الفصل الثانى : الهوية الاجتماعية

الفصل الأول

الهوية الاقتصادية

كما سبق الإشارة فإن المقصود بالهوية الاقتصادية لمصر هو الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى المصرى منذ بداية تشكيل وتكوين الدولة المدنية في مصر وبيان المحددات والأطر الفكرية لهذا النظام، والمعروف تاريخياً أن مصر أخذت بالنظام الاقتصادي الحر قبل قيام ثورة ١٩٥٢، بل إن حكومة الثورة استمرت حتي عام ١٩٥٦ تأخذ بهذه الفلسفة، واعتباراً من عام ١٩٥٦، حيث تأميم قناة السويس ثم الحرب العدوانية الثلاثية علي مصر في ذات العام، وكذا إجراءات الحصار الاقتصادي الغربي ضد بلادنا، كل ذلك كان مبرراً لنهج مصر نهجاً فكرياً ذرائعياً يستجيب لحالة الضرورة التي تعرضت لها البلاد في ذلك العام، ومن ثم بدأت الإجراءات الاشتراكية بالتمصير، وأن كان التمصير ذاته كان قد بدأ حتي قبل الثورة، ثم اتخذت الثورة بعد ذلك إجراءات التأميم ووسعت من مساحة تواجد القطاع العام الذراع الاقتصادي للدولة، واستمر هذا النهج سارياً حتي وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، فبدأت القيادة السياسية الجديدة ممثلة في الرئيس السادات تنهج نهجاً مغايراً وهو أيضاً

اتجاهاً ذرائعياً مستجيباً هو الآخر لحالة الضرورة التي تعرضت لها البلاد سواء قبل حرب التحرير في أكتوبر ١٩٧٣ أو بعدها بالعدول عن الاشتراكية العربية التي كانت سائدة وحاكمة للنظام الاقتصادي، واتجه الرئيس السادات بدلا منها إلي فلسفة الاقتصاد الحر للأسباب المشار إليها، ثم تبلورت هذه السياسة في عقيدة الاشتراكية الديمقراطية التي تم تقنينها دستورياً عام ١٩٨٠ بتعديل المادة الرابعة من الدستور والمادة الخامسة منه أيضاً في إشارة إلي الربط بين طبيعة الفلسفة الاقتصادية المتحررة والنظام السياسي الحزبى.

وعقب وفاة الرئيس أنور السادات بدأت مصر مرحلة جديدة من مراحل بناء الدولة بدأت بمراجعة الذات ثم انعقدت الإرادة الوطنية الجماعية علي نهج فكري يعتمد علي الحرية الاقتصادية والتعددية السياسيةوالحزبية مع بناء التنمية في إطار من التخطيط المركزي الإلزامي، وبذلك توفق الدولة بين الحرية الاقتصادية التي تقتضي إطلاق الطاقات الفردية وبين ضمانات العدالة الاجتماعية التي تقتضي توازن التنمية وشمولها ومساواة المواطنين حيالها، وضمان حد أدني من المستوي المعيشي الإنساني للموظفين، وبذلك تفادت فلسفة المرحلة اللاحقة علي سنة ١٩٨١ السلبيات التي شابت النظام الاقتصادي المصري وفلسفته فى الحقبتين السابقتين عليه.

وسوف نتناول الهوية الاقتصادية لمصر من خلال خطةالبحث التالية:

المبحث الأول : الإطار الفكري للهوية الاقتصادية لمصر.

المبحث الثانى : الإطار الدستوري للهوية الاقتصادية لمصر.

المبحث الأول

الإطار الفكرى للهوية الاقتصادية لمصر

كما سبق الإشارة فإن الإطار الفكرى لهوية مصر الاقتصادية قد تطور من الليبرالية إلى الاشتراكية ثم عاد ثانية إلى الليبرالية بمراعاة قيم المجتمع الأساسية القائمة على العدالة الاجتماعية، وما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية فى إطار الخصوصية المصرية.

وسوف نتناول ذلك من خلال الخطة التالية:

المطلب الأول : الهوية الاقتصادية لمصر قبل ١٩٥٢ .

المطلب الثانى: هوية مصر الاقتصادية فى الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠.

المطلب الثالث: هوية مصر الاقتصادية من ١٩٧٠ حتى ١٩٨١.

المطلب الرابع: هوية مصر الاقتصادية من ١٩٨١ حتى الآن.

المطلب الأول

هوية مصر الاقتصادية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

عرفت مصر الفكر الليبرالى مع قدوم الحملة الفرنسية التى حملت معها أفكار حرية العمل والتجارة وحقوق الملكية. ووضح اتجاه الاقتصاد الحر فى عهد سعيد كجزء من حركة الاتجاه غرباً والتفاعل مع ثقافة التحرر الاقتصادى فى أوربا(١).

وقد بدأ القطاع الخاص الرأسمالى الصناعى فى مصر فى التشكل والتكون بتكوين شركات مساهمة أغلبها أجنبية لإحجام المصريين عن المشاركة فيها اعتقاداً منهم أن ربحها محرم دينياً لدرجة أن عدد الشركات الأجنبية بلغت خمسة وأربعين شركة بلغ رأسمالها المدفوع ١٩,١٠٩,٨٩٣ جنيهاً - فى حين أن الشركات التى كونها المصريون بلغت ٣٣ شركة برأسمال جملته ٢,٠٥٨,٦٨٢ جنيهاً(٢).

---

(١) د. عبد السلام عبد الحليم عامر الرأسمالية الصناعية فى مصر من التمصير إلي التأميم ١٩٥٧ - ١٩٦١ الهيئة العامة للكتاب ط ١٩٩٣ ص ١١.

(٢) المرجع السابق ص ١٣.

- وقد كان الجناح الزراعى للرأسمالية المصرية أسبق إلى الظهور من الرأسمالية الصناعية وتكونت الرأسمالية الزراعية من ملاك الأراضى الزراعية - وبذلك صارت الرأسمالية فى مصر كمنهج فكر ورؤية اقتصادية حاكمة لمجالات النشاط الاقتصادى والزراعى والصناعى - وكذا النشاط التجارى - وشارك فيها الأجانب بقسط وافر إلى جانب المصريين - واستوفى النظام الاقتصادى الرأسمالى المصرى خصائصه المتعارف عليها وهى المشروع الحر - والملكية الفردية - ونظام السوق والائتمان - ودافع الربح والمنافسة(١).

- ولعل أهم إنجاز تحقق فى مصر خلال تطبيق فلسفة الاقتصاد الحر كأساس للنظام الاقتصادى المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو تأسيس بنك مصر باعتباره أول بنك يتم إنشاؤه بأموال المصريين ويكون مملوكاً لهم ملكية خالصة.

- ولعل الحديث عن بنك مصر يستدعى بالضرورة الحديث عن مؤسس هذا البنك وصاحب فكرته وأحد أهم شخصيات مصر الاقتصادية والوطنية فى النصف الأول من القرن العشرين ألا وهو الاقتصادى والوطنى الكبير محمد طلعت حرب(٢).

- وقد بدأت دعوة طلعت حرب لإنشاء بنك مصر فى مؤتمر عقد سنة ١٩٠٨ فآمن بدعوته البعض وتوقع الكثيرون له الفشل، إلا أنه استعصم بمصريته ووطنيته وأصدر كتابه «علاج مصر الاقتصادى وإنشاء بنك

---

(١) المرجع السابق ص ١٢.

(٢) ولد طلعت حرب فى ٢٥ من نوفمبر ١٨٦٧ بقصر الشوق جهة الجمالية بالقاهرة - وحصل على شهادة مدرسة الحقوق (الليسانس)، وبدأ حياته الوظيفية مترجماً بقلم قضايا الدائرة السنية وتدرج فى السلك الوظيفى إلى أن أصبح مديراً لأقلام القضايا - ثم اشتغل مديراً لمركز شركة كوم امبو الرئيسي بالقاهرة، وكذا مديراً للشركة العقارية المصرية التى عمل علي تمصيرها حتى أصبحت غالبية أسهمها فى يد المصريين - ولعل أهم كتبه هو كتاب علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين سنة ١٩١١ - يراجع كتاب الأهرام الاقتصادى طلعت حرب «الفلسفة الفكرية والرؤية التنموية» للأستاذ محمد نبيل إبراهيم ١٩٩٥ ص١.

للمصريين) سنة ١٩١١، وفى هذا الكتاب عرض لفلسفة تأسيس هذا البنك وضروراته الوطنية.

- وقد تجسدت فلسفة إنشاء بنك مصر فى محاور ثلاثة:

المحــور الأول: استغلال الشعور الوطنى الجياش فى التحدى للمصالح الأجنبية المهيمنة على الاقتصاد المصرى بإنشاء بنك مصرى برأسمال مصرى وإدارة مصرية وكوادر مصرية ولغة تعامل عربية.

- ذلك إن الحالة النفسية للشعب الوطنى وقتذاك كانت قد تدهورت نظراً للهيمنة الأجنبية على مفردات الاقتصاد القومي، حيث كانت مصر مصدراً للمواد الخام اللازم للصناعة الأوربية ثم تستورد مصر منتجات هذه المواد الصناعية بإضعاف ثمن المواد الخام، الأمر الذى حول السوق المصرى سوقاً استهلاكية لتصريف المنتج الأجنبى وأرضا خصبة لتنمية رأس المال الأجنبي، فضلاً عن ظروف حفر قناة السويس وبذخ الحكام، وكذلك سيطرة الأجانب على أكبر وأهم الشركات الصناعية المساهمة[١].

- ومن ثم فإن التهميش الاقتصادى للمصريين الذى كان سبباً من أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو بتأميم المؤسسات الاقتصادية الأجنبية وإعادتها إلى البلاد، كان هو ذات السبب الذى دعا طلعت حرب وحفز رغبته فى إنشاء بنك وطنى بأموال المصريين الخالصة لتحفيز إرادتهم نحو إدارة وتملك مواردهم واقتصادهم.

المحور الثاني: تحويل تنموى للاقتصاد القومى من الاستثمار الزراعى إلى الاستثمار الصناعى وإثبات القدرات العقلية للإنسان المصرى.

وذلك بدراسة مراحل التاريخ الاقتصادى المصرى ومقارنتها بالظروف السائدة فيها لتحديد مدى تحقيقها للنمو الاقتصادى المرغوب فيه، والدعوة إلى

---

(١) د عبد السلام عبد الحليم عامر المرجع السابق ص ١٢، ١٣.

إقامة صناعات متصلة بالإنتاج الزراعى المصرى كصناعة السماد والفوسفات والأسمنت وغيرها.

كذلك دعا طلعت حرب إلى التخطيط للنمو الاقتصادى فى الأجل القصير والطويل بما يتطلبه ذلك من تقدير صادق وعملي وواقعي لموارد البلاد الطبيعية وطرق استغلالها وطرق الإنتاج فى مختلف القطاعات وحجم الاستثمارات والقيمة لكل قطاع[1]، إلى غير ذلك من التقديرات التى تحتاج إليها عناصر صياغة التخطيط.

المحور الثالث: الرؤية التنموية: كان هدف البنك هو تحفيز البعد التنموى الاقتصادى للشعب المصري، وإبعاده عن دائرة الاكتناز إلى دائرة المشاركة التنموية، وذلك باعتبار البنك همزة وصل بين المصريين وقطاعات النشاط الاقتصادى بحيث يكون البنك مخزناً للمدخرات الوطنية ثم يقوم البنك بتوظيفها فى استثمارات اقتصادية فى المجالات المختلفة، وخاصة فى المجال الصناعي، وقد نجح طلعت حرب فى ذلك إلى حد كبير، وفى هذا الصدد فإن بنك مصر نجح فى بناء سياسة تمويلية بنقل المدخرات إلى مجالات الإنتاج ليخلق ما يسمى بالتكامل الإنتاجى التمويلي، ولعل من أهم الإنجازات التى حققها بنك مصر فى مجال التنمية الصناعية إنشاء مطبعة مصر عام ١٩٢٢ بعد إنشاء البنك باثنين وعشرين شهراً والشركة المصرية لتجارة وحلج الأقطان التى تعتبر أولى لبنات الصناعة القطنية فى مصر.

- وتدرج فى إنشاء هذه الشركات حتى بلغت ٢٣ شركة عام ١٩٤٠، وبذلك تمكن طلعت حرب بواسطة بنك مصر من التحول التدريجي بالاقتصاد المصرى من اقتصاد المحصول الواحد إلى اقتصاد الإنتاج القائم على مفهوم التكامل الصناعى[2].

---

(٢) محمد نبيل إبراهيم المرجع السابق ص ٨.

(١) محمد نبيل المرجع السابق ص ١٣

ويمكن النظر الى تجربة طلعت حرت على اساس انها ساهمت الى حد كبير فى بلورة بدايات أسس ومكونات هوية وطنية إقتصادية ساهمت فى دعم مشروع الاستقلال الوطنى فى شقة الاقتصادى غير أن إتساع الهوة الطبقية وتدنى الاوضاع الاجتماعية وغياب الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة كان له اكبر الاثر فى غياب حد ادنى من التضامن الاجتماعى . وإن لم يؤد ذلك الى صراع طبقى او صدام إجتماعى نظرا للطبيعة التسامحية للمجتمع المصرى . كل ذلك جعل هذه الهوية الجنينية غير قادرة على الصمود بنديه فى مواجهة الهيمنة الاقتصادية الأجنبية الأمر الذى عجل بقيام ثورة يوليو ٥٢ .

المطلب الثانى

هوية مصر الاقتصادية بعد ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠

ورث جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو مجتمعا تتنازعةوتتحكم فيه طبقتان طبقة الاقطاع فى الريف المصرى . والطبقة الرأسمالية الصناعية التى بدأ نجمها يصعد فى رحاب الحياة الإقتصادية بل. أن من المفكرين من يرجع أسباب ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ بصفة جوهرية إلى الصراع الطبقى المحتدم بين الرأسمالية والاقطاع.

- وكانت الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى ترزح تحت نير مظاهر الضعف المجتمعى والتى جسدتها الثورة فى المرض والفقر والجهل وهو تجسيد به كثيرا من الصحة فالخدمات الصحية فى معظم ارجاء البلاد باستثناء المدن الكبرى كانت متدنيه أو معدومة. وضعف القوة الشرائية لدى شرائح كبرى من المواطنين كانت أمر عاديا. وأما الخدمات التعليمية فإنه للحقيقة يذكر أن مجانية التعليم بدأت تجد طريقها إلى النور على الأقل كطرح فكرى تؤيده الدولة فى عهد طه حسين عندما كان

وزيرا للمعارف. والخلاصة أن المجتمع المصرى قبل ١٩٥٢ كان محكوما بنظام طبقى من افراز الواقع سواء تمثل فى احتلال اجنبى امتص ثروات البلاد أو آليات السوق التى افرزت طبقة راسمالية واقطاعية. ومن ثم كان رد الفعل الثورى الذى تجسد فى صورة قرارات ذات صبغة ايدولوجية اشتراكية تميل إلى استيلاء الدولةعلى سائر المقدرات الاقتصادية للبلاد وتنحيه الأجانب عن إدارة شان الاقتصاد الوطنى وتستبعد حتى القطاع الخاص الوطنى من المشاركة فى العملية التنموية وكان من اثر هذه الفلسفة الاشتراكية الحاكمة للنظام الإقتصادى المصرى صدور إجراءات التأميم والتوسع فى إنشاء وحدات القطاع العام ـ وإيضا تحويل مسار اهتمام اقتصاد الدولة إلى الناحية الإجتماعية ـ وسوف نتناول الاتجاه الاشتركى فى مصر خلال الصفحات التاليةمن خلال النقاط الآتية:

أولاً: نبذة عن فلسفة النظام الإشتراكى:

ثانياً: مبررات الأخذ بالمنهج الإشتراكى وهل كان يمثل قناعة ايدولوجية:

ثالثا: تطور الفكر الإشتراكى للثورة.

رابعاً: خصائص النظام الإقتصادى المصرى.

أولاً: نبذة عن فلسفة النظام الإشتراكى

نظرا لأن ثورة ٢٣ يوليو طبقت المنهج الإشتراكى كخيار تنموى فأنه يبدو من الأهمية قبل الخوص فى تجربة الاشتراكية فى مصر العرض بايجاز شديد للفلسفة الاشتراكية كنظام اقتصادى وبصفة خاصة رأى كل من ماركس وروستو فيها. ذلك أن جمال عبد الناصر ذكر أكثر من مرة أن الاشتراكية العربية التى اخذبها تختلف عن الاشتراكية العلمية اللينينية لان الاشتراكية العربية تعترف بالدين وتعتبره مفرد جوهرى من مفردات الهوية الوطنية والقومية فى حين تنكره الإشتراكية العلمية ومن ناحية أخرى فان رصد التجربة الاشتراكية فى مصر يلحظ أن الدولة بدأت بتنمية قطاعية وهى قطاع التصنيع كأساس للانطلاق نحو النضج الإقتصادى لتحقيق الكفاية والعدل وهو ذات المنهج الذى نادى به روستو المفكر الإقتصادى المعروف لذلك لزم التنوية بافكار كل من روستو وماركس بشأن الفلسفة الإشتراكية.

النظام الاشتراكى

النظام الاشتراكى باعتبارة نقيضا للنظام الراسمالى أومقابلا له ارتبط تاريخياً باسم كارل مارس وأن لم يكن هو الوحيد الذى نادى به ذلك ان من دعاة هذا المذهب وما يتماثل ويتقارب معه من اتجاهات فلسفية تسمى احيانا بالمذاهب الاجتماعية. روستو وتوينبى وكينز ـ وتوماس مور وغيرهم من دعاه الاصلاح والثورات لاقامة مجتمع يتسم بالعدالة والمثالية ـ ونظراً لأننا نرغب فحسب فى القاء الضوء على مظاهر وسمات الاطار الفلسفى للاشتراكية باعتبارها فى وقت من الاوقات شهدت تطبيقا

على نحو معين وبضوابط معينة في بلدنا مصر. ويمكن في هذا الصدد الاشارة إلى هذه الخصائص والمظاهر للاشتراكية وفي هذا الاطار فاننا نستدعي فلسفة اثنين من اقطاب المدرسة الاشتراكية لكل منهما اتجاهه وكل منهما يقدم تفسيرا للتاريخ يبرر الخيار الاشتراكي. الاول روستو المفكر الاقتصادي المعروف الذي قسم مراحل التطور المجتمعي الى خمس مراحل تبدأ بمرحلة المجتمع التقليدي والتي تمثل مرحلة التخلف في معظم المجالات لاسيما في مجالي العلم والفن مما يضع سقفا للتقدم الانتاجي. حيث يكون النمط الزراعي هو نمط الاستغلال الرئيسي الذي يغلب على الحياة الاقتصادية ويصبغها بالطابع الزراعي وما يتفرع عن ذلك من تباين مجتمعي صارخ الى طبقتين الاولى هي الاقطاع والثانية هي اقنان الارض - ويتفرع عن هذا التباين صراع طبقي يهدف إلى تحطيم النموذج الانتاجي الذي نشأ عنه هاتين الطبقتين وغالبا مايحسم هذا الصراع بثورات تحطم التقاليد الحاكمة للهيكل الانتاجي.

- وثاني المراحل هي مرحلة الانطلاق - وفي هذه المرحلة يتبلور الاطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة - واهم ما يميز هذه المرحلة تعبئة موارد الدولة وقيام اجهزة قوية لتعبئة المدخرات وزيادة معدلها من جهة ومحاولة احداث تباطؤ في معدلات نمو السكان من جهة أخرى حتى لاتقضي الزيادة السكانيةعلى أي نتائج قد تحدثها زيادة الاستثمار في رفع الدخول الحقيقية للافراد - و تتطلب مرحلة الانطلاق اعداد خطة قومية شاملة للقيام باستثمارات ضخمة على نطاق واسع. ويرى الأستاذ روستو أنه يجدر في هذه الفترة تنمية قطاع رئيسي معين ويحسن أن يكون قطاع الصناعة باعتباره أكبرها امكانية للنمو السريع على أن يعاد استثمار نسبة كبيرة من الارباح التي تتحقق في هذا القطاع في التصنيع من جديد. وإذا ما تعذر تنمية قطاع معين للتصدير فانه يجدر بالدولة الاسراع في تنمية أنتاج مجموعة كبيرة متنوعة من السلع الاستهلاكية التي كانت

تستورد من الخارج من قبل ومن ثم يتوافر فائض فى العملات الأجنبية يوجه ناحية استيراد الآلات اللازمة للتصنيع[1].

ـ وثالث المراحل. مرحلة النضوج وهى عادة ما تاتى بعد ستين عاما تكون خلالها الدولة قد تغلغلت فيها دعائم التقدم الفنى وسرت فيها موجة التقدم الى اعماق بعيدة- كما تستقر خلال هذه المرحلة الاوضاع الاجتماعية والسياسية وترتفع مستويات الاجور ولاسيما للتقنيين وترتفع نسبة العمال الفنيين وتقوى النقابات المهنية والعمالية وتتمكن من تحقيق بعض المصالح المادية والاجتماعية لاعضائها ولكن القوة تستتب فى ايدى المسيطرين على راس المال والخبرة الصناعية والفنية وخلال هذه المرحلة ترتفع مستويات الرفاهية للمواطنين ويتوسع فى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة وشبه المعمرة وتعمل على ايجاد نظم للتأمين الاجتماعى وانقاص ساعات العمل ورفع مستويات الدخول الحقيقية وتنطلق الدولة من هذه المرحلة الى المرحلة الاخيرة للاقتصاد الرأسمالى وهى مرحلة الرخاء الاستهلاكى وهى مرحلة تتميز بارتقاء المستويات الاستهلاكية ومستويات التعليم والرفاهية الإجتماعية [2]ويبدو أن فكر روستو يميل إلى الواقعية التى تستبعد الصراع الطبقى باعتباره ليس حتميا فى مجال تطور الدول وانما امام الدول خيارات تنموية قادرة على اقامة قاعدة من التفاهم المجتمعى المشترك الذى يجعل الرفاهية تنعكس على المجتمع.

أما النموذج الآخر والنقيض هو النموذج الماركسى للاشتراكية وهو يقدم بناء نظريا وطرحاً فكرياً يعتمد على التنبؤ بالمستقبل والتطور

---

(١) أ. د محمد طه بدوى أ.د عبد المنعم فوزى «الاشتراكية بين الفكر والتطبيق» ط٢ ١٩٦٩ ص ٢٢.

(٢) أ. د محمد طه بدوى أ.د عبد المنعم فوزى المرجع السابق ص ٢٢.

الاجتماعى على اساس أن نمو قوى الانتاج وتعارضه مع علاقات الانتاج الاجتماعية هو الذى يؤدى الى اشتداد الصراع ونشوب الحرب بين الطبقة البرجوازية والطبقة الكادحة مما يسفر عن تطور المجتمع تطورا ثوريا وتقدم النظرية الماركسية على هذا الاساس نقدها للنظرية الراسمالية بان الاقتصاد الراسمالى يكتنفه الصراع بين طبقة الراسمالية (البرجوازية) التى تملك أدوات الانتاج وبين طبقة العمال (البروليتاريا) والذين لايملكون شيئا سوى قوة العمل التى يقدمونها مقابل ما يحصلون عليه من اجر فحالة الطبقة العاملة تزداد سوءاً نتيجة استغلال طبقة الراسمالية لهم واستيلائهم على ما اسماه ماركس القيمة المضافة والتى هى من حق العمال ومن ثم ينشب الصراع ويشتد بين العمال والراسماليين ويؤدى هذا الصراع إلى البطالة والأزمات مما يعصف بالنظام الراسمالى ويحل محله النظام الاشتراكى ثم النظام الشيوعى حيث تصبح ادوات الانتاج ملكا للمجتمع ويرى ماركس أن مرحلة الشيوعية لن تعرف المتناقضات حيث لن يكون هناك نظام طبقى أو طبقة مستغلة ولن تكون هناك حاجة للسلطة[١].

ـ وربما كان الفكر الماركسى مفيدا فى تفهم القوى الدافعة للتطور ويقدم تحليلا للعلاقة بين الاقتصاد والتطور الانسانى وبذلك تصبح الملكية هى محور وجوهر الصراع الطبقى ـ إلا أنه قد بدا بالتجربة العملية ان ابعاد الفرد عن مباشرة الملكية ووضعها فى صورة جماعية ليست الاصورة مثالية اذ القائمين على الملكية الجماعية هم الذين يقومون على شأنها ويوجهونها فى النهاية لخدمة اغراضهم الذاتية ودعم توجهاتهم السياسية

---

(١) أ.د محمد طه بدوى أ. د عبد المنعم فوزى المرجع السابق ص ٢٠.

والسلطوية وأن عزل الفرد عن الملكية يجعله مهمشا ويفقده الاهتمام بالحركية الحياتية ويعزله عن قضايا مجتمعة ويفقده الدافع نحو الانتماء إلى الجماعة اضف إلى ذلك أن تطبيق الفكر الماركسى فى الواقع العملى لم يؤد إلى قيام الطبقة الكادحة (البروليتاريا)[١] بتولى الحكم وإنما تولت السلطة فعلا الصفوة الممتازة التى حلت فى التطبيق العملى محل دكتاتورية العمال الكادحة بل أن ماركس الذى اطلق على نظامه دكتاتورية الطبقة الكادحة كان يرى أن دور العمال الكادحين لم يأت بعد لانهم كما يقول جهلة وغير مدربين وليسوا اكفاء للقيام باعباء الدكتاتورية الحكومية فقد اثرت على نفوسهم تلك القرون الطويلة التى رزحوا اثناءها تحت نير الراسمالية وعلى ذلك ليس من المعقول أن يوكل إليهم الحكم فى هذه الفترة بل تتولى عنهم هذه المهمة صفوة من جماعة البلشفيك- كما أن ماركس قال ذات مرة مخاطبا العمال عليكم أن تجتازوا خمس عشرة سنة أو عشر ين أو خمسين سنة من حروب اهلية ومعارك فى النطاق العالمى لا لتغيروا العلاقات القائمة فحسب بل لتغيروا انفسكم كذلك ولتصبحوا اكفاء للسيادة السياسية[٢] ايضا فإن لينين[٣]. لم ير فى العمال جدارة الحكم وحصر الحكم والادارة فى الصفوة الممتازة الممثلة فى كوادر الحزب الشيوعى واعتبر ستالين فى كتابة اسس اللينينية الحزب الشيوعى هو القائد الاساسى فى نطاق دكتاتورية البروليتاريا[٤]. والحقيقة أن انهيارالنظم الشيوعيه فى الكتلة الشرقية فى

---

(١) البرولتياريا كلمة لاتينية قديمة تعنى الطبقة التى لاتملك شيئاً.

(٢) أ.د عبد الحميد البطريق التيارات السياسية العاصرة ١٨١٥- ١٩٧٠ دار الفكر العربى ١٩٩٦- ص ٢٦٦.

(٣) اسمه الحقيقى فلاديمير يوليانوف.

(٤) أ.د عبد الحميد البطريق المرجع السابق ص ٢٦٧.

بداية التسعينات وأيضا التعديلات التى طرأت على النظام الراسمالى من نمو لنقوذ نقابات العمال وتوفير مساحات واسعة من الضمانات الاجتماعية والصحية للعمال ومع الثورة المعارفية والمعلوماتية الكونية التى احالت العالم إلى قرية صغيرة. أدى إلى أنتهاء عهد الايدولوجيات الجامدة وحلت محلها الايدلوجية الانسانية ـ التى تعنى بالانسان بالدرجة الاولى باعتباره هدفا للتنمية وتعالت صيحات وفكر التنمية المتواصلة وحماية البيئة باعتبار أن ذلك يمثل جزءاً اصيلا من حقوق الانسان بل أن حماية البيئة وما صحب تلوثها من اضرار لحقت بالانسانية دون تفريق بين دول وأخرى هذه الاضرار والاخطار البيئية كونت جزءاً جوهريا من الايدولوجية الانسانية وتحديا استلزم تكاتف الجهود البشرية وهو تعاون وتكاتف استتبع تنحية الايدولوجيات الجامدة جانبا والنظر فى نظام اقتصادى عالمى يقوم على التضامنية الانسانية وهو أن كان لازال فى طى التكوين فى اطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الا أن بعض مظاهره بدت من خلال اتفاقية الجات التى ابرزت مفهوم الشفافية فى العلاقات التجارية الدولية– وكذا حجمت من الحدود الجفرافية كعائق فى سبيل تحرير التجارة الدولية التى اشتملت لاول مرة على تجارة الخدمات.

وتحرير التجارة الدولية وان كان فى المستقبل المنظور يمثل ضغطا وعبئا على الصناعة الوطنية فى الدول النامية رغم فترة السماح التى اعطيت لها والتى تراوحت بين خمس وعشر سنوات الا انها على المدى البعيد ستكون إطاراً يضمن نقل الخبرات والادوات والمعارف التكنولوجية بما يمكن من تحقيق التنمية المامولة بهذه الدول . وبالتالى لايمكن النظر إلى انهيار الشيوعية فى الكتلة

الشـرقيـة علـى انهـا انتصـار للفكر الراسمـالى لان هذا الانهيار أن كان قـد القى ظلالا مـن الشـك حـول دقـة البناء النظرى للفكر الماركس والشـك فى صـلاحيتـه لبنـاء التنمـية الانسـانيـة الا أنه على الجـانب الآخر لايعنـى ابـدا أن ذلك شـهادة بحسـن اداء الفكـر الراسمـالى إذ أن الراسـمالية التـى ثبتت اقدامها هـى التـى طـورت مـن هياكلهـا وصـارت اقـرب إلى الإيدولوجيـات الانسـانيـة التـضـامنية منهـا إلى الرأسـمالية الاحتكارية المستغلة فضلا عن ذلك فإن انهيار الماركسية فى العـالم يعـد بما لا يدع مجـالا للشك فى جـانب منه جزء من لعبـه الامم[1].

---

(١) يرى البعض أن فشـل تطبيق نظرية ديكتاتورية البروليتاريا لايلغى حقيقة التحليل الماركس للدولة البرجوازية وكونها فى جوهرها ديكتاتورية الطبقة الراسمالية التى يجب التخلص منها لتحقيق الاشـتراكيـة ويستطرد هذا الاتجاه بأن الدرس المستفـاد من هذا الفـشل هو أن الاشتراكية دون ديمقراطية لايمكن أن تكون اشتراكية حقيقية. وأنه يجب تثبيت جميع الحقوق الديمقراطية التى انتزعتها الجماهير من البرجوازية اثناء حكمها بل وتوسيع هذه الحقوق إلى اقصى حد لضمان مشاركة الجماهير فى اللعبة الساسية ومنع تسلط أى فئة بيراقراطية على جهاز الدولة. ويؤكد هذا الاتجاه الفكرى أن انهيار وفشل الاشتراكية لايعنى نجاحا للنموذج النقيض (الراسمالى) بدليل فوز الاحزاب الشيوعية فى الانتخابات فى دول اشتراكية سابقة مثل بولند ليتوانيا والمجر بعد تعديلها بالفكر الاشتراكى الدمقراطى- صلاح العربى- الماركسية واللينينية والثورة فى المجتمع المعاصر) محله القاهرة العدد ١٥٦ نوفمبر ١٩٩٥ صـ ٣٩-٤١.

- والحقيقة أن الناخبين فى الدول التى أشار إليها أ. صلاح العربى اعطت اصواتها إلى الحزب الذى له ايدولوجية افضل ما تسمى الايدولوجية الانسانية بعد أن فشل النموذج الاشتراكى وتسبب النموذج الرأسمالى الذى تحولت إليه فجأة ودون اعداد المجتمع لذلك التحول فى الفوضى والفقر واهدار الطاقات ومن ثم لجأت تلك الشعوب إلى خيار ثالث هو الخيار الذى يجمع بين الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية والتضامنية الاجتماعية أو ما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية.

ثانيا: مبررات الأخذ بالنهج الاشتراكى

لم يكن اللجوء إلى الخيار الاشتراكى كأسلوب لمعالجة المشكلة الاقتصادية وبناء قاعدة التنمية خياراً أيدولوچيا، وإنما كان يمثل خيار الضرورة الذى دفع عبد الناصر إلى الأخذ به بسبب ظروف دولية وأخرى محلية على النحوالآتى[1]:

١ ـ الظروف الدولية:

كان العداء الذى تبدى لثورة ٢٣ يوليو من المعسكر الغربى ومن الدول التى تسير فى فلكه، والذى تجسد فيما يشبه المقاطعة الاقتصادية لمصر فى الخمسينات ومن مظاهرة امتناع الغرب والمؤسسات الدولية عن تمويل المشروعات التنموية المصرية الضخمة مثل بناء السد العالى وكذلك الامتناع عن امداد مصر بالأسلحة التي تكفل لها بناء جيش قوي. هو ما دفع جمال عبد الناصر إلى اللجوء إلى المعسكر الاشتراكى طالباً العون فى وقت كان الصراع الأيدولوچى على المستوى الدولى فى أوج شدته مما يسمى وقتها بالحرب الباردة. وكانت صفقة الأسلحة التشيكية وتكون حركة عدم الأنحياز والتى تمخضت عن مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥. فى ذات الوقت كان جمال عبد الناصر اضطر إلى تأميم شركة قناة السويس كرد فعل طبيعى حيال الحصار الاقتصادى الذى فرضته فرنسا وانجلترا على مصر ومن ثم كان العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ مؤشراً على عمق التباعد المصرى عن الغرب وأيضاً مؤشراً على عمق الكراهة التى يكنها الغرب لمصر عبد الناصر وتؤكد تصادم المصالح المصرية الناصرية مع المعسكر الغربى الظالم.

وفى ذات الوقت كانت ظروف علاقات مصر الدولية التى أدت إلى تقارب شديد فى العلاقات المصرية مع الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى والذى تجسد فى إعانته لمصر فى مظاهر عدة أهمها الدور السوفيتى فى انهاء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ثم المساعدة السوفيتية فى

---

(١) كان الحصار الاقتصادى الذى فرضته فرنسا وانجلترا على مصر دافعاً لاتخاذ اجراءات تمصير وتأميم الممتلكات الأجنبية . حتى لا تلين إرادة مصرأمام العنت والاستعلاء والغطرسة الغربية آنذاك.

بناء السد العالى ـ وأخيراً وليس آخراً المساعدة في تسليح الجيش المصرى وإعداد كوادره. كل ذلك أدى إلى أن يرى ناصر فى الخيار الاشتراكى للتنمية خياراً وحيداً لا سيما وأن الصراع الأيدولوچى الدولى جعل المعونة الدولية للدول النامية مشروطة بالخيار الأيدولوچى .

٢ ـ على المستوى المحلى:

كانت ثورة ٢٣ يوليو ـ فى سياق الرصد الأمين للحياة السياسية وتداعياتها قبل ١٩٥٢ تمثل التطور الحتمى لظروف دولة حديثة الاستغلال انهكتها الصراعات الحزبية وعدم الاستقرار السياسى وعدم اكتمال هياكل الدولة الحديثة فيها ـ إلى جانب ذلك كانت الطبقية المدنية المقننة التى تخل بمبدأ المساواة فى التمتع بالخدمات العامة وتقلد الوظائف العامة عائقاً حيال ولاء المطحونين للنظام الاقتصادى الحرمما أدى إلى شعور عارم بالارتياح لقيام الثورة. ولم يكن غريباً أن تبدأ ثورة ٢٣ يوليو عهدها بإصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بتقييد الملكية الزراعية ووضع سقف لها ذلك إن الاحاسيس الطبقية والفوارق المادية كانت فى الريف المصرى وبين الفلاحين وطبقة الملاك أكثر وأشد وكان القطاع السكانى الزراعى يكون الغالبية الساحقة من السكان الذين كانت الثورة تنشد ودهم ولذلك كان يتعين تحديد الملكية الزراعية.. وهو من القوانين المقيدة للملكية الخاصة وهو أيضا من مظاهر الاشتراكية التى بدأت مع قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى جانب توزيع المساحات الزائدة على صغار الفلاحين ارضاء لهم. وفى ذات الوقت محاولة لارساء الإحساس بالعدالة باعتبارها مظهر وأساس العهد الجديد.

وهكذا كان لجوء الدولة إلى الخيار الاشتراكى وليد هذه العوامل ولم يكن على الأطلاق وليد التزام قيمى انتقائى لهذه الايدولوچيا. إذ الثابت تاريخياً أن عبد الناصر اقتبس من المذهب الاشتراكى بالقدر الذى لا يتنافى مع القيم الثابتة للهوية الوطنية واخصها الدين الذى اعتبره جمال عبد الناصر قيمة ثابتة. بل أن عبد الناصر لم يأخذ من الاشتراكية إلا ما يخدم به علاقته بالكتلة الشرقية من ناحية ومن ناحية أخرى ما يؤدى إلى ارضاء الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع ويكسب ولاءها للثورة.

ثالثاً: تطور الفكر الاشتراكى للثورة

بدأت حكومة الثورة فى صياغة الاطار الفكرى للنظام الاقتصادى والاجتماعى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦[١] فى صورة مفاهيم أربعة هى المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات- وهى مفاهيم تعكس مبادىء الثورة السنة وربما كان آهم هذه المفاهيم هى العدالة الإجتماعية والتى اتخذت الثورة عن إجراءات لوضعها موضع التطبيق منها إيجاد التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص واستخدام راس المال الخاص لخدمة الاقتصاد الوطنى وتشجيع الشركات المساهمة وتوسيع قاعدة التأمينات الإجتماعية والتخطيط القائمة على نظام الاولويات وقوانين العمال والنص على العدالة الإجتماعية فى الدستور[٢].

---

(١) فى كتاب الإقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر- وفى بحثه الهام الوارد الكتاب والخاص بالاطار السياسى لقضية توزيع الدخل فى مصر يقول د. على الدين هلال المفكر العربى الكبير أن جمال عبد الناصر والضباط الاحرار كانت لديهم ايدولوجية كامنة أو مستترة ويوضح ذلك بان جمال عبد الناصر فى كثير من افكاره يمكن أن يخرجها فى شكل جنينى فى خطبه خلال السنوات الاولى للثورة والمتتبع لناصر كان يلاحظ خطاً تراكمياً للافكار والمفاهيم يتطور ويفصح عن ذاته مع ازدياد خبرة عبد الناصر فى الحكم الممارسة العملية ويضيف د. هلال موضحاً رؤيته بان دراسة التطور الايديولوجى للنظام لايمكن أن يتم من ضراع لان هذا التطور لاى قيادة سياسية ليس عملية عقلية وحسب بل يجب فهمه فى الاطار الاوسع لبناء نظام سياسى جديد- وان التطور الايديولوجى لرجال الثورة ارتبط بشكل نظام الحكم الذى اتسم بغياب المنافسة السياسية وإقامة تنظيم سياسى واحد ومحدودية المشاركة السياسية ومركزية السلطة والادارة وغلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعة وعموما عدم التوازن بين السياسة والادارة ويضيف د. على الدين هلال بعداً آخر فى بيان التطور الايديولوجى للثورة بان ارتبط سياسة مصر الخارجية وتطور علاقاتها بالدول الاخرى.

فيما يرى اتجاه آخر أن الضباط الاحرار ومنهم جمال عبد الناصر لم يكونوا ملتزمين بايدولوجية محددة أو بمذهب اجتماعى بعينه وأنهم اتبعوا منهجاً ذرائعيا وكان جمال عبد الناصر فى الخمسينات يشير إلى الصفة التجريبية لسياسته وعدم رغبته بالالتزام بعقيدة اجتماعية جامدة د. على الدين هلال الاقتصاد والسياسى وتوزيع فى الدخل ص ٧٥.

(٢) فيما يرى اتجاه ثالث أن نظام حكم عبد الناصر أشبه بالسلفية الاسلامية. د. حسن حنفى أثر العامل الدينى على توزيع الدخل القومى فى مصر ص١٥٦.

ـ أما المساواه فانها ذات طابع أخلاقى إنسانى تتسم بالعمومية مثلها مثل تكافؤ الفرص– وهى تعنى تارة المساواة المدنية بمعنى المساواه فى الحقوق والواجبات عند تماثل المراكز القانونية. والمساواة الطبيعية وهى المساواه فى الخلق– وتحقق تكافؤ الفرص فى الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية أى فى توزيع الدخل رالتعليم والعمل السياسى.

والخلاصة : إن حكومة الثورة حتى عام ١٩٥٦ كانت تؤيد الحرية الاقتصادية كأساس اقتصادى للبلاد باستثناء قانون الاصلاح الزراعى الذى كان يعد ضرورة اجتماعية اصلاحية فى ذلك الوقت. وبعد الحصار الاقتصادى الذى فرض على مصر. وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر بدأت مصر تتخذ اجراءات تمصير الاقتصاد الوطنى ثم اجراءات التزميم.

ـ وقد بدأت الثورة فى صياغة منهجها الاشتراكى على (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية وهكذا كان الخيار الاشتراكى مركباً من مفاهيم ثلاثية فالاشتراكية تحرر الفرد من الاستغلال وبدونها لن يكون هناك ديمقراطية – وبدون الديمقراطية اى اشتراك الفرد فى توجيه شئون الحياة لن تكون هناك اشتراكية. أما التعاون فإنه يعنى الاستقرار السياسى القائم على العدالة الاجتماعية والتكامل والحب ـ وتم تعريف الاشتراكية عن طريق سيطرة الدولة على الملكية الخاصة والعامة.

ثم تطور الاطار الفكرى للنظام الاقتصادى والاجتماعى إلى الاشتراكية العربية وبقى هذا المفهوم سائدا خلال الفترة من ١٩٦١ حتى

- والاشتراكية العربية جاءت كمفهوم اخلاقى وكعقيدة ايدولوجية للبلاد لضمان استقرار البلاد بعد الانفصال السورى- وكان من اركانها ومظاهرها التأميم وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج عن طريق القطاع العام وتحديد سقف للملكية الزراعية بخمسين فدانا بقانون الاصلاح الزراعي الصادر سنة ١٩٦٩ والضرائب التصاعدية - وتحديد حد أقصى للأجور.

- وقد اعطى عبد الناصر الاشتراكية العربية بعدا دينيا عندما قال ان الاشتراكية العربية تتميز بعدة صفات منها الايمان بالله على عكس الماركسية اللينية كما قال عبد الناصر ان الاسلام هو دين غالبية العرب وضع المبادئ العامة للتعاون الانسانى وبالتالى فلم تكن هناك حاجة لمبادئ جديدة شيوعية أو غيرها[١]. وسوف نتناول اهم مظاهر الاطار الفكرى للاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠.

(١) أ . د حسن حنفى المرجع السابق ص ١٥٧.

رابعا : خصائص النظام الاقتصادي المصري في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠

١ ـ التمصير

بعد تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ قامت فرنسا وانجلترا الى حصار مصر اقتصاديا بان قامت بتجميد الأرصدة النقدية لمصر .

– وقامت فروع البنوك الأجنبية فى الداخل بالتلاعب فى مقدرات الاقتصاد القومى حيث امتنعت عن تمويل محصول القطن وايضا امتنعت عن تمويل الصناعة والتجارة – وتم الايعاز الى بعض الدول الغربية لاتخاذ اجراءات معوقة لحركة التجارة الدولية لمصر – كما عمدت فروع وتوكيلات هيئات التأمين الأجنبية الى رفع اسعار التأمين البحرى ورفضت تأمين الشحنات والبواخر التى تعبر قناة السويس أو ترسو فى الموانيء المصرية بقصد اشاعة الذعر والاقلال من الثقة فى نفوس اصحاب الأعمال وكذا سحب المرشدين الاجانب من العمل فى القناة كمحاولة لعرقلة جهود الهيئة القائمة بادارة المرفق .

– وقد اتخذت حكومة الثورة عدة اجراءات عاجلة وسريعة لمواجهة هذا الحصار بان واجهت تجميد فرنسا وانجلترا الأرصدة النقدية بان عُدل نظام الدفع مع بعض الدول بحيث امكن الاستغناء عن التعامل بالاسترلينى كما استخدمت الحكومة حقها في شراء ٣٠ مليونا من الدولارات من صندوق النقد الدولى لمواجهة المدفوعات الجارية بالاضافة الى اقبال بعض الدول الصديقة على التعامل بالجنيه المصرى مما ادى الى ارتفاع قيمته فى اسواق النقد الحرة[١].

---

(١) أ.د. محمد طه بدوى ، أ.د. عبد المنعم فوزى المرجع السابق ص ١٨٢.

ـ وكذا قامت الحكومة بتدبير احتياجات التمويل المحلى وذلك نتيجة الجهود الكبيرة التى بذلتها البنوك المصرية والمعونة المحمودة التى قدمتها البنوك العربية وفروعها فى الداخل – وبذلك يسرت الحكومة عملية التمويل بالتعاون مع البنك المركزى فمنحت التسهيلات الائتمانية للبنوك وعملت على توجيهها وبث روح الثقة فيها تشجيعا لها على التوسع فى عملية التمويل كما تولت فى بعض الاحيان عملية التمويل المباشر اما من اموالها أو اموال الهيئات العامة كصناديق التأمين والادخار. وكذا عملت الحكومة على توفير السلع الرئيسية اللازمة للاستهلاك والانتاج المحلى بتنويع سياسة الواردات والصادرات وفتح الاسواق الجديدة وتنفيذا لذلك تم التعاقد مع روسيا لتوريد القمح اللازم بالعمله المصرية مقابل صادرات محلية كما نشطت حركة التبادل التجارى مع الصين والدول العربية[1].

ـ كما قامت الحكومة تجاه هيئات التأمين الاجنبية بعقد اتفاقات تأمينية مع هيئات اعادة التأمين الرئيسية بسويسرا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وروسيا ثم قامت بتأسيس الشركة المصرية لاعادة التأمين[2].

ـ ثم جاء العدوان الثلاثى على البلاد وكرد فعل لهذا العدوان وايضا للحصار الاقتصادى قامت حكومة الثورة باجراءات تمصير الاقتصاد الوطنى وبدأت تلك الاجراءات فى الأول من نوفمبر ١٩٥٦ بصدور الاوامر العسكرية بفرض الحراسة على أموال رعايا الدول المعتديه للتحفظ

---

(١) أ.د. محمد طه بدوى د. عبد المنعم فوزي ، المرجع السابق ص ١٨٤.
(٢) المرجع السابق ص ١٨٤.

عليها ـ ثم كانت قرارات تأميم المشروعات الاقتصادية الاجنبية مثل البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية[1].... وهو يعنى ان يصبح رأس المال مملوكا للمصريين وحدهم فتصبح الاسهم اسميه للمصريين وتصبح الادارة الفعلية فى كافة مستوياتها مصرية وهو فى حقيقته تأميم فى احدى مراحله حيث يؤول المشروع بداية للدولة فتكون هى المالكة للاسهم.

٢ ـ التأميم

يعد التأميم أحد أهم الملامح القانونية التى صاحب النظام الاقتصادى المصرى فى الحقبة الناصرية ابتغاء تمصير الاقتصاد الوطنى. والتأميم كفكرة قانونية يعنى انتقال المشروع الاقتصادى من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة على أن يبقى محتفظاً بنظامه القانونى وذمته المالية من أصول وخصوم وبمعنى آخر فإن ملكية الدولة للمشروع المؤم لا ينفى استقلاله بنظام قانونى وشخصية قانونية عن الدولة.

ويمكن النظر إلى التأميم فى العهد الناصرى من الزوايا الآتية:

أولاً : إن التأميم والتمصير كان بغرض إنهاء الهيمنة الأجنبية الاقتصادية على الاقتصاد المصرى ومقدرات الشعب المصرى.

ذلك أن زيادة مساحة التواجد الاقتصادى الأجنبى فى مصر فى أهم المجالات الاقتصادية حساسية وتأثيراً مثل التأمين والبنوك وتجارة الاستيراد والتصدير وغيرها من صنوف تجارة الخدمات والتى تعد موروثات وامتدادات الاستعمار العسكرى والسياسى لمصر، وبمعنى آخر استعمار بصبغة اقتصادية. وهو أمر أدى إلى السيطرة الفعلية على مقادير الشعب المصرى

---

(١) المرجع السابق ص ١٨٤.

ومحاصـرة طموحاته ورغباته فى تكوين بنى وهياكل اقتصادية وطنية قادرة على صيانة الاستقلال السياسى المنقوص الذى كانت تتمتع به البلاد عند قيام الثورة.

ولقد كان لهذه السطوة والسيطرة الأجنبية أثرها فى نفوس رجال ثورة ٢٣ يوليو فزادت نسب الحساسية الوطنية من الهيمنة الأجنبية وكان ذلك دافعاً إلى اتخاذ إجراءات التأميم للمنشآت والمشروعات الأجنبية حتى يشعر المواطن المصرى بحقيقة الاستقلال الوطنى.

وقد بدأ التأميم بخطوة رائدة لجمال عبدالناصر عندما أعلن عام ١٩٥٦ تأميم الشركة العالمية لقناة السويس لتعود لملكية الوطن. وكان نجاح مصر غير المسبوق فى إدارة قناة السويس بعقول وسواعد أبنائها ضربة قاصمة للاستعمار الذى تصور عجزاً مصرياً فى إدارة القناة فإذا به يفاجأ بقدرة مصرية غريزية قبلت تحدى الاستقلال الوطنى ونهو التبعية البغيضة لمستعمر ظل جاثماً على مقدرات التراب الوطنى فترة طويلة.

وكان هذا النجاح هو اللبنة الأولى فى بناء الاحساس بامكانية تأمين الاستقلال الاقتصادى للبلاد ودعم فرص الاكتفاء الذاتى من الاقتصاد والإدارة.

وتلا تأميم قناة السويس اتخاذ إجراءات أخرى نحو تمصير المشروعات الأجنبية.

ونستطيع التأكيد بأن التأميم كان مصحوباً بنوايا وطنية خالصة تتمثل فى استكمال حلقات الاستقلال الوطنى بنهو التبعية الاقتصادية وإقامة هياكل وبنى انتاجية وطنية قادرة على إقامة عملية تنويه متكاملة وبعث الثقة فى قدرة الحركة الثورية على إدارة شئون البلاد الاقتصادية بمنأى عن الاعتماد على الآخر الأجنبى وهو فى ذات الوقت تأكيد على الثقة فى قدرة المواطن المصرى على قيادة عملية التنمية فى بلاده وتكريس لمفهوم القدرة الوطنية على الإنجاز.

ويمكن القول بأمانة تاريخية وبضمير وطنى مستريح وفى إطار ظروف المرحلة التى صاحب عملية التأميم فى الخمسينات والستينات وتضاريس واشكالات العلاقات الدولية فى ذاك الوقت. إن التأميم أفاد حقاً فى بناء قاعدة القدرة الوطنية البشرية التى أدارت شئون الاقتصاد الوطنى فى سائر نواحيه خاصة فى المجالات التى كانت حكراً فى الأغلب الأعم على الأجانب مثل التأمين والبنوك وهدم إصراراً أجنبياً على إبعاد وتحييد دور المصريين فى إدارة شئون بلادهم الاقتصادية واستبعاد العقل المصرى من الدخول فى دائرة صناعة القرار الاقتصادى والإبقاء عليه فى منطقةهامشية حتى تستمر الهيمنة الأجنبية على القدرات الوطنية.

ومن ثم يصبح التأكيد على أن تمصير وتأميم المشروعات الأجنبية كان حجر الزاوية فى تحفيز العقل الوطنى على الإصرار على المشاركة بل الانفراد بإدارة الشأن الذاتى الوطنى واستنهاض الروح الوطنية والقومية للشعب المصرى ليبسط سيادته على مقدراته، ويعظم من مقاومته للسيطرة والاستعلاء الاستعمارى. ويصله بجذور حضارته وتراثه ويخرج به من حيز الانغلاق الداخلى والانعزالية المفروضة بحدودها الضيقة إلى آفاق القومية العربية برحابتها الاقليمية واتساعها العقائدى بالتعاون الاقتصادى العربى ـ العربى بديلاً عن الاعتماد المستمر على المستعمر.

ورغم كل الغايات التى صاحب عمليات التأميم ورغم الفائدة الوطنية الكبرى التى لا تنكرها االحقيقة التاريخية إلا أن التأميم صاحبه بعض السلبيات التى لابد من الإشارة إليها فى إطار تقيم التجربة وهذه السلبيات هى:

أولاً : إن التأميم كان شاملاً لجميع ممتلكات الأجانب دون تمييز رغم أن بعض الأقليات الأجنبية كان لها علاقات ودية بمصر وتنبع من رابطة مخلصة للمكان والسكان فكانوا يستحقوا معاملة تتلاءم وولائهم للبلاد.

ثانياً: إن التأميم إنصب على جميع الممتلكات الأجنبية دون تمييز نوعى وهو ما أدى إلى حرمان الاقتصاد الوطنى من مشاركة رأس المال الأجنبى فى

الاستثمار وعمليات التنمية بالقدر الذى لا يتناقض مع هدف التأميم فى دعم الاستقلال الوطنى.

ثالثاً: إن التأميم صحبه عدة قوانين حظرت بصورة مطلقة تملك الأجانب للعقارات والمساكن فى مصر وهو أمر أدى بعمومه إلى تقليص مشاركة رأس المال الأجنبى فى التنمية العقارية فى البلاد. وقد كان من الأفضل أن يكون حظر التملك العقارى مسألة تقديرية للإدارة فى ضوء علاقات مصر الدولية ومصالحها، ومن ثمّ كان يمكن أن يكون هناك تمايز فى معاملة الأجانب بحيث يُباح لمن يساهمون فى دعم مصالح مصر فرصة تملك العقارات والمساكن.

رابعاً: إن التأميم إنصرف أيضاً إلى مشروعات القطاع الخاص المصرى.

ونعتقد جازمين أنه كان من الضرورى والحكمة ومقتضيات الصالح القومى العام العمل على إبعاد دائرة التأميم عن مشروعات القطاع الخاص الوطنى. ذلك أن هدف التأميم كان بسط السيادة المصرية على القدرات الاقتصادية الوطنية وتوجيهها نحو دعم الاستقلال الكامل للبلاد وحث المصريين على المشاركة فى التنمية. والقطاع الخاص الوطنى هو مما يدعم هذه الأهداف ولا يناهضها، ومن ثمّ يمكن من زاوية استطالة عمليات التأميم لمشروعات القطاع الخاص الوطنى، النظر للتأميم على أنه كان يمثل نهجاً من الدولة للفكر الاشتراكى وتطبيقاً له باعتبار أن النظرية الاشتراكية كانت تمثل فى بعض المراحل خياراً تاريخياً للتنمية وإدارة البلاد فى المستقبل.

وأخيراً وبصورة أكثر شمولاً يمكن القول بأن المقصود من التأميم تأمين المصالح الاستراتيجية للبلاد وإبعادها عن السيطرة الأجنبية ومنع الاحتكار وتحفيز المصريين على المشاركة الجادة والفعّالة فى بناء الاقتصاد الوطنى،ومن ثمّ فإن عملية التأميم ذاتها كان يجب أن تكون بالقدر الذى يحقق ذلك وأيضاً بالقدر الذى يخدم ويدعم هدف الاستقلال الوطنى الكامل. وليس المقصود إطلاقاً تقليص مساحة مشاركة الأجانب فى التنمية فى البلاد بحظر

مشاركتهم بغير احتكار. وفى غير ما يتصل بالمصالح الاستراتيجية للدولة ومن أجانب مشهود لهم بالولاء للبلاد.

٣ ـ نموذج التنمية المستقلة

يشير الخبراء إلى أن السياسات الاقتصادية التى اتبعت خلال الحقبة الناصرية قد استوفت العديد من شروط التنمية المستقلة[١] ذلك ان الدولة تمكنت من بسط سيطرتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية – فضلا عن القطاع العام وهو ذراع الدولة الاشتراكية الاقتصادى تملك مساحات واسعة من مفردات الاقتصاد القومى فان ماخرج عن ملكية القطاع العام مثل النفط والقطاع الزراعى والتجارة الداخلية احتفظت الدولة حيالها بدور مؤثر وصلاحيات واسعة جعلتها داخل دائرة السيطرة ففى القطاع الزراعى استخدمت السياسات الزراعية الأخبارية فى التركيب والمحصولى وفى التجارة الداخلية كان لوزارة التموين دورها الرقابى الواسع وأيضا دورها فى توجيه ووضع شروط توزيع السلع الضرورية.

– كما ان اجراءات التمصير التى تمت فى الخمسينات واجراءات التأميم فى النصف الأول من الستينات ادت إلى امتلاك الدولة لقسم مهم من الفائض الاقتصادى امكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية والاقتصادية التى حددتها القيادة السياسية[٢] كما ان تمويل استثمارات الخطة جاء من الموارد المحلية وتنوعت مصادر التمويل الخارجى وقد استخدمت الموارد وفقا للأولويات التى حددتها برامج وخطط قومية ـ

---

(١) شروط التنمية المستقلة هى: توسع اسواق التجارية الخارجية والسيطرة على القطاعات الاقتصادية الأساسية ودعم الاعتماد على الذات فى تحويل عملية التنمية وتوجيه عمليات التنمية بما يخدم الحاجات الأساسية للأغلبية الوطنية. وإيجاد الظروف الدولية الدافعة للتنمية المستقلة.

(٢) أ.د./ مصطفى كامل السيد الاستقلال الوطنى ط ١٩٨٢ المركز العربى الحديث ص ٧٩.

وتعددت أسواق التجارة الخارجية على نحو أكثر توازنا ـ ذلك ان مصر فى الفترة من ٥٢ - ١٩٥٤ كانت ثلاث ارباع تجارتها الخارجية يتم مع الدول الغربية الا انه مع نهاية الستينات صار حجم تجارة مصر الدولية مع غرب أوربا حوالى ٥٠٪ .

ـ وتنوعت علاقات مصر التجارية الدولية لتشمل دول شرق أوربا وغيرها من أسواق العالم.

ـ وبالنسبة للظروف الدولية الدافعة للتنمية المستقلة فان حكومة الثورة عملت على إيجاد نوع من التكامل والتعاون العربى وتجسد ذلك فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى اقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى ١٩٥٤ ودخلت حيز الوجود فى ١٩٦٤لتنشأ منظمة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليقوم على شأن التعاون الاقتصادى العربى ونظرا لان العضوية فى هذا المجلس للدول فانه يقتضى توافقا سياسيا ومن ثم فإنه يقتضى لنجاح التعاون الاقتصادى وجود حد ادنى من التفاهم السياسى العربى.

٤ ـ التخطيط :

بدأ الاحساس بأهمية التخطيط فى مصر عقب الثورة مباشرة ففى عام ١٩٥٢ انشئ مجلس الانتاج القومى وكان الغرض منه التنمية الاقتصادية وفى أوائل ١٩٥٤ انشئ المجلس الدائم للخدمات وكان الغرض منه التنمية الاجتماعية للخدمات فيها بحيث يقتصر عمل اللجنة على دراسات واعداد المشروعات اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية ومتابعة تنفيذها وذلك دون الاضطلاع بمهمة التنفيذ التى أوكلت للوزارات المختلفة حسب اختصاص كل منها[1] ـ وبعد ذلك انشئت وزارة

التخطيط لتقوم بوضع خطة التنمية وانشئ معهد التخطيط القومى عام ١٩٦٠ لاجراء البحوث والتدريب فى مجال التنمية الاقتصادية.

ـ ووضعت الدولة الخطة الخمسية الأولى للتصنيع ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ الا ان هذه الخطة توقفت ببدأ تنفيذ الخطة الخمسية ١٩٦١/١٩٦٠ ـ ١٩٦٥/١٩٦٤[٢] وتم تنفيذ هذه الخطة الأخيرة بنجاح ولم يتسن تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٩/١٩٦٤ بسبب العدوان الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ ووقف المعونة الامريكية.

وقد استهدفت برامج وخطط التنمية زيادة قدرة الاقتصاد القومى على اشباع حاجات اساسية لأغلبية المواطنين وتنويع هياكله بزيادة حصة الصناعة التحويلية فى توكيد الانتاج ـ وكان من شأن اجراءات الاصلاح الزراعى والتأميم والضرائب التصاعدية ووضع حدود دنيا للدخول وغيرها من اجراءات توزيع الدخل من ثمار التنمية إلى أقسام أوسع من المواطنين.

ـ ويرى البعض ان زيادة معدلات الاستثمار خلال سنوات الخطة كان ممكنا بسبب الاعتماد على توافر بعض الموارد الأجنبية فى صورة المساعدة الغذائية الأمريكية ـ وانه بتوقف هذه المساعدة مع تدهور حالة ميزان المدفوعات بسبب ماترتب على استراتيچية احلال الواردات من نمو حجم واردات مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة إلى تأجيل البدء فى خطة تنمية شاملة ثانية كما ان اختيار المشروعات فى الخطة لم يكن

---

(١) أ.د./ محمد طه بدوى - أ.د./ عد المنعم فوزى المرجع السابق ص ١٨٦.

(٢) د. عبد السلام عبد الحليم عامر المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧.

يتفق فى جميع الأحوال مع التحديد الواضح للحاجات الأساسية لأغلبية المواطنين وافتقرت عناصر الخطة إلى التنسيق الفعال مما ادى إلى اهدار طاقات كثيرة فى عديد من المشروعات[١].

– ويذكر البعض أيضا ان رجال الصناعة لم يستشاروا فى اعداد خطة التصنيع وكان دورهم فى اعداد الخطة الخمسية ضئيلاً للغاية وان الحكومة تجاهلت اعتراضاتهم التى نادوا فيها بأسلوب تحذيرى من الاستثمار الصناعى ومطالبتها بإجراء دراسات دقيقة حول السوق[٢].

– وأيضا لم يكن هناك اهتمام بتطويرتكنولوجيات محلية أو الاهتداء إلى الفنون الانتاجية الثابتة التى كان من شأنها زيادة استقلالية الاقتصاد القومى فى مواجهة اقتصاديات البلاد المتقدمة تدريجيا[٣].

٥ ـ التصنيع :

كانت الصناعات فى مجتمع ما قبل الثورة قائمة على الارتجال تسيطر عليها الاحتكارات. ولم تأخذ فى الاعتبار المقاييس الاقتصادية الإساسية والواجب توافرها لنجاح حركة التصنيع وكانت الثورة تؤمن بان

---

(١) أ.د./ مصطفى كامل السيد المرجع السابق ص ٨٠.

(٢) د. عبدالسلام عبدالحليم عامر المرجع السابق ص ٤٧.

(٣) أ. د. مصطفى كامل السيد المرجع السابق ص٨١.

الخطوط العريضة لخطة التنمية الخمسية الاولى ٦٠-٦٤ .

(أ) زيادة قيمة الانتاج فى عام ١٩٦٥/٦٤ الى حوالى ٣٦٠١ مليون جنية مقابل ٢٥٢٥ مليونا فى سنة الاساس ٦٠/٥٩ أى بنسبة ٤٣٪.

(ب) زيادة قيمة الدخل القومى المتولد من الانتاج بحيث يصل الى ١٧٩٥ مليون جنية فى عام ١٩٦٥/٦٤ مقابل ١٢٨٢ مليونا فى سنة الأساس ١٩٦٠ أى بنسبة ٤٠٪. =

التوسع فى تصنيع البلاد وتنمية الانتاج من أهم الدعائم التى يقوم عليها استقلال البلاد الاقتصادى[1]. ويبدو أن جمال عبد الناصر كان مقتنعاً فى بناء نموذج التنمية بافكار روستو الخاصة بالتنمية القطاعية بمعنى أنه فى مرحلة انطلاق الدولة يفضل فى بناء التنمية تنمية قطاع معين ويحسن أن يكون قطاع الصناعة باعتباره أكبر قطاعات الدولة استجابة للنمو السريع على أن يعاد استثمار نسبة كبيرة من الارباح التى تتحقق فى هذا القطاع فى التصنيع من جديد- ولذلك فقد أنشأت الثورة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورؤى أن يقوم المجلس فيا يختص بالصناعة ببحث المشروعات الصناعية المختلفة وتعيينها ودراسة امكانيات تنفيذها ـ كما توالت التشريعات التى تهدف إلى حفز النشاط الصناعى مثل قوانين الحماية الجمركية لحماية الصناعة الوطنية وتشجيع استيراد مقومات هذه

= (جـ) فى مجال العمالة استهدفت الخطة زيادة العمالة إلى ٧ ملايين عامل مشتغل فى عام ٦٥/٦٤ مقابل ٦ ملايين عامل فى سنة الأساس المشار إليها وان تزداد الأجور إلى ٧٥٩ مليون جنيه مقابل ٥٧٠ مليونا على التوالى.

ـ وفى نهاية عام ١٩٦٤/٦٣ زاد الانتاج القومى إلى نحو ٣٢٩٢ مليون جنيه وذلك بأسعار سنة الأساس ٦٠/٥٩ أى بزيادة ٢٩,٢ ٪ وهذه الزيادة تعادل ٦بم ٧٠ من الزيادة الكلية المستهدفة فى الخطة الخمسية وحقق قطاع الخدمات وحدة زيادة بلغت ١٣٨,١ ٪ أى أنه تجاوز فى أربع سنوات ما كان مقررا انجازه فى خمس سنوات (يراجع مصر الصناعية السنة ٤١ العدد الثانى أبريل يونيو ١٩٦٥ ص١١، ١٢.

(١) بلغ اجمالى قيمة الإنتاج الصناعى فى نهاية الخطة الخمسية ١٩٦٠/٦١ ـ ١٩٦٥/١٩٦٤ بما فى ذلك الصناعات التحويلية والبترولية والكهرباء ١١١٣ مليون جنيه مقابل ٩٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢.

أ. د إبراهيم حسن العيسوى التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى فى سياق التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ص٢٢٥.

كما كانت نسبة الزيادة فى قيمة انتاج الصناعات التعدينية ٣٧,٥٪ والبترولية ٢٨,٣٪ والطاقة الكهربائية المولدة ٢٨,٦٪. مصر الصناعة المرجع السابق ص٢١.

الصناعة والاعفاءات الضريبية[1] . وفى عام ١٩٥٦ انشئت وزارة خاصة بالصناعة مهمتها دفع عجلة التنمية كما وضعت الثورة خطة خمسية للتنمية الصناعة فى الفترة من ١٩٥٧– ١٩٦١ الا أنها لم تكتمل بسبب وضع الخطة القومية للبلاد ٦٠–١٩٦٤ والتى تم تنفيذها وكانت الخطة الوحيدة. فى عهد الثورة التى تم تنفيذها ولم يتم تنفيذ الخطة الثانية بسبب نقص التمويل اللازم بعد ايقاف المعونة الأمريكية وبعد وقوع عدوان ١٩٦٧ حيث تم توجيه طاقات الدولة وإمكانياتها على ازالة آثار العدوان والذى تحقق من معركة الشرف والكرامة فى أكتوبر ١٩٧٣.

ـ وكانت استراتيجية التصنيع للثورة تسير وفق سياسة الاحلال محل الواردات.

ـ وكان التركيز على بناء صناعات جديدة تعتمد على الخامات المحلية كصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ـ غير أنه حدث تحول فى أواسط الخمسينات نحو انشاء صناعات السلع الاستهلاكية بما فى ذلك السلع الاستهلاكية المعمرة وأيضا الصناعات الوسيطة والراسمالية. وكان من نتيجة هذه السياسة بطء معدلات النمو الزراعى وتدهور الموقف الغذائى والتزايد الضطرد فى واردات السلع الغذائية وضعف قدرة الزراعة على اعداد الصناعة باحتياجاتها من السلع الزراعية– نظرا لأن التركيز على

(١) أورد الدكتور إبراهيم العيسوى أمثلة على التناقض الذى ساد بناء استراتيجية التصنيع فى عهد الثورة وذلك بتركيزها على تصنيع سلع عالية الجودة قبل السيارات الخاصة وعدم [illegible] ذات الاهتمام للسلع السيطرة السماء بسلع الاستهلاك الشعبى كوابورات الجاز [illegible]لمبات والأوانى والأحذية والدراجات وغيرها وأيضا السلع التى تلبى حاجة شعبية عامة مثل الأتوبيسات وتخدم الإنتاج الزراعى كالجرارات الزراعية واالتي كانت تستورد من الخارج. د. إبراهيم العيسوى المرجع السابق ص٢٢٦ .

الصناعات الاستهلاكية تم جزئيا على حساب التضحية باحتياجات الزراعة من السلع الوسيطة والراسمالية.

ـ ويبدو أن غياب الرؤية الشاملة للتنمية التى تراعى عناصر القوة المستمدة من الطبيعة الفطرية للمجتمع المصرى قد اثر سلبا على إداء الثورة رغم النوايا الطيبة التى صحبت توجهات قادتها ذلك أن قادة الثورة بوفائهم وولائهم للوطن استدعوا طموحات محمد على الرامية إلى اقامة قاعدة صناعية ضخمة فى البلاد وهى على أى حال طموحات كل المصرين غير أن عدم ربط الصناعة بالمجتمع الزراعى المصرى جعلها عرضة للاهتزاز ـ وربما كان الامر يتغير لو أن الثورة ربطت بين التصنيع وبين طبيعة المجتمع الزراعى المصرى إذ أن المفردات البيئية وثقافة المجتمع الزراعى كانت ستحتضن هذه الصناعات وتوثق صلتها بالواقع وربما كان ذلك يساعد كثيرا فى تفعيل القطاع العام وانماء نشاطة وتعزيز دوره وعلى أى حال فأن الرغبة فى إيجاد نقلة نوعية للمجتمع المصرى تعد مؤشر إيجابى لصانع القرار وللعقل الوطنى الذى ادار شئون البلاد فى هذه المرحلة رغم ما أشرنا إليه. ومع ذلك فانه يجب التنوية إلى أن سياسة التصنيع قد ساعدت فى تأكيد الخصوصية الوطنية وساهمت بقدر أو بآخر فى دعم فرص الاستقلال الوطنى وهو ما انعكس على تأكيد الانتماء الوطنى والحفاظ على الهوية الوطنية.

المطلب الثالث

الاقتصاد المصرى والحرية الاقتصادية ١٩٧٠ـ١٩٨١

ـ عندما تولى الرئيس الراحل أنور السادات الحكم فى مصر فى أعقاب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ كان الاقتصاد المصرى يقوم كما أوضحنا سابقا على المفاهيم الاشتراكية ـ وكان التحدى الأكبر الذى قابل السادات فى بداية حكمه هو إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ وتحرير الأرض المحتلة. ذلك أن جمال عبد الناصر لم يمهله القدر لاتمام هذه المهمة التى بدأها بعد ١٩٦٧ مباشرة إذ فى الوقت الذى عبر فيه جمال عبد الناصر عن مسئوليته الادبية والسياسية عن الهزيمة، وعرض التنحى عن السلطة، وقوبل هذا التنحى برفض شعبى عارم تعبيرا وتجسيدا لرفض الشعب لهذه الهزيمة وتأكيدا للتصميم علي تحرير كامل التراب الوطنى فإن جمال عبد الناصر بادر بعد العدوان إلى إعادة بناء القوات المسلحة، والتى بدأت حرب الاستنزاف وكانت ملحمة نضالية أرقت إسرائيل وأوقعت بها العديد من الخسائر ـ وقد أوفى أنور

السادات بعهده بعد توليه الحكم بأن أصدر قرار الحرب والشرف والكرامة قرار حرب ١٩٧٣ التى أعادت الأرض والعزة، وقد استمر الإطار الاشتراكي يمثل إطارا فكريا وأساسا للنظام الاقتصادى المصرى إلى أن قامت حرب أكتوبر ٧٣، وعقب الانتصار التاريخي للجيش المصرى فى هذه الحرب اتجه أنور السادات إلى البحث فى عملية التنمية الاقتصادية، وكان خياره فى بناء التنمية هو الخيار الرأسمالى (الحرية الاقتصادية) ومثله مثل جمال عبد الناصر لم يكن خيار الحرية الاقتصادية كخيار حتمى لإدارة الاقتصاد الوطني، وبناء التنمية لم يكن يعبر عن قناعة أيديولوجية بقدر ما كان يمثل اضطرارا للأخذ به ـ ويبدو أن الظروف الدولية لمصر دائما تعمل شروطها. ويبدو أن العلاقة وثيقة بين صناعة القرار الداخلى ومفردات وتوازنات الشأن الدولي، وأن ذلك يمثل أبجدية من أبجديات وضعية مصر وقدرها ولو بطريق غير مباشر.

ـ ذلك أن خيار الحرية الاقتصادية كأساس فلسفى للنظام الاقتصادى المصرى فى الحقبة الساداتية كان تجسيداً لظروف دولية فرضت نفسها على مرحلة أنور السادات منذ تولية الحكم ـ كان أنور السادات يسعى بجدية فى سبيل تحريك عملية السلام وصولا إلى تحرير كامل التراب الوطنى والعربى من دنس الاحتلال ـ وكان الاتفاق الدولى بين قطبى العالم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى آنذاك هو تجميد الموقف والابقاء على حالة اللاحرب واللاسلم ـ وكان قرار أنور السادات خروجا على هذا التجميد، وبعثا للحركية فى عمليات إنهاء الاحتلال هو إنهاء خدمات الخبراء الروس فى مصر، وذلك فى عام ١٩٧٢ ـ ثم بدأ تقاربا مع الولايات المتحدة وطرح عدة مبادرات لتحريك الوقف بعد جمود مبادرة روجرز وزير خارجية أمريكا. ومنها اقتراحه بفتح قناة السويس للملاحة الدولية مع انسحاب جزئى إسرائيلى على الضفة الشرقية للقناة إلا أن ذلك

كله لم يؤت ثمارا. فكان قرار الشرف والكرامة لأنور السادات فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعقب وقف إطلاق النار فى ١٩٧٣/١٠/٢٢ بدأ التعاون المصرى الأمريكي يأخذ بعدا جديدا فكانت محادثات الكيلو ١٠١ والرعاية الأمريكية لفض الاشتباك الأول والثانى بين مصر وإسرائيل والجولات المكوكية لوزير الخارجية الأمريكي هنرى كيسنجر. ثم زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للقاهرة والاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة افتتاح الجامعة الأمريكية بالقاهرة ـ وتأكيد السادات على أن ٩٩٪ من أوراق حل قضية الشرق الأوسط فى أيدى الولايات المتحدة ـ كل ذلك ادى الى قيام علاقات مصرية أمريكية وثيقة بلغت ذروتها بإعلان أنور السادات مبادرته الشهيرة فى نوفمبر ١٩٧٧ بزيارة إسرائيل. ورغبة من أنور السادات فى تكريس هذه العلاقات لخدمة الاقتصاد الوطنى بدأ يأخذ رويدا رويدا بفكر الاقتصاد الحر، ويتخلى فى المقابل عن فكر الاقتصاد الاشتراكى[1] إذ لم يكن متصورا أن يلقى السادات تأييداً ودعما ماليا واقتصاديا أمريكيا، وهو يأخذ بالفكر الاشتراكى الذى ترى فيه السياسة الأمريكية وقتذاك مناوءة لها فى عالم

---

(١) وقد بدأ الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والذي أخذ مفهوم الانفتاح الاقتصادي يسير بخطى تدريجية، وكما ذكرنا من قبل أنه بدأ بالفعل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بصدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ إلا أنه كانت هناك ارهاصات علي المستوي الداخلي توازت وتقابلت مع علاقات مصر الدولية، وسعي الرئيس السادات نحو فتح قنوات للحوار مع الولايات المتحدة — ومن هذه الارهاصات التراجع عن اشتراكية الستينات من ٧١ حتي ١٩٧٣ بالرغم من استعمال مفاهيمها وألفاظها. ثم الانفتاح الاقتصادى الذى بدأ عقب حرب ١٩٧٣ مباشرة ثم الإعلان عن الاشتراكية الديمقراطية كأيدولوجية جديدة للدولة وكطريق للسلام بين مصر وإسرائيل من خلال الاشتراكية الدولية (أ – د حسن حنفي) المرجع السابق صـ ١٢٩.

كان محكوما بثنائية قطبية. وهكذا بدأت مصر تأخذ بنظام الاقتصاد الحر. وقد بدأ ذلك عمـلاً بصـدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي الذي أتاح فرصة واسعةللإستثمار وللقطاع الخاص.

ـ وقد أخذت مصر بالحرية الاقتصادية في الوقت الذي كانت فيه المادة الرابعة من الدستور تؤكد على أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ويقيم مجتمع الكفاية والعدل. بمعنى أن الحركة الاقتصادية تخطت التنظيم الدستوري القائم مما اضطر الرئيس السادات إلى تعديل الدستور في عام ١٩٨٠ ليكون الأساس الاقتـصـادي للدولة هو النظام الاشـتـراكي الديمقراطي الذي يهدف على تقريب الفوارق بين الدخول - وفي ذات الوقت نحى أنور السادات منحى ليبرالي سياسي بأن أصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٧ بالسماح بإنشاء الأحزاب السياسية في الوقت الذي كانت فيه المادة الخامسة من الدستور تنص على أن النظام السياسي المصري يقوم على صيغة تحالف قوى الشعب العامل. الأمر الذي تعين معه تعديل الدستور أيضا سنة ١٩٨٠ لتنص المادة الخامسة على أن النظام السياسي المصري يقوم على أساس تعدد الأحزاب. وبذلك وبتعديل الدستور سنة ١٩٨٠، تم إقرار الاشتراكية الديمقراطية في مصر بجناحيها الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، وقد تجسدت الليبرالية الاقتصادية فيما سمى بالانفتاح الاقتصادي.

الانفتاح الاقتصادى

الانفتاح الاقتصادى هو التجسيد العملى لفلسفة الحرية الاقتصادية التى أخذ بها الرئيس السادات كأساس اقتصادى للبلاد، وقد بدأ الانفتاح الاقتصادى بالتراجع عن اشتراكية الستينات بإطلاق يد القطاع الخاص، وفتح الباب واسعا أمام الاستيراد،وتحجيم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وباستبعاد التخطيط وبالبدء تدريجيا فى تخفيض الدعم ـ وتم حصر مبدأ تكافؤ الفرص فى مجال الخدمات الاجتماعية[١].

ـ وقد تم صياغة سياسة الانفتاح الاقتصادي، بحيث تعتمد على عنصرين. الأول هو التكنولوجيا المستوردة من الغرب، والثانى هو الموارد المحلية والثروات الطبيعية الوطنية التى يتم استغلالها بمعرفة رأس المال الغربى ـ وتم تطبيق سياسة الانفتاح في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والبنوك والتنقيب عن البترول كما تم إنشاء مناطق حرة لهذا الغرض[٢].

وقد وجهت انتقادات لسياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث آثارها المنظورة على الواقع الاجتماعى على أساس أنها أدت إلى زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء، ومن ثم عمقت التباعد الطبقى مما اضطر الرئيس السادات إلى المطالبة باستخدام الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما لاقت سياسة الانفتاح نقدا مفادة أن الانفتاح بدأ واستمر استهلاكيا، وأنه بذلك يغذى الروح الاستهلاكية فى المجتمع على حساب البعد الانتاجى[٣]. وأن الصناعة الوطنية صارت بلا حماية وكان من أشد المعارضين للانفتاح الاقتصادى حزب التجمع[٤].

---

(١) أ. د/ حسن حنفي المرجع السابق صـ ١٣١.

(٢) أ. د/ حسن حنفي المرجع السابق صـ ١٣١.

ـ وقد ثار جدل واسع حول تحديد المجالات التى يسمح فيها لرأس المال الأجنبي بالنشاط فبرز اتجاه تقييدي يقبل دخوله في المجالات التى تحتاج فيها مصر إلي رأس المال أو الخبرة بينما دافع ممثلوا الحكومة عن اتجاه توسعى بمقتضاه سمح لرأس المال الأجنبي الدخول فى كل المجالات تقريبا ـ أ. د/ علي الدين هلال المرجع السابق صـ ١٣١.

(٣) أ. د/ حسن حنفي المرجع السابق صـ ١٣٢.

(٤) أ. د/ علي الدين هلال المرجع السابق صـ ١٠١، أ. د/ حسن حنفي المرجع السابق صـ١٣١.

ـ والحقيقة أنه أيا كان وجه الرأى فى سياسات الانفتاح الاقتصادى فأن هذه السياسة جاءت وليدة توجه فكرى للدولة في مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر – وكما أشرنا سلفا أن الأخذ بالحرية الاقتصادية أو الاشتراكية الديمقراطية عند أنور السادات، وما ترتب عليها من سياسات الانفتاح الاقتصادى لم يكن وليد قناعة أيديولوجية بقدر ما كان استجابة لضرورات المرحلة وظروف علاقات مصر الدولية. مثله فى ذلك مثل جمال عبد الناصر فقد تطور بفكره السياسى الحاكم للشأن العام حتى وصل إلى مفهوم الاشتراكية العربية ليس عن قناعة أيدلوجية أيضا وإنما استجابة لمصالح قومية عليا، وضرورات دولية تؤثر فى مسار العمل الوطنى ـ ومن تم فأنه يجب الحكم على سياسات الانفتاح الاقتصادى باعتبارها كانت خيارا وحيدا أمام صانع القرار فى السبعينات كما كانت الاشتراكية خيارا وحيدا أمام صانع القرار فى الخمسينات والستينات، وذلك على الرغم من أن أنور السادات قد فسر الطابع التجريبى البرجماتى لاشتراكية الستينات على عدة أسس:

الأولى: إمكانية تغيير الاشتراكية طبقا للظروف القومية والدولية المتغيرة.

الثانية: حق كل فئة اجتماعية فى التعبير عن ذاتها دون سيادة فئة اجتماعية على أخرى.

الثالثة: توجيه كل الجهود نحو الإنتاج وليس التوزيع[١].

وهذا الفهم للاشتراكية عند أنور السادات وبما يكون قد عكس رغبة فى التحول عن المسار الاشتراكى إلى المسار الليبرالى إلا أن ذلك لا يكشف عن قناعة ذاتية بالفكر الليبرالى بقدر ما يعكس رؤية تبريرية فى التحول عن النظام الاشتراكى إلى نقيضه الليبرالى.

---

(١) د. حسن حنفي المرجع السابق صـ ١٣٢.

أثر سياسة الانفتاح علي الهوية الوطنية

كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى خلال هذه الفترة أثر سلبى على الهوية الوطنية ذلك أن الهوية الوطنية كانت قد بلغت أوجها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وظهرت ملامح الترابط الوطنى والتضامنية الاجتماعية. إلا أن تطبيق سياسات الانفتاح وزيادة الهوة اتساعا بين شرائح المجتمع وزيادة المد الاستهلاكى ألقى بظلال كثيفة على الترابط الوطنى وعوامل الوفاق الاجتماعى، وهو ما بدأ فى مظاهرات وأحداث يناير ١٩٧٧ أيا كان وجه الرأى فى مضمونها إن كانت عفوية أو موجهة إلا أنها فى جميع الأحوال كانت تعبر عن ضعف بدأ يتسرب إلى عناصر الهوية الوطنية - ذلك أن الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات لم يراع مفردات ومتطلبات التضامن الاجتماعى باعتباره الركن الثانى المتمم للاشتراكية الديمقراطية فإذا كان عمادها الأول هو الحرية الاقتصادية فيجب أن تمارس هذه الحرية فى نطاق ضوابط التضامن الاجتماعى، وأهمها تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص فى مجال توزيع الدخل القومى مما يضمن التمكين المستمر لمفردات التوافق الاجتماعى وبما يؤدى إلى زوال أسباب الصراع الطبقى، وقد حدث أن راجعت الدولة نفسها بعد وفاة الرئيس أنور السادات، وعند بداية ولاية حكم الرئيس حسنى مبارك وانعقد المؤتمر الاقتصادى وأقر التخطيط وسيلة للتنمية الاقتصادية. وأن أبقى على النظام الاقتصادى القائم على الحرية الاقتصادية، واتفق فيه أيضا على أن الانفتاح يجب أن يكون إنتاجيا ويوجه نحو دعم فرص التنمية الحقيقية للاقتصاد القومى.

- وعلى أية حال فأنه يذكر أنه فى خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨١ بدأت التنمية الوطنية الاقتصادية تزداد رحابة حيث تم تعمير مدن قناة السويس الثلاث الإسماعيلية والسويس وبور سعيد - كما بدأ العمل فى إنشاء مدن جديدة وصناعات جديدة فأنشئت مدينة السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان، ومدينة السادات، وأنشئت مناطق صناعية فى هذه المدن أضافت ولا شك للاقتصاد القومى.

المطلب الرابع

هوية مصر الاقتصادية منذ ١٩٨١ حتى الآن
(واقع الهوية الاقتصادية المصرية)

وتبدأ هذه المرحلة بولاية الرئيس حسنى مبارك فى شهر أكتوبر ١٩٨١م عقب أحداث اهتزت لها المشاعر الوطنية. وكانت أولويات الرئيس هى استكمال تحرير الأرض وهو ما تحقق بالفعل فى عام ١٩٨٢ ثم بعد عودة طابا إلى أحضان مصر وفى ذات الوقت اتجهت القيادة السياسية إلى إعادة بناء البيت الوطنى الداخلى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

وعلى المستوى الاقتصادى كانت دعوة الرئيس مبارك إلى عقد مؤتمر اقتصادى قومى عقد عام ١٩٨٢ أقر فيه برنامج العمل لإعادة بناء الاقتصاد القومى. وأقر المؤتمر الأخذ بخطط تنموية خمسية تم تنفيذ ثلاث خطط قومية ناجحة منها حتى الآن تمكنت الدولة خلالها من بناء البنية الأساسية الخدمية التى كانت قد تآكلت أو التى لم تكن بعد كافية ومناسبة مع تزايد الحاجات العامة بزيادة السكان وتطور التكنولوجيا.

ويمكن من خلال السياسات الاقتصادية للحكومة وبرامجها منذ عام ١٩٨١ حتى الآن وأيضاً من خلال خطب السيد الرئيس حسنى مبارك تبين

الملامح الفكرية للهوية الاقتصادية فى الفترة من ١٩٨١ حتى الآن على النحو التالى:

أولاً : النظام الاشتراكى الديمقراطى:

ويمكن تسميته بالاشتراكية الجديدة فى مصر وسماتها أن الإنسان هو الهدف من أى إنجاز. وفى هذا الصدد فإن البنية الأساسية الضخمة التى أقامتها الدولة خلال ثلاث خطط تنموية طموحة كانت تصب فى نهر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والإسكان والصرف الصحى البيئة والتليفونات.. و الكهرباء وغيرها من الخدمات التى وصلت إلى أقصى ربوع البلاد من أقصاها إلى أقصاها حتى يتسنى المساواة بين المواطنين فى التمتع بالخدمات العامة ووضع مبدأ المساواة من أصل دستورى نظرى إلى واقع عملى.

وأنه لكى تقوم أى تنمية اقتصادية فى المجالات الانتاجية الزراعية والصناعية أو النهوض بالتجارة الدولية لابد من وجود بنية أساسية ومن ثم فإن البنية الأساسية ساعدت على ذلك بل كانت الركيزة الأساسية لإقامة تنمية حقيقة وشاملة.

ثانياً: طرح مجموعة من الضمانات الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب المراكز الضعيفة الذين لم يستطيعوا مواكبة ركب اقتصاديات السوق وآلياته، ومن ثم كان الصندوق الاجتماعى للتنمية وبنك ناصر الاجتماعى وغيره من مؤسسات الدولة آليات الدولة لضمان مستوى معيشى آدمى وإنسانى لأصحاب المراكز الضعيفة أو الذين تأثروا سلباً بسياسات آليات السوق.

ثالثاً: طرح نظام قانونى محفز للاستثمار ومشجع لرأس المال الوطنى والعربى والأجنبى على الاستثمار فى سائر المجالات. وكان الهدف من تشجيع الاستثمار مايلى:

١ ـ دفع عجلة التنمية الوطنية باتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

٢ ـ خلق فرص عمل جديدة للشباب للمساهمة في حل قضية البطالة.

٣ ـ زيادة القدرة التصديرية لمصر دعماً لميزان مدفوعاتها.

٤ ـ الربط بين السلام والتنمية باعتبار أن السلام خيار استراتيجي والتنمية أيضاً دعم لهذا الخيار.

٥ ـ دعم استقلالية القرار الوطني وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي بزيادة الناتج القومي وتقليل الواردات.

٦ ـ زيادة رحابة ورقعة التنمية في البلاد والخروج بالتنمية أفقياً لتشمل سائر أرجاء البلاد بدلاً من حصرها في دلتا الوادي الضيق.

٧ ـ استنهاض الطاقات الوطنية المعطلة أو المقيدة أو المهمشة أو المستبعدة وتحفيز مشاركة جميع الطاقات في دفع عملية التنمية الشاملة وصولاً إلى مستوى أفضل من الحياة للوطن والمواطن.

رابعـــاً: تحصين الملكية الخاصة وحماية رأس المال العربي والوطني والأجنبي بحظر تأميم المشروعات الاستثمارية في مصر كما ورد النص عليها في القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩م.

خامساً: الإبقاء على دور الدولة القومي في مجال الانتاج والتوزيع حرصاً على سلامة المصالح الاستراتيجية للدولة، وأيضاً حرصاً على مصلحة المواطن وتجنبيه مخاطر الاحتكار والمتاجرة بأقواته فإن الدولة تقف حارسة لمصالحة بانتاجها وجهازها في مجال توزيع السلع والخدمات. ودور الدولة في هذا الصدد ليس احتكارياً وبمعنى آخر أن الدولة لا تمنع القطاع الخاص من مباشرة ذات النشاط الإنتاجي والتوزيعي.. ولكنها تقف في السوق الاقتصادي الحر حارسة لقانون التعامل الاقتصادي بسياساتها وإجراءاتها وأيضاً وقبل ذلك بإنتاجها وجهازها التوزيعي، ومثال ذلك دور الدولة في مجال بناء المساكن فهي لا تمنع القطاع الخاص بل تشجعه على الاستثمار في مجال الإسكان ولكنها تقف حارسة لصالح الوطن والمواطن.

سادساً: الربط بين التعليم والتنمية والبيئة.. فالتعليم لا يتم بمعزل عن حركة التنمية ومضمونها ولذلك تشجع الدول المبادرات الفردية الجادة فى مجال مشاركة رأس المال الخاص فى المجال التعليمى بشرط أن تراعى متطلبات التنمية وظروف البيئة الوطنية حتى لا يكون خريجو المعاهد العليا الخاصة أو الجامعات الخاصة بمعزل عن خطاب وتحديات القرن القادم. وكذلك فإن الدولة عملت على أن تكون التنمية شاملة اقتصادية وبشرية ومتواصلة وبمراعاة محددات البيئة الاجتماعية والطبيعية.

سابعاً: ديمقراطية صناعة القرار الاقتصادى.. نهجت الدولة بقيادة الرئيس مبارك نهجاً جديداً وحميداً فى إدارة الاقتصاد القومى مفاده أن القرارات الاقتصادية قرارات مصيرية وتؤثر على مسار تقدم البلاد، ومن ثمّ حرصت الدولة على أن تستمع إلى أصحاب الشأن وأهل الاختصاص فى المجال الاقتصادى كرجال الأعمال والبنوك والمؤسسات المالية. والغرف التجارية والصناعية والخبراء قبل أن تصدر قراراً أو تسن تشريعاً فى المجال الاقتصادى وهو ما أدى إلى أن القرارات الاقتصادية تم صياغتها وإصدارها بشكل رضائى عبرت عن مصالح البلاد العليا.

ثامناً: البعد التكنولوجى.. أى ضرورة أن تكون التنمية بمراعاة المقومات التكنولوجية التى تضمن الاتساق مع القرن القادم ومواكبة تقدمه والإحاطة بالمعارفية الكونية.

تاسعاً: البعد الإنسانى.. باعتبار أن مصر جزء من بناء اقتصادى واجتماعى إنسانى، ومن ثم يجب الاستفادة من التجارب الإنسانية الأخرى فى التنمية بمراعاة الخصوصية الوطنية للداخل والحاجات والأولويات.

عاشراً: التدرج فى إقامة الاقتصاد الحر فى مصر.. على أساس أن التخصيصية ليست هدفاً لذاتها وإنما هى أولاً: للمساهمة فى تحقيق طفرة انمائية تنتقل بمصر إلى مصاف الدول المتقدمة وثانياً: لتفعيل القطاع العام وزيادة كفاءته وقدراته، وأيضاً لاستنهاض الطاقات الوطنية بضخ المدخرات

ورأس المال الوطنى فى شكل المشاركة فى شركات قطاع الأعمال العام بزيادة قاعدة الملكية الخاصة بها.

وفى هذا الصدد فإن مصر استفادت من تجارب الدول الأخرى التى تحولت إلى اقتصاديات السوق بنظام الطفرة وليس التدرج مما كان له انعكاساته السلبية على الاستقرار.

حادى عشر: الاستقرار من أجل التنمية.. والتنمية لرفع مستوى المعيشة والعلاقة بين التنمية والاستقرار وطيدة فلا تنمية بغير استقرار ورأس المال يهرب من البلد غير الآمن. من هنا كان الأمن والاستقرار هما الأساس لإقامة أى تنمية، وكانت التنمية لرفع مستوى المعيشة للمواطن والوطن.

ثانى عشر: الاستمرار فى البناء التراكمى للعمل الوطنى.. عن قناعة بأن العمل الوطنى متواصل وأى عمل لا يبدأ من فراغ وإنما يكمل ما تم قبله، وعن إيمان بتكامل عطاء الأجيال.

ويمكن القول أن هذا الأساس الفلسفى والفكرى الذى اسميناه الاشتراكية الجديدة فى مصر تؤكد منطلقاً فكرياً آخر يحكم الحياة العامة فى عهد الرئيس مبارك وهو التضامن الاجتماعى الذى يعد بحق الأساس الذى يقوم عليه المجتمع المصرى والذى نص عليه فى المادة السابعة من الدستور ومن ثم تكون هذه الاشتراكية لها جناحان الأول ديمقراطى ويتضمن كما سبق البيان الحرية الاقتصادية أى حرية مباشرة النشاط الاقتصادى وحرية الاستثمار وضمان الملكية الخاصة من المصادرة والتأميم، والثانى اجتماعى وتمثل فى تأمين أصحاب المراكز القانونية الضعيفة يتدخل الدولة بجوار القطاع الخاص فى المجال الانتاجى والتوزيعى. وأحياناً بالسياسات وبما لا يخل بمبدأ وسياسات الاقتصاد الحر. وهذا النهج الفلسفى يجد سنده فى المادة الرابعة من الدستور والمادة السابعة منه أيضاً.

ونعتقد أن اتجاه التنمية جنوباً بشق قناة الشيخ زايد وإقامة دلتا جديدة التى هى مشروع القرن لمصر لسوف تدعم هذه الاشتراكية الجديدة فى مصر.

وتخرج بسكان مصر من الوادى الضيق إلى الرحاب الواسعة لتنطلق بمصر إلى آفاق القرن الحادى والعشرين وهى مقتدرة وهى قائدة لمنطقتها العربية نحو الخير والسلام والتنمية.

ثالث عشر: إقرار التخطيط القومى كأسلوب لبناءالتنمية على ان يشترك فى تمويل الخطة الدولة والقطاع الخاص معا وقد نجحت الدولة مند إقرار التخطيط كأسلوب لإدارة الإقتصاد القومى فى عام ١٩٨٢ فى إنجار ثلاث خطط قومية طموحة أدت إلي :-

١ ـ إعادة بناء البنية الاساسية للبلاد وما يمكن ان يسمى بانه قاعدة تنموية رأسية تشمل جيمع مجالات المرافق الخدمية والاساسية التي كانت قد تآكلت لعدم القدرة علي إنجازه بسبب ظروف مصر الدولية منذ آكثر من نصف قرن وربما منذ بداية القرن العشرين وهذه البنية الاساسية التي تم إقامتها هى القاعدة التي عليها تقوم حاليا التنمية الشاملة للبلاد .

٢ ـ التوسع في بناء قاعدة إقتصادية صناعية بانشاء العديد من المشروعات الكبري بالمدن الجديدة والمناطق الحرة تخلق العديد من فرص العمل وتضيف الي القدرة الكلية للإقتصاد القومي وايضا زيادة رحابة التنمية الزراعية بإستصلاح المزيد من الاراضي وإستخدام الادوات التكنولوجية وادوات الهندسة الوراثية فى تعظيم التنمية الزراعية الرأسية مع التوسع فى إنشاء مشروعات التصنيع الزراعي .

٣ ـ أدت هذه الخطط إلي المساهمة فى دعم فرص التضامن الإجتماعي ومبدأ المساواه بين المواطنين بعد ان شملت البنية الاساسية والتنمية الخدمية جميع أقاليم الدولة وما يعنيه ذلك من مساواه المواطنين أمام الحق فى التنمية .

٤ ـ إن إنجاز التنميةالرأسية لدلتا الوادي القديم بواسطة الخطط التنموية الثلاث المشار إليها قد اعطي للدولة الفرصة للبدء في توسيع رحاب التنمية الافقية بتعمير جنوب الوادي بالصحراء الغربية بشق قناه الشيخ زايد عند مفيض توشكي ذلك ان خطة تنمية جنوب البلاد وضعت منذ منتصف

الستينات إلا إنها لم تجد حظا من التطبيق إلا هذا العام بعد ان فرغت الدولة من إنجاز التنمية الرأسية للوادى القديم .

ولا شك ان تنمية الجنوب والتي تحتاج إلى إستثمارات سنوية وفق التقديرات الحكومية تبلغ مائة مليار جنيه تقدم الدولة ٢٠٪ والباقي يترك لإسهامات القطاع الخاص في إطار خطة الدولة للتنمية حتى عام ٢٠١٧ والتى تهدف بالنسبة لمسألة تعمير الجنوب إلي تعمير ثمانى ملايين فدان هى مساحة الدلتا الجديدة في الجنوب وإستزراع ٣,٤ فدان من هذه المساحة وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة مما يؤدى إلى زيادة مساحة مصر المعمورة إلي ٢٥,٥٪ من المساحة الكلية للبلاد بعد ان ظلت مصر محصورة بكثافتها السكانية فى المساحة الحالية التي لا تتجاوز ٥,٥ ٪ وهو ما يعنى إعادة بناء مصر من جديد مع قدوم القرن الحادي والعشرين ونعتقد ان هذا المشروع القومي العملاق الذي هو مشروع القرن لمصر سيمثل نقطة إلتقاء تكشف للمصريين عن صلابة هويتهم المصرية وتزيد من روابط العلاقة بينهم بعضهم البعض وبينهم وبين الوطن لان هذا المشروع العملاق سيكون قادرا علي إستعاب طموحات الافراد ومجهوداته وفى هذا الصدد يجب التنويه إلى ما يلى:

١ ـ ان هذا المشروع يضاهي مشروع الاستقلال الوطنى الذى كان قائما قبل قيام الثورة يجتمع المصريون حوله ويناضلون من آجل تحقيق فهدف الاستقلال كان منطقه إلتقاء المصريين الذى إستطاع ان يحد من خلافاتهم ويوجه مجهوداتهم صوب غاية الاستقلال والحرية - كذلك فان هذا المشروع مشروع تعمير الجنوب يضاهى مشروع السد العالي الذي كان يمثل تحدياً وطنيا جمع القوى الوطنية حوله لإثبات القدرة الوطنية علي الفعل رغم الحصار الاقتصادي الغربي وكذلك كان السد العالى يمثل هدفا وطنيا غاليا من الناحية التاريخية طالما طمحت إليه البلاد لدرء شرور الفيضان وشرور الجفاف حتى يبقي النيل ينبوع خير وحياه لمصر وطنا وشعبا كذلك فان هذا المشروع مثله مثل حرب آكتوبر ١٩٧٣ باعتبار ان هذه الحرب كانت مطلبا شعبيا وخيارا تاريخيا وحيدا للحياه الكريمة القائمة علي بسط السيادة الوطنية

علي كامل التراب الوطنى ـ ومن ثم فان هذا المشروع يجسد تواصل عطاء الاجيال وتواصل الامال الكبري والطموحات العظيمة للشعب المصرى ـ هذا المشروع لا يمكن ان ننظر إليه إلا من زاوية إحترام وتقدير مجهودات الاجيال السابقة التى حققت للبلاد إستقلالها وسيادتها وحفظت هذا الاستقلال بان أقامت السد العالي الذى حفظ لنهر النيل قدراته الإنمائية لمصر . ومن ثم فان هذا المشروع الذي تبنيه سواعد أبناء هذا الشعب الذين خاضوا غمار حرب أكتوبر بكل الكرامة بكل الشرف هذا المشروع مشروع القرن هو المشروع القائد القادر علي تأمين التضامن الإجتماعي وبسط السيادة الوطنية التعميرية الفعلية علي سائر مقدرات الثروة القومية هو المشروع الذى يجسد الإنتماء لهذا الوطن ومنطقة الالتقاء الكبرى في رحاب التنمية الشاملة .

٢ ـ آننا على ثقة ان هذاالمشروع سيستجيب لامال وطموحات هذا الشعب فى بناء تنمية رحبة متسعة تفتح أبواب الرزق والامل بعد ان ضاق الوادي القديم بكثافته السكانية الهائلة وبعد ان ضاقت فرص العمل فى أسواق العمل العربية والدولية أصبح هذا الوادي الجديد فى الجنوب هو الامل الكبير لمصر وللمصريين توجه إليهم مجهوداتهم لتعميره وإقامة حضارة جديدة لا تقل فى قوتها وصلابتها عن حضارة الوادي القديم .

المبحث الثانى

الإطار الدستورى للهوية الاقتصادية

فى لجنة وضع دستور ٧١ تباينت الآراء عند بعض واضعيه بشان الأساس الاقتصادى للدولة وهو ما يمكن تسميته بالهوية الاقتصادية فبينما ارتأى أ.د./ رفعت المحجوب والسيد/ خالد محيى الدين ان ينص فى المادة الرابعة على أن الأساس الاقتصادى والاجتماعى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال عارض البعض الآخر ومنهم أ. د./ غريب الجمال اضافة كلمة الاجتماعى إلى جوار كلمة الأساس الاقتصادى لأن كلمة الاجتماعى يمكن أن تفسر على أنها علاقات أسرية من زواج وخلافه والتى تحكمها الشريعة الإسلامية إلا أن الدكتور المحجوب أوضح أن المقصود بكلمة الاجتماعى فى هذا السياق هى العلاقة الاجتماعية بين رب العمل والعمال ـ وأشار السيد/ خالد محيى الدين مؤيدا رأى الدكتور المحجوب بأن أى علاقة اقتصادية هى علاقة اجتماعية أيضا ـ وقد عارض بعض أعضاء لجنة وضع الدستور وضع عبارة تذويب الفوارق بين الطبقات وطلبوا بأن يكون النص هو الأساس الاقتصادى والاجتماعى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى

يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى وفى شان تعريف الاستغلال أوضحت المناقشات المقصود بها وأن المراد بها هو أن يتم معاملة العامل وفقا للنظام العام فى الدولة فأن حاد رب العمل عن هذا النظام عد مستغلا للعامل وان اتبعه فلا استغلال.

وبعد مناقشات مستفيضة بين واضعى الدستور فى لجنة المقومات الاقتصادية استقر الرأى على أن يكون الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يمنع أى شكل من أشكال الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات بما يضمن بناء المجتمع على أساس الكفاية والعدل.

وقد استمر الأساس الاقتصادى أو الأيدولوجية الاقتصادية للدولة على هذا النحو منذ ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٠ حيث كان الرئيس أنور السادات قد بدأ سياسات الانفتاح الاقتصادى وصدر قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. وبدأ توجه الدولة نحو اقتصاد السوق بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكان لابد من تعديل الدستور ليواكب الفلسفة الجديدة الحاكمة للدولة والمجتمع وهو ما تم بالفعل حيث أصبح منذ نوفمبر ١٩٨٠ الأساس الاقتصادى للدولة هو (.. النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب الشروع وعدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة).

ويشير النص المشار إليه إلى الأساس الاقتصادى بجمهورية مصر العربية يقوم على الأسس التالية:

اولا: الاشتراكية الديمقراطية التي قوامها الكفاية والعدل

من ثم فإنه لا يمكن الأخذ بمفهوم الاشتراكية الذى يعنى سيطرة الدولة على وسائل الانتاج سيطرة فعلية. وتهميش دور الفرد والقطاع الخاص ومن ثم غياب الملكية الخاصة، ذلك أن المعنى المقصود بالاشتراكية المقترنة بالديمقراطية فى ضوء الأعمال التحضيرية للدستور أنها مجموعة الضمانات

الاجتماعية والاقتصادية التى تقدم لأصحاب المراكز القانونية الضعيفة وغير القادرة على مواكبة نظام آليات السوق فالدولة تضمن لهؤلاء حداً أدنى من المعيشة الكريمة التى تؤمن وجودهم الإنسانى والاجتماعى وتضمن مشاركتهم الفاعلة فى تسيير الحياة العامة وتطوير المجتمع ـ ومن ثم فإن كفاية الانتاج وفق خطة الدولة يشارك فى تحقيقها بجوار الدولة القطاع الخاص وجميع الأفراد القادرين فى ضوء ملكياتهم الخاصة المساهمة فى تحقيق انتاج يكفى المجتمع ويفيض عن حاجته ليمثل قيمة مضافة لقدرة الدولة والمجتمع وهو ما يتحقق بالاكتفاء الداخلى والتصدير الخارجى ـ كذلك فإن عدالة التوزيع تتحقق بتطبيق المفهوم السالف للاشتراكية وهو وضع مجموعة ضمانات لأصحاب المراكز الضعيفة. ويتأتى ذلك بالضمان الاجتماعى والصحى ونظام المعاشات وغيرها من الضوابط الحمائية لأصحاب المراكز الضعيفة ـ وكذلك باطلاق طاقات الأفراد داخل المجتمع واتاحة فرص التقدم وذلك بخلق مجالات رحبة ومتسعة للاستثمار داخل ربوع البلاد، وتعتقد أن ما تقوم به الحكومة فى الوقت الراهن بتوسيع رحاب التنمية وخلق دلتا جديدة فى جنوب البلاد وازالة معوقات الاستثمار كل ذلك يصب فى مجال الاشتراكية الديمقراطية التى تحمى الضعيف وتدفع القادر على العمل لزيادة القيمة المضافة لقدرة الدولة.

ثانيا: تحريم الاستغلال:

وهو أمر ذو شقين الأول اخلاقى وذلك بالحض على نبذ بخس قيمة الطاقات الإنسانية وأهما قيمة العمل بأن يعطى العامل حقه المشروع فى الأجر العادل تأمينا للسلام الاجتماعى والاستقرار الاقتصادى. والثانى قانونى باتباع القواعد القانونية التى تنظم علاقات العمل وتنظم الحقوق والواجبات بين أطرافها. وكما جاء فى الأعمال التحضيرية بأن احترام النظام العام للدولة يعنى عدم وجود الاستقلال ونحن تضيف إلى ذلك أن الإسراع باصدار قانون منع الاحتكار ومقاومة الإغراق يؤدى إلى التوازن داخل هياكل الإنتاج والتوزيع فى المجتمع ويضمن الحيلولة دون وقوع استغلال منظم يقلص قدرة العمل الوطنية وقدرة الإنتاج الكلى للمجتمع.

ثالثا: تقريب الفوارق بين الدخول:

وهو أمر يفسر فى سياق الرؤية الجديدة للمشرع الدستورى بشأن مصطلح الاشتراكية إذا لتقريب بين الدخول بطبيعته إجراء اشتراكى ومقتضاه وضع ضمانات لأصحاب المراكز الضعيفة الناجمة عن تباين الدخول يصرف النظر عن مساحة هذا التباين، حيث أن صمت المشرع الدستورى عن تحديد سقف لهذا التباين سمح بالمطلق فى المباينة باعتبار أن الصمت عن التحديد ينفى وجوده حسابيا من الناحية الدستورية لكنه لا يمنع من اتخاذ الاجراءات التشريعية ولا غيرها، اللازمة للوصول إلى حد معقول يقرره المشرع دون أن يضع قيدا على حق رأس المال الخاص فى الوصول إلى أى مستوى من الدخل وإنما يكون هذا الحد المعقول عبارة عن الضمانات والدعم الذى يقدم لأصحاب المراكز الضعيفة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وبذلك يكون للدولة دور إيجابى وتوفيقى فى توزيع الدخل القومى بشكل يؤمن ويتفق مع فلسفة التضامن الاجتماعى التى تسمح لرأس المال بالعمل الخلاق واللا محدود فى إطار المشروعية. وتضمن فرصاً طيبة من العيش الكريم لأصحاب المراكز الضعيفة.

رابعا: حماية الكسب المشروع:

ويقصد به العائد من العلاقات الانتاجية والاقتصادية المشروعة أى التى تتفق وأحكام القوانين واللوائح ـ وبطبيعة الحال فإن عناصر الاقتصاد التحتى أو ما يسمى بالاقتصاد الأسود أى غير المنظور مثل المخدرات وتقليد السلع والتزوير وغيرها من صور الانحراف الأخلاقى والاقتصادى فى مجال المعاملات الاقتصادية والمالية يعد خروجا على القانون العام الاقتصادى ومن ثم يغدو هذا الاقتصاد الأسود خارج دائرة الحماية الدستورية والقانونية بل أن صالح الاقتصاد والوطنى تستوجب مجابهة هؤلاء القائمين بإدارة الاقتصاد الأسود.

خامسا: عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة:

ويقصد بها في هذا المجال الأعباء والتكاليف التي يتحمل بها النشاط الاقتصادى بالمجتمع. وأهم هذه الأعباء هى التحمل بالضريبة التى تعد حقا مقدسا للدولة لتستطيع القيام بدورها فى تأمين حركة المجتمع وتطوره والقيام بوظائفها الأساسية.

وتستطيع أن تشير إلى أنه من الأعباء والتكاليف العامة بجوار الضرائب والرسوم المقررة قانونا الالتزام بالقانون الحاكم للعلاقات المالية والاقتصادية، والبعد عن الاحتكار والإغراق. والتفاهم الأخلاقى مع المجتمع بمعنى الأقدام على الاستثمار فى المجال الإنتاجى طويل المدى والذى يقوى من قدرة الاقتصاد الوطنى ويعود بالنفع على الجميع. وكذلك التأكيد على الدور الاجتماعى والذى سنعود إلى بحثه عن عرضنا للوظيفة الاجتماعية للملكية.

وبعد ان عرضنا للسمات العامة لهوية مصر الاقتصادية من الناحية الدستورية والتي تجسدت في الاساس الاقتصادي للدولة فإننا سنعرض بشئ من التفصيل الي نظرية الملكية ونظرية القطاع العام بإعتبارهما حجز الزواية في بيان هذا الاساس وهذه الهوية .

الملكيـــة

فى إطار بيان هوية مصر الاقتصادية، وفى نطاق رؤية المشرع الدستورى لهذه الهوية يصبح بيان التنظيم الدستورى لمفهوم الملكية وتقسيماتها وضماناتها أمرا جوهريا لابد من العرض له حتى يستبين المعنى بقضية هوية مصر الوضعية الدستورية للملكية كفكرة قانونية وأيضا كفكرة إنسانية فالملكية التى تعنى استئثارا بالشيء وتسلطا عليه ابتغاء استغلاله والتصرف فيه فى نهاية الأمر هى إحدى غايات الإنسان على مر الأزمنة ومنذ بدء الخلق فهى رغبة مشروعة للإنسان طالما كانت الوسيلة مشروعة وكان الباعث مشروعا أيضا.

وقد عنى المشرع الدستورى المصرى بتنظيم الملكية فأفرد لها عدة مواد ضمن المقومات الاقتصادية للمجتمع وهى المواد ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣،

٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧ حيث ابانت هذه المواد أنواع الملكية وضماناتها والقيود الواردة عليها. كما أشارت المادة ٢٤ إلى الملكية بطريق غير مباشر عندما أشارت إلى سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج.

والحقيقة أن قضية الملكية من الناحية الدستورية جد هامة للحاضر والمستقبل لاسيما وأن الدولة تبذل كل جهدها من أجل تأمين وفورات من المشاركة الوطنية والعربية والأجنبية فى الاستثمار من أجل زيادة رقعة ورحابة ومساحة التنمية حتى يتسنى بناء نهضة قادرة على مواكبة التقدم العالمى واستيعاب تحديات القرن القادم.

وتحقيقا للمامول من الدراسة فإن قضية الملكية سوف تتناولها من عدة زوايا بمراعاة عدة اعتبارات، أما الزوايا فهى أنواع الملكية، وضمانات الملكية الخاصة والعامة.

وأما الاعتبارات فهى أن الدستور وقد وضع فى مرحلة كانت فيه أرض سيناء ترزح تحت نير الاحتلال. وأيضا كان الفلسفة الاشتراكية هى الفلسفة السائدة والموجهة للاقتصاد الوطنى وكان العالم ثنائى القطبية غير أن تطور الظروف الواقعية وتغير مضامين المصطلحات وتطور نفسير النصوص الدستورية كل ذلك جعل النصوص الدستورية قادرة على مواكبة ركب التقدم الوطنى وحمايته وحماية التحول الآمن نحو اقتصاديات السوق التى تساندها آليات التضامن الاجتماعى. ومن ثم وانطلاقا مما تقدم نبين الملكية بأنواعها وضماناتها.

أنواع الملكية

أشار الدستور إلى أن أنواع الملكية ثلاثة وهى:- الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية ولما كانت الملكية التعاونية لا تخرج عن كونها ملكية خاصة نظم المشرع الدستوري إستعمالها في إطار تعاوني حتي يضمن قيامها بوظيفتها الاجتماعية فإننا سنكتفي في إطار العرض لإنواع الملكية بالاشارة إلي الملكية العامة والملكية الخاصة :

الملكية العامة:

وعرفها الدستور بأنها ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام وهو ما يعنى أنها الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ومنها شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وإذا كانت أموال هذه الشركات تخضع لهذا المسمى أى مسمى الملكية العامة لكنها فى الحقيقة أموالاً مملوكة للدولة ملكية خاصة. وهى بذلك تغاير تلك الأموال التى يطلق عليها أموال عامة أو أملاك عامة مثل الشوارع والطرق ونهر النيل وغيرها من الأملاك ذات النفع العام.

ويندرج فى مفهوم الملكية العامة أى الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة أموال المؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة من عقارات ومنقولات وغيرها. وقد تبدى هذا المعنى من خلال استعراض الأعمال التحضيرية للدستور التى كان بها اتجاه يرى تحديد ملكية الدولة فى الهياكل الرئيسية للإنتاج والتمويل والمشروعات التى يكون لاستغلالها صفة المرفق العام أو الاحتكار الفعلى، والتجارة الخارجية، إلا أنه عند الصياغة النهائية للدستور رؤى أن يكتفى بتعريف الملكية العامة على أن ينوه بأنها باعتبارها تعنى الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة فهى تعنى بحسب الأصل أموال شركات القطاع العام. ونظر لأننا سنعرض فى موضع لا حق لشركات القطاع العام. فأننا نكتفى بهذه الإشارة وبقى أن نشير إلى أن ملكية الدولة احاطها المشرع الدستورى بضمانات دستورية وقانونية وعقابيه تنص على أن الملكية العامة لها حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن باعتبارها سندا لقوة الوطن ومصدرا لرفاهية الشعب، ولعل هذا الخطاب الدستورى هو الذى حدا بالمشرع العادى إلى سن العديد من التشريعات الضامنة لحماية الأموال العامة والأملاك العامة منها أنه أشار فى المادة ٩٧٠ مدنى إلى عدم تملك الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة بالتقادم، وغيرها كثير من صور الحماية القانونية للمال العام.

الملكية الخاصة:

اعترف الدستور بالملكية الخاصة بكافة صورها ولم يقيد من حرية ونطاق الملكية الخاصة إلا فى مجال ملكية الأراضى الزراعية حيث وجه السلطة الشريعية إلى تحديد الحد الأقصى لملكية الأراضى الزراعية وهو أمر يمكن تفهمه فى ضوء كون مصر دولة زراعية عانى أهلها من الفلاحين والقاطنين فى الريف المصرى من عسف كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين اعتبروا أنفسهم طبقة اجتماعية متميزة فاحتكرت عائد الزراعة وحرمت الفلاح المصرى من حقه فى أجر عادل مقابل عمله بالأرض، مما كان له أثر فى قيام ثورة ٢٣ يوليو باصدار المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ٥٢ بتحديد الملكية الزراعية، بل أن الرئيس السادات ذكر فى كتابة البحث عن الذات أن جمال عبدالناصر طلب من حزب الوفد إصلاح حزب الأغلبية وتطهيره تمهيدا لتسليمه الحكم لأن الضباط الاحرار لم يكن لديهم الرغبة فى ممارسته وطلب منه جمال عبدالناصر مساندة الاجراءات اللازمة بتحديد سقف للملكية الزراعية إلا أن حزب الوفد رفض تقديم هذه المساندة مما اضطر جمال عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة إلى حل الأحزاب السياسية بما فيها حزب الأغلبية. إلى هذا الحد كان تأثير طبقة الإقطاع أو كبار ملاك الأراضى الزراعة على مسار الحياة السياسية فى مصر، بل وأكثر من ذلك فإن من المفكرين من يرى أن ثورة ٢٣ يوليو كانت نتاج الصراع بين الرأسمالية الصناعية والاقطاع فى الريف.

ومع إننا نرى أن لهذا التقييد الدستورى للملكية الزراعية جذوره التاريخية وأسبابه الاجتماعية والنفسية إلا أن النص ورد مرنا بشكل يعطى للسلطة التشريعية النظر فى سقف الملكية الزراعية بالزيادة وليس بالنقصان باعتبار أن تحديد المكية من المشرع يخلق مركزا قانونيا مكتسبا للفرد لا يجوز الانتقاص منه بمعنى أنه إذا تحددت ملكية الفرد بخمسين فدانا فإنه يجوز للمشرع بعد فترة أن يزيد هذا القرار ليكون مائة فدان ولكن لا يجوز انقاصه إلى عشرة أفدنة مثلا لأن الفرد صار له حقا مكتسبا لا يجوز المساس به، ومن ثم فأنه لا غضاضة فى إطار حركية التنمية الوطنية ورحابتها واتساعها وشمولها سائر

التراب الوطنى ودفعا لحركة التنمية الشاملة يمكن النظر تشريعيا فى شأن سقف الملكية الزراعية بزيادتها بالقدر الذى ينمى من الاستثمار الزراعى بما يعود بالخير على الوطن.

ثمة أمر آخر بشأن الملكية الخاصة يجدر الإشارة إليه بأنه أثناء وضع الدستور أشار البعض إلى تقييد ملكية العقارات فى مجال الإسكان إلا أن الأغلبية ارتات بقاء مجال الإسكان حرا طليقا من أى قيد بحيث يستطيع الفرد تملك ما يشاء من أراضى فضاء وعقارات مبنية أمر آخر يجدر التنوية إليه أن الدستور جعل من مفهوم الملكية الخاصة أشمل وأوسع من مفهوم القطاع الخاص، وجاء بالأعمال التحضيرية للدستور أن الملكية الخاصة تستوعب القطاع الخاص، وهو ما يعنى اعترافا من المشرع الدستورى بالقطاع الخاص، بل بالأعمال التحضيرية آراء تفيد رغبة المشرع الدستورى فى السماح لرأس المال الأجنبى بالمشاركة فى عملية التنمية وتمويل الخطة وتنفيذها، ولذلك فإن الدستور لم يتضمن ثمة قيد على مشاركة رأس المال العربى والأجنبى فى الاستثمار وتمويل وتنفيذ خطط التنمية، وهو ما يبيح ويعطى الفرصة كاملة لرأسمال الوطنى والعربى والأجنبى فى المشاركة فى عملية التنمية الشاملة باطمئنان كامل إلى أن هناك أساس دستورى يؤمن الملكية الخاصة والقطاع الخاص ويقدم لها الضمانات التى تشعرها بالأمان.

ضمانات الملكية الخاصة:

تضمن الدستور عدة ضمانات للملكية الخاصة نوردها على النحو الآتى:

أولى هذه الضمانات: حظر المصادرة العامة بمعنى أنه لا يجوز صدور تشريع أو قرار بمصادرة أية ممتلكات على الإطلاق ومن ثم فان الأموال المملوكة ملكية خاصة لأى فرد صارت لها حصانة دستورية ضد المصادرة العامة إى التى تتحد باجراء عام تشريعى أو تنفيذى، وبمعنى آخر فإن المصادرة ليست من سلطة التشريع والتنفيذ أى أن الملكية الخاصة اكتسبت حصانة ضد السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأجاز الدستور فقط المصادرة الخاصة أى

مصادرة أموال فرد معين بالذات ومصادرة مال معين بالذات، واشترط في المصادرة الخاصة أن تكون بحكم قضائي بمعنى أنه اعتبر المصادرة الخاصة عقوبة، والعقوبة بطبيعتها شخصية بمعني أنها لا توقع إلا على شخص المتهم، ومن ثم فإنه لا يجوز مصادرة أملاك الأشخاص المعنوية التى لا تكون بذاتها أهلا لتوقيع العقوبة عليها فالمصادرة تنصرف فحسب إلى الشخص الطبيعى الذى يكون أهلا للعقاب الجنائي، وهذه ضمانة كبرى للملكية الخاصة . ربما ينفرد بها الدستور المصرى عن سائر الدساتير فى أكثر الدول أخذا بالاقتصاد الحر.

ثانياً: ولا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض وهكذا فقد اشترط الدستور لاجراء التأميم الذى يعنى نقل ملكية مشروع من فرد إلى الدولة عدة شروط:

الأول: ان التأميم يكون من اختصاص السلطة التشريعيةة التى لها وحدها وبقانون اجراء عملية التأميم وهو ما يعنى أن السلطة التشريعية إذا قيدت سلطتها فى التأميم فى قانون مثل قانون الاستثمار فإنها لا تستطيع تأميم أى مشروع يتم تشغيله والموافقة عليه وفقا لقانون الاستثمار وهكذا فإن لمجلس الشعب باعتباره سلطة التأميم أن يضيق من سلطته تلك وفقا لمصلحة البلاد ومقتضيات عملية التنمية.

الثاني: ان المشرع أى السلطة التشريعية مقيدة فى أصدار قانون التأميم باعتبارات الصالح العام وفى هذا الصدد فإن مجلس الشعب يخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا التي لها أن تراقب مدى توافر شروط وحقيقة الصالح العام.

الثالث: ان التأميم فى كل الأحوال يجب أن يكون مقابل تعويض بمعنى أنه يجب أن يتم تقويم المشروع المؤمم وتعويض أصحابه.

الرابع: أيضا هناك شرط يستفاد ضمنا من نصوص الدستور من الأعمال التحضيرية له ومن سياق ما استقر عليه القضاء الدستورى وهو أن تفسير النص الدستورى يكون فى إطار القراءة الكلية لكل نصوص الدستور وايضا فى إطار الفلسفة المجتمعية السائدة والمصالح العليا للجماعة الوطنية وقت صدور التشريع.

ومن ثم فان مقتضى النص على أن الملكية الخاصة مصونة ـ ومقتضى الواقع الذى يفيد أن الصالح الوطنى الأعلى يقتضى زيادة رقعة ومساحة الاستثمار الخاص فى البلاد ومقتضى الأخذ بآليات السوق كمنهاج فكرى لإدارة الشأن الاقتصادى العام كل ذلك يضيق من دائرة خيار التأميم كسياسة تشريعية ويضعه فى نطاق ضيق للغاية، ونطاق التأميم يكون عندما لا يغلق المشرع على نفسه باب الخوض فيه من ناحية وعندما تكون المصلحة العليا تمليه وبمعنى آخر فإنه أى مشروع ينشأ استنادا إلى قانون يحظر التأميم أو يصمت عن الإشارة إليه لا يجوز تأميمه لأن التأميم يجب أن يشار إليه فى القانون الذى ينشأ المشروع استنادا إليه حتى يتسنى للمشرع استخدام سلطته فى التأميم. ولعل فى هذا ضمانة لا تتوافر فى غير الدستور المصرى. ذلك أن أغلب دساتير العالم الأول ينص على حق التأميم ومنها الدستور الفرنسى والدستور التركى ولا تعيدها بهذه القيود الدستورية الصارمة التى فرضها الشرع الدستورى المصرى.

حظر فرض الحراسة إلا استثناء وبحكم قضائى

وهكذا وامتدادا للضمانات الدستورية للملكية الخاصة غل الدستور يد السلطة التنفيذية فى شأن فرض الحراسة على الملكية الخاصة وجعلها فقط من سلطة القضاء وفى أحوال حصرها القانون بمعنى أن القضاء هو الآخر صارت سلطته فى فرض الحراسة مقيدة.

حظر نزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون.

كفالة حق الإرث فى الملكية الخاصة. وإلغاء ضريبة الأيلولة.

حظر التحفظ على الملكية الخاصة، وفقاً لما استقر عليه القضاء الدستورى بغير أمر قضائى.

حظر فرض الضريبة على رأس المال ذاته حتى لا يتآكل . إذ قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم جواز فرض ضريبة الدمغة على رأس المال لأن فرضها عليه يؤدى إلى تآكله.

القطاع العام وقطاع الأعمال العام

توسع القطاع العام وهو ذراع الدولة الاقتصادى فى جميع المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وسيطر على معظم انتاج الاقتصاد القومى بعد ثورة ٢٣ يوليو ـ وعقب الأخذ بسياسيات الانفتاح الاقتصادى والاقتصاد الحر فى عهد الرئيس أنور السادات وتعديل الدستور ١٩٨٠ ليكون الأساس الاقتصادى هو الاشتراكية الديمقراطية صار التساؤل حول مستقبل القطاع العام ـ وهل سيبقى يقود عملية التنمية فى البلاد أم يقلص دوره لصالح آليات السوق وزيادة قاعدة الملكية الخاصة.

وفى الواقع فإن قراءة الدستور والأعمال التحضيرية له توضح لنا الأبعاد الدستورية لواقع القطاع العام ومستقبله والأطار الحاكم لحركته على النحو الآتى:

أولا : إن أموال القطاع العام أو ما يسمى حاليا بقطاع الأعمال العام هى أموال مملوكة للدولة ملكية خاصة ـ والمعروف وفقا لنص المادة ٨٠٢ من القانون المدنى إن لمالك الشئ وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ومن ثم يجوز للدولة أن تتصرف فى أموالها الخاصة على النحو الذى تراه محققا للصالح العام ومن بين هذا التصرف زيادة قاعدة الملكية الخاصة فى هذه الشركات .

ثانيا : وانطلاقا من النقطة المتقدمة فإن الدولة باعتبار أن أموال القطاع العام أموال مملوكة لها ملكية خاصة لها. للدولة أن تزيد من مساحة القطاع العام ولها أن تنتقص منه وتحجم مجالاته بالقدر الذى ترى معه المصلحة العامة.

ثالثا : إنه يستفاد من نص المادة ٢٩ من الدستور والمادة ٣٠ منه امران : الأول أن الاقتصاد القومى ينظم وفقا لخطة تنمية شاملة والثانى أن القطاع

العام يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل مسئولية تنفيذ خطة التنمية. ونحن لا نرى تعارضا بين هذين النصين وهذين المبدأين ومبدأ سلطة الدولة فى التصرف فى القطاع العام بتفعيله برفع الأثقال عنه.

وبالاضافة إلى ذلك فإن النص على تنمية الاقتصاد القومى وفق خطة تنمية شاملة لا يعنى وضع محدد لطبيعة الخطة من حيث كونها إلزامية أو تأشيرية وإنما تكون طبيعة الخطة وفقا للفلسفة التى تحكم الحياة العامة وطبيعى أنه فى ظل الفلسفة التدخلية والتقييدية فإن التخطيط المركزى الملزم يكون هو النوع السائد ـ أما عندما تكون فلسفة اقتصاد السوق وآلياته هى السائدة والقائمة على شأن تسيير الحياة العامة فإن التخطيط يكون تأشيريا بحسب الأصل بمراعاة الحاجة الملكية للمجتمع ـ وقد يكون تخطيطاً مركزياً لكنه غير ملزم وبمعنى آخر فأنه من الجائز فى ظل الأخذ بآليات السوق وجود خطة تنمية قومية يحدد وفى اطارها اسهامات القطاع الخاص والحكومى وهو ما وضح بجلاء فى خطط التنمية التى تقدمت بها الحكومة مؤخرا إلى مجلس الشعب حيث حددت فيها نسب مشاركة القطاع الخاص وباقى القطاعات الاقتصادية بالدولة.

هذا من ناحية ـ ومن ناحية أخرى فإننا لا نرى فى اعطاء مكانة دستورية عالية للقطاع العام للقيام على شأن خطط التنمية تجميدا لدور القطاع الخاص ـ كما أن الدستور لم يحدد مساحة مشاركة القطاع العام فى خطط التنمية . سواء كانت مركزية أو تأشيرة ملزمة أو غير ملزمة، الأمر الذى يبقى مساحات المشاركة مفتوحة وربما يفيد معنى الدور القيادى للقطاع العام فى خطط التنمية أن تكون هذه المشاركة بالدرجة الأولى فى عمليات البنية الأساسية وبعض المشروعات ذات الطبيعة الاجتماعية والاستراتيجية والتى لا يقبل عليها القطاع الخاص ـ وبذلك يمكن فهم المشاركة القيادية للقطاع العام فى التنمية على أنها دائما إذا لم يكن القطاع الخاص قادرا أو راغبا وكانت الحاجة الوطنية تحتم العمل فإن القطاع العام عليه أن يتصدى وعلى الدولة دعمه.

والخلاصة فى شأن القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أن زيادة قاعدة الملكية بشركاتها لا تتنافى مع الأحكام الكلية للدستور إذ أن هذه الاجراءات تتفق والفلسفة الكلية الحالية للحياة العامة باعتبارها مصدرا من مصادر تفسير القواعد القانونية الحاكمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية[1].

---

(١) كنا قد ذكرنا فى كتابنا أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة الصادر سنة ١٩٩٤ أن إجراءات الإصلاح الاقتصادى وزيادة قاعدة الملكية الخاصة فى شركات قطاع الأعمال العام والتصرف بالبيع لبعض هذه الشركات لتخفيف العبء عن الدولة وزيادة فاعلية قدرتها الاقتصادية. وتحفيز المشاركة الشعبية فى صيغة القطاع الخاص فى عملية التنمية. ذكرنا أن هذه الاجراءات لا تخالف إحكام الدستور وصدقت رؤيتنا عندما صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى شهر يناير سنة ١٩٩٧ بدستورية اجراءات الإصلاح الاقتصادى واتفاقها وإحكام الدستور.

الفصل الثانى

هوية مصر الاجتماعيـة

البحث في الهوية الاجتماعية لمصر يستتبع بالضرورة البحث العميق في خصائص المجتمع المصرى الذي تكون عبر العصور من اصول تعددت وثقافات تجمعت وتداخلت وتباينت وحضارات تكونت ومع الزمن صار الانصهار حتميا بين الوافد والموروث ومن نتاج كل ذلك تكونت قيم المجتمع المصري الحديث ومن هذه القيم حرية العقيدة والتسامحية والطابع العائلي الذي يميز المجتمع المصرى بإعتباره تجمعا أسريا كبيرا وبإعتبار المجتمع المصرى نسيجا واحدا متداخلا متناغما ونتيجة لذلك لم تنتشر مفاهيم الاقليات في هذا المجتمع مثلما إنتشرت وسا دت فى مجتمعات اخري سواء كانت الاقلية علي اساس ديني او عرقى او غيرهما .

وقد تجسدت هذه المفاهيم القيمية الثابتة فى الدستور المصرى . حيث جاءت النصوص الدستورية معبرة عن هذه المفاهيم وهذه القيم وهو ما يقتضى العرض للإطار الدستوري للهوية الاجتماعية ومن ثم فنحن عند تناول الهوية

الإجتماعية سوف نراعى هذه الابعاد وهذه المفاهيم وذلك من خلال خطة البحث التالية :

المبحث الاول : خصائص المجتمع المصري

المبحث الثاني : الاطار الدستورى للهوية الإجتماعية .

المبحث الثالث : واقع الهوية الاجتماعية.

المبحث الأول

خصائص المجتمع المصرى

١- الطابع العائلي للمجتمع المصرى

يتميز المجتمع المصرى بوضع شديد العراقة للأسرة فهى متماسكة وذات طابع مركزى وماتقوم عليه من قيم بقيت ثابتة إلي حد كبير بغض النظر عن تغير ديانة غالبية أهل مصر من ديانات فرعونية إلى سماوية مسيحية وإسلامية فحب الأسرة واستقرار النظام البيتى بدهيات حاكمة. بل إن من المفكرين من يفسر النهج المحافظ للمصرى وقدرته علي الثورة والتمرد بحبه لأسرته وارتباطه بها ـ وأكثر من ذلك فإن وفاء المصريين للموروثات القيمية والتقاليد يعود أساسة في الأغلب الأعم للارتباط الأسري[1]. ويندرج في إطار الالتزام الأسري تغلغل وشائج الرحم وآداب الأسرة والعرف الاجتماعى والأخلاق المستقرة في ذاكرة الجماعة الوطنية. وهي طباع وخصال وخصائص تعكس التماسك الأسرى الذى يتساوى في الانتماء إليه جميع طبقات المجتمع. بل

---

(١) جمال بدوي طبيعة الأمة المصريةص ٨.

إن الوفاء للأسرة تجده حتى عند الخارجين على القانون ـ وقانون الأسرة المصرية ليس هو القانون بمفهومه المعاصر والمقترن بجزاء فحسب إذ المفهوم السالف يبقى محدوداً ـ إنما قانون الأسرة المصرية فى أغلبه هو عرف اجتماعى توارثته الأجيال جيلاً بعد جيل وتحمست له من فيض نقائه واستمسكت ـ بعراه واحتضنته النفوس وأصبح قانوناً للوطنية بحيث يمتزج الولاء للأسرة بالولاء للتراب الوطني وهو أمر يغرس في نفوس الأجيال كرسالة أخلاقية وأمانة تعيشها الضمائر وتقننها باعتبارها عقيدة تمكنت من النفس وصارت إطاراً لها وضماناً لإيجابية ومشروعية حركتها.

ومن قيم الأسرة المصرية التي توراثتها الأجيال وصارت قيمة ثابتة احترام الكبير سناً حتى وإن تغايرت الآراء وتفاوتت القدرات وتباينت العقول والثقافات. و كذا العطف علي الصغير ـ فكلتا القيمتين أساساً لتماسك المجتمع وتأميناً لسكينته ـ وهو نوع من التكافل الإنسانى الذى يستبعد تحقير الشيخ أو إجحافاً وغلظة بمن هو في موطن الابن.

ومن قيم الأسرة المصرية. قيام عائل الأسرة بواجباته في كفالتها معيشياً وحياتياً وإنسانياً وضمان تقدمها والعائل امتداد في التزامه الأسرى لفكرة العائلة التى تجسد مفهوم الأسرة في ضوء الالتزامات الملقاه علي العائل الذى يعطى بغير حدود ليضمن تماسك أسرته وسلامتها، والتزام عائل الأسرة حيال أسرته ينمى فيها قيمة الالتزام حيال الوطن وينطلق بها من الإحساس المشترك الذى مصدره وحدة الدم والعرق إلي إحساس أعلى وأعم وانتماء أكبر وأرحب وهو الاندماج في الكيان الوطنى والالتزام بالوفاء بالواجبات المقدسة حيال هذا الوطن وأهمها الدفاع عنه وتأمين سلامة أراضيه باعتبار أن الأسرة هى اللبنة الأولي. في تكوين المجتمع ـ والمجتمع هو التنظيم الاجتماعى الذى من رحمه تولد الدولة. التي ترعى صالح الوطن.

– وامتداداً لما تقدم وترتيباً عليه فإن تماسك الأسرة المصرية ومركزيتها كان له أعظم الأثر وأنفعه في تأمين مركزية الدولة المصرية علي مر العصور

وحماية حدودها التاريخية ـ[1] بل والوصول بهذه الحدود إلي دائرة حدود المصالح الوطنية لمصر والتي تتجاوز الحدود الجغرافية.

وهكذا فإن التماسك الأسرى في المجتمع خلق تكاملاً وتضامناً ومن ثم يبقى الطابع العائلى للمجتمع العربي مميزاً له عن سائر المجتمعات.

(١) فى هذا المعنى يراجع جمال بدوى المرجع السابق ص ١٣ .

٢- التسامحية فى المجتمع المصرى

- يتميز المجتمع المصرى بميزة تتصل بتكوينه التاريخى علي مر العصور وهى ظاهرة التسامح التى جعلته يتفرد بين شعوب الأرض بهذه القيمة التى ترجمت قدرته علي بناء إطار حواري لبناء حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكن ايعاز التسامح كقيمة اجتماعية نعرض من قيم المجتمع المصرى[1] إلى الأسباب الآتية:

---

(١) التسامح مصطلح فى فرع علم النفس الإجتماعي. وكان أول ذيوعه منذ اواسط الخمسينات وبشار به إلى نوع معين من السلوك يقوم اساساً على التقبل الإيجابى للاختلاف. أى أن يتقبل المرء أن الآخر يختلف عنه فى الرأى وفى الاتجاه وأن يتم تشكيل السلوك بمراعاة هذه الحقيقة بالاضافة إلى حقيقة أخرى اساسية وهى أن يبقى المرء على درجة من التعاون مع من يختلف عنه لاضطرارهما إلى العيش معا فى حقل إجتماعى واحد.

- واتصالا بذلك المفهوم فان التسامح درجات اعلاها ما يسمى بالسلوك الإجتماعى التكاملى الذى يسلم بإختلاف الغير ويدخل ذلك فى حسابه وادناها السلوك التسلطى الذى يتجه إلى قهر الغير اجباراً له على محو هذا الاختلاف وفيما بين الدرجتين العليا والسفلى تتوزع درجات يتضاءل حظها من الايجابية ويتزايد نمو مزيد من السلبية ويمكن تصور مضمونها على النحو التالى:

١- قبول المناقشة على أساس احتمال الاقتناع، ٢- أن يتم قبول مبدأ المناقشة فحسب دون توقع لاحتمال الأقتناع٣- ثم مجرد السماح بالتعبير عن وجهة النظر المخالفة مع تجاهلها وتجاهل ما يمكن أن يترتب عليها٤- ثم عدم السماح بالتعبير عن الرأى المخالف مع التسليم الصامت بوجود الاختلاف ٥- عدم التسليم بالإختلاف واستخدام القهر فى اتجاه المجاراة و الالزام.

مقوقات التسامح:

ومن المستقر عليه أن مقومات التسامح:

أولاً : الحرية لمارسة حق الأختيار وهو أمر طبيعى حيث ينشدها الناس جميعاً.

ثانيا : الكرامة الشخصية وتعنى حق الانسان فى ممارسة هويته كما يعيشها.

ثالثا: تأكيد الامل وهو مطلب أساسى للناس ليتوفر لديهم قدر من الثقة أو اليقين أن المجتمع الذى ينتمون إليه يحمل لهم درجة معقولة من الامل بان طموحاتهم سوف تتحقق أ.د/ مصطفى سويف الشروط الإجتماعية للابداع مجلة فصول العدد الحادى عشر يناير ١٩٩٣ ص ١٧، ١٨.

أولاً: الجذور العرقية المختلفة للمجتمع المصرى:

ذلك أن المجتمع المصرى تكون عبر الزمن من الموطن الفرعونى المستقر – والوافد الروماني والبطلمى والدين المسيحى و الإسلامى[١] . وجاء هذا الوافد بثقافته التى تعايشت مع الثقافة الوطنية واندمجت فيها وكون الوطنى والوافد مجتمعاً قوامه ثقافة مشتركة بها عناصر حضارية من روافد مختلفة مما جعل الشعب المصرى امتداداً لعناصر إنسانية من مناطق متباينة كل منها استدعت معها بعدها الثقافى والعرقى ـ وبذلك لم يعد تكوين المجتمع المصرى وليد عنصر عرقي واحد أو ثقافى واحد ـ وإنما جاء نتاج عناصر تباينت أو توافقت لكنها جميعها تعايشت فى تصالح إنسانى مصطبغاً بصبغة مصرية خالصة بحيث إنه مع مرور الزمن توطدت العلاقات بين عناصر المجتمع المصرى، وتواجدت مساحات القاسم المشترك ـ وإن بقى بعض الآثار لعلاقات هذه العناصر بجذورها العرقية والإنسانية والجغرافية ـ وبذلك صارت التعددية التكوينية للمجتمع المصرى سبباً من أسباب التسامح بسبب عدم سيادة عنصر معين بذاته الأمر الذى وقى مصر شرور التعصب العرقى والتشرذم.

ثانياً: تماسك البناء الأسرى:

يعد دور الأسرة مركزياً فى بناء قيمة التسامح في المجتمع المصري ذلك الارتباط العاطفى والوجدانى أدى إلى خلق المواطن الذي تكاملت فيه عناصر السلام الذاتى الداخلى والمتوافق مع بيئته الصغيرة الضيقة الأسرية. جعلت هذاالمواطن قادراً على التكيف مع البيئة ذات الدائرة الأوسع وهى الدائرة الوطنية فى تصالح إنسانى هادىء خال من الرغبة فى التسلط ومبراً من العنف. بل مقيماً لعلاقات المجتمع على أصول وأسس إرادية ودية تسامحية.

ثالثاً: نهر النيل:

نعتقد أن نهر النيل لعب دوراً رئيسياً في بناء هوية مصر ـ ودوراً أكبر فى تأكيد بل وتكوين التسامحية في المجتمع المصري. فلأن النيل هو مصدر أرزاق

(٢) قصة الاضطهاد الدينى فى المسيحية والإسلام، د. توفيق الطويل ص ٣١-٣٢.

المصريين خاصة مجال الزراعة فقد دفعهم إلى أن يستوطنوا المناطق المحيطة به والمتاخمة له ومن ثم جعل المصريين يتواجدون في جوار قريب وتلاصق حياتى أبعد عنهم الفرقة وخلق بينهم التقارب القيمي والمشاركة في الدفاع عن مصادر الرزق. ومن ثم صار هناك مصلحة حقيقية فى هذا التقارب المكانى الذى تنامي مع الأيام. ومع التواجد في هذا الشريط الضيق ـ الوادى ـ والمعيشة المشتركة عاش المصريون أخطار النيل كما عاشوا كرمه. فالجفاف النابع من ندرة مياه النيل عكست خطراً مشتركاً ـ دفعتهم إلي التكاتف لمواجهته ـ والفيضان بما يرتبه من أخطار محدقة هى الأخرى كانت باعثاً نحو الالتقاء وعدم التفرقة. وبذلك صاغ النيل وحدة المجتمع المصري وتسامحه. والقدرية التى تميز بها النيل فتارة يأتي غزيراً وأخرى يأتى مقلا نادراً فيكون الجفاف مثل الأمطار هذه القدرية ساهمت فى بناء وحدة المجتمع وصلابته وسماحته ـ وتنفرد مصر بين دول العالم في أن مصدر الثروة والرزق لم يكن مصدراً للصراع الاجتماعى وإنما كان مصدراً للتوحد والتكامل ولو كان النيل مصدراً للصراع لتفتت مصر شيعاً ودولاً ولكن النيل موحد العقول والوجدان وباعث الرغبة المشتركة في الالتفاف حوله وصيانة الخيرات النابعة منه.

رابعاً: المركزية السياسة للدولة:

منذ آلاف السنين ومصر تعرف الدولة بأركانها من شعب وإقليم وتنظيم سياسي ـ وكان لوجود تنظيم سياسى قوى مركزى فضلاً عن اختلاط وتداخل مفاهيم الدين والسلطة عند مباشرة الحكم. الأثر الكبير في تكوين دائرة أسمي للولاء السياسى يضمن استقرار الدولة ويقضى علي التنازع الاجتماعى ويضعف البواعث الفردية لصالح الجماعة الوطنية الذى ترمز إليه الدولة ومع التراكم القيمى لقداسة السلطة وهيبتها وتمركز الولاء لها ـ وازدياد ضعف الاتجاهات والطموحات الفئوية والعرقية إلي حد تلاشيها ـ قويت قيمة التسامح الاجتماعى ـ إلى جانب حرص الدولة علي بسط سلطاتها علي الإقليم بكامل ترابه. والشعب بكافة أفراده وإقرار المساواة كمبدأ من مبادىء تشييد الحكم وممارسته.

٣- انتفاء مفهوم الاقلية داخل المجتمع

لا يستطيع أحد من المفكرين المنصفين عند النظر إلي واقع المجتمع المصرى أن يصنفه إلي أغلبية وأقلية علي أساس ديني أو عرقى أو لغوي. فاللغة واحدة ـ وتباين الأصول العرقية قد تلاشى تقريبا فإذا كانت مصر قد تكونت عبر العصور من مصريين وطنين وآخرين وافدين ـ فإن الجميع قد انصهروا فى بوتقة الوطن المصرى واتسموا بسماته وخصائصه وأصبح عسيراً إن لم يكن مستحيلاً أن يميز مصرى عن آخر على أساس العرق أو الجذور الاجتماعية والتاريخية ـ أما التباين الدينى فى مصر وتعدده فإنه لم يقسم مصر كما حدث فى بلدان أخرى إلى أغلبية وأقلية. ولم تخلق حواجز معنوية تحول دون انصهار الشعب الواحد فى إطار الرابطة الوطنية ـ ويكاد يجف التاريخ المصرى القديم والحديث من واقعة تشير إلى تصنيف المجتمع على أساس دينى باستثناء فترة العصر الرومانى التى شهدت اضطهاداً للمسيحيين المصريين حتى هرب الأب بنيامين بسبب رغبة هرقل بعد انتصاره على الفرس فى توحيد المذاهب المسيحية وصبها فى مذهب واحد وقد تم اقرار هذا المذهبالواحد فى مجمع (خلقيدونيه) وبعد أن تولى قيرس حكم مصر ليتولى وأدخال المصريين فى هذا المذهب إلا أنه أخفق فى إبعاد المصريين عن مذهب اليعاقبة الذي وطنهم عليه كبير أساقفة القبط فى مصر بنيامين. وسوف نعرض بمزيد من التفصيل لهذا الموضوع عند حديثنا عن حرية العقيدة في مصر.

كما أنه لا يمكن النظر فى تصنيف المجتمع المصري على أساس دينى استناداً إلي الصراع الذى ساد بين اليهود والدولة الفرعونية ـ إذ البحث يدور حول المجتمع المصرى وتقسيمه على أساس ديني واليهود وقتئذ كانوا وافدين.

ـ وقد كان للطبيعة التسامحية للمجتمع المصرى أن أبعدت شبح التعصب الديني عنه وما يتفرع عنه من محاولات فرض الرأى بل إن المجتمع المصرى اعتاد أن يعيش حالة التعددية ويستوعب آثارها فى إطار الإخاء الوطنى.

ـ كذلك كان لمركزية الدولة وقوة سلطانها الذى لم يغب على مر العصور أثره الطيب فى تأكيد وحدة المجتمع حول سلطة سياسية قادرة على لم الشمل بعيداً عن المعتنقات الذاتية ـ كما كان لوجود نهر النيل وتمركز المجتمع المصرى على دلتا هذا الوادى الأثر الكبير فى إيجاد رابطة المصلحة في استمرار الحياة فى تماسك اجتماعي. بل أن وجود النيل وتمركز المصريين حوله يثير نقطة هامة فى بيان متانة النسيج الاجتماعى. إذ أنه رغم ضيق الشريط الخصب حول النهر ورغم ندرة الموارد فإن التاريخ المصرى جاء خلواً مما يفيد تصارع المصالح بين الأفراد والجماعات والأديان وإنما كان النهر والسلطة السياسية والتسامحية هم مثار الارتباط الوطنى ومناط التماسك المجتمعى.

٤- حرية العقيدة

تمتع المجتمع المصرى فى أغلب فترات التاريخ بمساحات واسعة من الحرية العقيدية والدينية وربما تكون المرحلة الرومانية هى أشد مراحل التاريخ المصرى حلاكا وسودا فى مجال الحرية الدينية ذلك أن أحوال مصر فى العصر البيزنطى كانت قد بلغت حداً سيئاً في كافة المجالات. ففي المجال الاقتصادى ساءت الحالة المعيشية للرعية بسبب عبء الضرائب والتمادى فى فرض نظام الوظائف غير المأجورة مما أدى إلي فرار كثير من صغار الزراع من أراضيهم إلي الحد الذى كادت معه تختفى فى القرن السادس الميلادى طبقة صغار الملاك بعد استيلاء كبار الملاك على أراضيهم وازدياد نفوذهم فى مواجهة الحكومة[1].

ـ وعلى المستوي الاجتماعى زادت متاعب المصريين بسبب اعتبار الرومان لهم بصفة دائمة الطبقة السفلى فى البلاد التى تأتى بعد الرومان واليونان وحتى اليهود ففرضوا عليهم الالتزامات القاسية مع حرمانهم من أبسط حقوقهم الاجتماعية.

– وقد كان رد فعل المصريين هو الاستمساك بتقاليدهم وثقافتهم وازدياد تماسكهم الاجتماعي ثم اللجوء إلى الدين المسيحى واتخاذه وقوداً روحياً لهم يغذى مشاعرهم القومية ويلهب حماسهم الوطنى ـ واستمر احتضان المصريين للمسيحية رغم الاضطهاد الشديد الذى لاقوه على يد الرومان وبلغ ذروته فى عهد الامبراطور دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥م) وربما كان الاضطهاد الدينى للمسيحيين فى مصر فى عهد دقلديانوس هو باعث حياة الرهبنة الدينية فى المسيحية بعد أن فضل الكثير من المصريين اللجوء إلى الصحراء والأماكن النائية اتقاء لشر الرومان وانقطاعاً لعبادة الرب[2].

– وكانت هذه هى الجولة الأولى فى سجل الاضطهاد الدينى الرومانى للمسيحيين فى مصر والتى انتهت باعتراف الامبراطور قسطنطين الكبير

---

(١) أ. د توفيق الطويل المرجع السابق ص ٣١.

(٢) د. محمد عمارة، الإسلام والعروبة ط ١٩٩٦ ص ٩.

بالمسيحية سنة ٣١٣ وإصدار مرسومه الشهير بإطلاق حرية العقيدة للمسيحيين.

– أما الجولة الثانية والأخيرة من الاضطهاد الدينى الرومانى لأقباط مصر فكانت صراعاً حول طبيعة المسيح إذ فى الوقت الذى قرر فيه مجمع خلقدونيه سنة ٤٥١م الأخذ بمذهب الطبيعتين للمسيح أخذ المصريون مذهب الطبيعة الواحدة ـ وحاول هرقل إدخال المصريين في مذهب الطبيعية المزدوجة بصفة توفيقيه إلا أنهم أصروا على معتقدهم فكان أن أرسل إليهم حاكماً يجمع بين الزعامتين الدينية والسياسية ويسميه الرومان قيرس ويعرفه العرب باسم المقوقس. وكان حاداً غليظاً ورغم أنه بدأ حكمه مع المصريين بما يوحى رغبته فى التفاهم والاقتناع إلا أنه ما لبث أن اسفر عن حدته وصلابته وعنفه فأنزل الاضطهاد بالأب مينا شقيق كبير أساقفة مصر الأب بنيامين وعذبه ليعدل عن عقيدته ومع رفض الأب كان حتفه رمياً في البحر[1].

– وكان من نتيجة سوء أوضاع مصر واضطهاد الرومان للأقباط أن زاد الاستياء العام والرغبة فى الخلاص منهم ـ وهكذا كان الفتح الإسلامى لمصر خلاصاً لهم من نير التزمت والاضطهاد الدينى والعرقى ـ ويشير المؤرخون إلى أن الأقباط لم يرو فى العرب الفاتحين خطراً عليهم بل إن حنا النقيوسى يشير إلي أن أقباط مصر كانوا يهاجمون جند الرومان وبجردونهم من أسلحتهم ثم يسلمونهم لخصومهم العرب وهكذا وبالفتح العربى لمصر أغلق ملف الاضطهاد الدينى الرومانى. وجاء الإسلام بسماحته الرحبه التي اعترفت بالأديان السماوية السابقة عليه وفتح الباب أمام حرية العقيدة والتسامحية مستندا فى ذلك إلى قوله تعالى ﴿لا إكراه فى الدين﴾ وقوله تعالى ﴿لكم دينكم ولى دين﴾.

– وعاش المصريون الوطنيون مع الفاتحين العرب فى إطار مظلة التسامحية الإسلامية التى تقوم على حرية العقيدة وحرية مباشرة الشعائر الدينية وكان هذا

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ـ وسعيد عاشور المرجع السابق ص ٢٤.

من ناحية وفاء لعهد من قائد جيوش الفتح الإسلامى عمرو بن العاص الذى تعهد بعدم التدخل فى شئون المسيحيين وعدم الاستيلاء علي كنائسهم وكذا السماح لليهود بالإقامة بالاسكندرية وأيضاً استناداً إلى أسس وأصول العقيدة الإسلامية التى تقوم علي التوحيد الإلهى والإيمان بالبعث الأخروي والعمل الصالح المؤسس على التكليف المرتب على امتياز الإنسان بالعقل والرشد والاختيار[1].

– وقد كان من مقتضى هذه الأصول إقرار مبدأ المساواة فى القيمة الإنسانية التى تعد فتحاً حقيقياً فى مجال حرية العقيدة الدينية بعد خروج الرومان.

– وكان من مظاهر المساواة الاجتماعية حلول اللغة العربية محل اللغتين اليونانية والقبطية حيث كانت اليونانية لغة الحكم والعلم وكانت القبطية لغة الشعب المصري. وبحلول اللغة العربية صارت لغة للحكم والعلم والشعب. وهكذا استمر الشعب المصرى سواء من دخل الإسلام أو من بقى على ديانته المسيحية صاروا جميعاً مكونين نسيج الوطن الواحد و بناة ثقافة مصرية خالصة حتى لو سميت بأنها ثقافة إسلامية فهم شركاء فى بنائها ينتسبون إليها باعتبارهم شاركوا فى صياغتها وباعتبارها جسدت آمال مصر وآلامها ـ عاش المصريون منذ الفتح الإسلامى جميعاً ينعمون بخيرات البلاد سوياً بلا تفرقة.

– ويؤكد ذلك سير توماس ارتولد المؤرخ الشهير حيث يقول إن أقباط مصر الذين ذاقوا الأمرين فى العصر البيزنطى وجدوا فى الإسلام حياة تقوم على الحرية الدينية التى لم ينعموا بها قبل ذلك بقرن من الزمان فأقبل بعضهم علي الإسلام حتى قبل إن يتم لعمر بن العاص استكمال فتح مصر برغبتهم ودون أن يكون هذا التحول الدينى راجعاً إلى ضغط أو إكراه من حكامهم الجدد.

---

(١) د. محمد عمارة، الإسلام والعروبة ط ١٩٩٦ ص ٩.

- وفى ظل التسامحية التي سادت المجتمع المصرى بعد الفتح الإسلامى شيد الأقباط كنائس عديدة وأصلحوا وأعادوا بناء بعض الكنائس التى هدمها البيزنطيون أو أحرقوها.

- وإذا كان التاريخ يقدم لنا بعض نماذج التى تصور خروج بعض حكام مصر عن تعاليم الإسلام السمحة في تعاملة مع غير المسلمين وتشدده معهم فإن الثابت تاريخياً أن هذا الخروج علي التسامح الدينى الإسلامى أصاب الأقباط والمسلمين معاً بدليل أنهما تمرداً معاً على تطرف الحاكم عندما كان يتعسف خاصة في جمع الأموال.

- وقد ظلت العلاقة بين جميع أفراد المجتمع بتباين عقائدهم الدينية تتسم بالتسامح ؤالود علي مر العصور والتى تجسدت فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن االعشرين فى مقاومة الاحتلال الإنجليزى لمصر إذ بدت بوضوح ملامح وسمات التماسك الاجتماعي الوطنى فى ثورة ١٩١٩.

- وهكذا تعد حرية العقيدة أصلاً من أصول الوطنية المصرية ومظهراً حياً من مظاهر هويتها وتعد هذه الحرية تجسيداً أميناً لتسامحية المجتمع المصرى واتساع ورحابة وعمق ثقافته التاريخية بأبعادها الإنسانية

- وأظن أن كلمات الدكتور سليمان حزين عند وضع الدستور الحالى خير معبر عن عمق ورحابة الشخصية المصرية وقدرتها اللا محدودة علي بناء منظومة التسامحية العقائدية عندما يقول:

(إن السلوك الديني كان له أعظم الأثر في مصر القديمة فالدولة القديمة التى بنى في عهدها الأهرام استمرت ٨٠٠ عام لم تشن خلالها حرباً واحدة بينما لم تستمر حضارات أخرى مثل هذه الحضارة لعدم عمق أساسها كالحضارة الرومانية مثلاً.

- ثم أتت المسيحية ومازالت الكنيسة المصرية نموذجاً للحرية الإنسانية فالأديرة لم تكن هروباً من الحياة بل كانت حصائن محاربة الطغيان وملاجيء الحرية أني اعتقد يقول د./ سليمان حزين ان خير كنيسة مثلت المسيحية بكل معاني الكرامة هي الكنيسة المصرية.

– وجاء الإسلام وأصبحت مصر هى الحصن الحصين له وأصبحت القاهرة مناراً لكل العالم الإسلامى والأزهر حتى بعد جموده وقي الإسلام من الدخائل – لقد حفظ الإسلام شخصية مصر عبر التاريخ – وأضاف أننى كمصرى أعتز بالفرعونية كما أعتز بالعربية – وأننا نكرم المسيحية فى النص بالدستور على أن الإسلام دين الدولة لأنه يعترف بالمسيحية ويقدرها[1].

– هذا وقد عنى النظام الدستوري المصرى بالنص على حرية العقيدة الدينية واعتبرها ركيزة أساسية من ركائز النظام الدستورى المصرى وجمعها مع حرية ممارسة الشعائر الدينية – وقد استقر القضاء الدستورى في بيان ذلك بقوله – إن حرية العقيدة تعنى فى أصلها ألا يحمل الشخص على القبول بعقيدة لا يؤمن بها أو التنصل من عقيدة دخل فيها أو الإعلان عنها أو ممالاة أحداها تحاملاً على غيرها بإنكارها أو التهوين منها أو ازدرائها بل تتسامح الأديان فيما بينها ويكون احترامها متيناً.

– ولا يجوز كذلك في المفهوم الحق لحرية العقيدة أن يكون صونها لمن يمارسونها أضراراً بغيرها. ولا أن تيسر الدولة سراً أو علانية الانضمام إلى عقيدة ترعاها إرهاقاً لآخرين من الدخول فى سواها – ولا أن يكون تدخلها بالجزاء عقاباً لمن يلوذون بعقيدة لا تطيقها وليس لها بوجه خاص إذكاء صراع بين الأديان تميزاً لبعضعها على البعض. كذلك فإن حرية العقيدة لا يجوز فصلها عن حرية ممارسة شعائرها وهو ما حمل الدستور على أن يضم هاتين الحريتين فى جملة واحدة جرت بها مادته السادسة والأربعون بما نصت عليه من أن حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية مكفولتان – وهو ما يعنى تكاملها وإنهما قسيمان لا ينفصلان. وأن ثانيتها تمثل مظاهر أولاهما باعتبارها انتقالا بالعقيدة من مجرد الإيمان بها واختلاجها في الوجدان إلي التعبير عن محتواها عملاً ليكون تطبيقها حياً فلا تكمن فى الصدور – ومن ثم ساغ القول بأن أولاهما لا قيد عليها وإن ثانيتها يجوز تقييدها من خلال

---

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للجنة المقومات الأخلاقية لدستور ١٩٧١.

تنظيمها توكيداً لبعض المصالح العليا التي ترتبط بها وبوجه خاص ما يتصل منها بصون النظام العام والقيم الأدبية وحماية حقوق الآخرين وحرياتهم[١] .

إلى هذا الحد بلغت حرية العقيدة في مصر فحظيت بالضمانات الدستورية بعد أن نص الدستور على تأمين كفالتها وضمان حرية مباشرة الشعائر الدينية .

– واستقر القضاء على صيانة وتأمين هذه الحرية. ولاشك أن التأكيد الدستورى على حرية العقيدة والاستقرار القضائى يعكسان تسامحيه المجتمع المصرى الذى قبل الحرية الدينية. واستطالت حرية العقيدة فى مصر لتشمل المسلمين والمسحيين وحتى اليهود قبل هجرتهم الواسعة من مصر فى أوئل الخمسينات بعد قيام دولة اسرئيل وبعد أن اتضح دورهم فى الاضرار بالمصالح القومية العليا.

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ٨ لسنة ١٧ق جلسة ١٩٩٦/٥/٨ .

المبحث الثانى

الاطار الدستورى لدوائر الانتماء الوطنى ومصادر الثقافة المصرية

الثقافة الوطنية فى مجملها وعلى مر العصور تعبر عن طرح حضارى وطنى له سماته الخاصة يصوغه عقول ووجدان المصريين باختلاف أديانهم وانتماءاتهم الفكرية.

والثقافة الوطنية تجسيد مستمر لمخزون تراكمى من القيم التى صارت ثابتة لرسوخها على مر الأزمات والعصور ومنها ينهل العقل الوطنى ويصيغ أطروحاته المستقبلية لا يحيد عنها، بل أن هذه القيم تمثل بشكل عام ورئيسى الإطار الضامن لتماسك اللحمة الوطنية وتضع الأساس الصلب لقدرة مصر على الاستمرار والتجدد ذاتياً.

وقد جسدت الوثائق الدستورية لمصر العاصرة منذ دستور ٢٣ وحتى الدستور الدائم الحالى وهو دستور ١٩٧١ هذه القيم فى صورة نصوص عبرت بصدق عن هوية مصر ودوائر الانتماء الوطنى على نحو يكفل للثقافات المتراكمة على مر العصور أن تتعايش على أرض الكنانة بل وأن يصهرها فى

بوتقة التسامح الذى تميزت به مصر ليقيم حضارة إنسانية بعد أخرى تنعكس بإشعاعها المضيئ على شتى بقاع الكون، ويمكن تحديد روافد الثقافة الوطنية المصرية فى المصادر الآتية من واقع الوثائق الدستورية التى هى فى ذات الوقت تمثل دوائر الانتماء الوطنى.

أولاً : الدائرة الوطنية:

مصر الوطن الذى يعيش فى أبنائه وليست فقط الوطن الذى نعيش فيه. مصر بكل ملامحها وسماتها بتاريخها بجغرافيتها بحضاراتها، مصر الحاضر بالمحددات الحاكمة لصوالحها العليا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. مصر بهذا كله تمثل الرافد الأول والأساس والأصيل للثقافة المصرية، ويمكن حصر السمات والقيم المصرية والمفردات المكونة للثقافة المصرية فيمايلى:

١ ـ تأمين كرامة الإنسان المصرى لأن كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن، ولأن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن وبقيمته وكرامته تكون مكانة الوطن.

٢ ـ حرية الإنسان المصرى عن إدراك لحقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى.

٣ ـ سيادة القانون.. لأن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً للحقوق والحريات العامة فحسب، ولكنها فى نفس الوقت الأساس الوحيد لمشروعية السلطة.

٤ ـ العمل على تطوير الحياة العامة للوطن.. عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى يواجهه الوطن هو تحقيق التقدم بإطلاق جميع الامكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة للشعب المصرى الذى سجل فى كل العصور إسهامة عن طريق العمل فى أداء دوره الحضارى.

٥ ـ التكامل والتوفيق بين العلم والإيمان وبين الحرية السياسية والحرية والاجتماعية.

٦ ـ الإسلام والشريعة الإسلامية من مفردات القيم الجوهرية للمجتمع.

٧ ـ التضامن الاجتماعى باعتباره الصيغة المثلى التى يقوم عليها المجتمع.

٨ ـ الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية.

٩ ـ المساواة بين الرجل والمرأة دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

١٠ ـ الالتزام برعاية الأخلاق وحمايتها.

١١ ـ حظر إنشاء الرتب المدنية تأكيداً لمبدأ المساواة.

١٢ ـ المساواة فى الحقوق والواجبات العامة بين جميع المصريين باعتبار أن الوطن هو صاحب الانتماء الذى يجب أى إنتماء آخر وأن التفاضل بين المواطنين ليس له سوى أساس وحيد وهو مساحة وحجم العطاء والحب للوطن.

١٣ ـ حرمة الحياة الخاصة والمساكن.

١٤ ـ كفالة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية عن إدراك بأن مصر هى أرض السماحة والقادرة على أن تستوعب الثقافات بتباينها وأن مصر دولة يتعايش فى ظلها الحضارات والأفكار فى تصالح مستمر تجسد الطبيعة الحوارية والمسالمة للمجتمع المصرى.

١٥ ـ كفالة حرية الرأى وحرية الصحافة والنشر.

١٦ ـ كفالة حق الهجرة الدائمة والمؤقتة.

١٧ ـ الحفاظ على الوحدة الوطنية عن إيمان عميق بأنها هى التى حفظت لمصر تفردها وأعلت من شأن البعد الإنسانى عند كل المصريين.. كما أكدت الوحدة الوطنية عمق الارتباط التاريخى للمواطن المصرى بتراب وطنه وأرضه وحجم وعمق الانتماء اللا نهائى من المصريين جميعاً لوطنهم.

١٨ ـ الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس.

١٩ ـ المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

٢٠ ـ صيانة أسرار الدولة.

ثانياً: الدائرة العربية:

وقد أكدت المادة الأولى من الدستور المصرى على إنتماء مصر إلى الدائرة العربية عندما نصت على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة كما تثبت وثيقة إعلان الدستور ذات المعنى عندما أكدت أن الوحدة هى أمل الأمة العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وأنها لا يمكن أن تتحقق إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التى تسانده. ولاشك أن الأمة العربية فى هذه اللحظات التاريخية لحظات التحول بحاجة ماسة إل التنسيق والتعاون والتكامل حتى تستطيع أن تتابع التغيرات الدولية وتراعى صالح شأنها المستقبلى وتتعايش مع المستجدات على الساحة الدولية والإقليمية بالقدر الذى يصون مصالحها الآتية والمستقبلية.

ثالثا: الدائرة الإسلامية:

وأشارت إليها المادة الثانية من الدستور عندما نصت على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية. ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وكذلك جاء نص المادة ١١ عندما أشارت إلى عدم الاخلال بأحكام الشريعة الإسلامية عند كفالة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها بالمجتمع.

وبذلك تكون الدائرة الإسلامية بمضامينها المنوه عنها دستورياً جزءاً من الثقافة الوطنية ومركب من مركباتها.

رابعا: الدائرة الإنسانية:

يقول د. محمد شفيق غربال فى كتابه القيم تكوين مصر عبر العصور أن مصر هبة المصريين ويوضح ذلك قائلاً أن مصر التى يعنيها هى مصر التى تكونت عبر العصور من الفرعونى مروراً باليونانى، فالرومانى فالإسلامى ثم العصر الحديث ـ ويخلص د. غربال إلى أن المصريين مهما كانت أسلافهم أو صلتهم ومهما تغايرت أو اختلفت فإن شعورهم وإحساسهم يبقى مرتبطا

بالوطن الذى هو مصر. وإذ اتفق مع د. غربال فى رؤيته التى تجسد الرابطة الروحية بين المصرى ووطنه مصر إلا أن تكوين مصر عبر العصور المختلفة وتداخل الحضارات والثقافات فى تكوين الإنسان المصرى جعلت مصر وفيةً للإنسانية إلى الدرجة التى يمكن معها القول بأن مصر الوطن والمجتمع هى بناء شارك فيه بنى الإنسانية بحضارات الإنسان المختلفة ومن ثم يمكن تفسير الطبيعة التسامحية التى تميزت بها مصر بأنها تعبير عن روح المشاركة الإنسانية فى اقامة المجتمع المصرى على مر العصور ووفاء لهذه المشاركة.

ولقد كان الدستور المصرى حريصا على بيان أهمية البعد الإنسانى فى تكوين الثقافة الوطنية فأكد على أن مصر رافد حضارى من روافد العالم وربط بين حرية الإنسان المصرى والحقيقة التاريخية التى تؤكد أن انسانية الإنسان وحريته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى. كما أشارت وثيقة اعلان الدستور إلى ان جماهير الشعب المصرى المؤمنة بتراثه الروحى الخالد نعتز بشرف الإنسان والإنسانية، أيضا أشارت الوثيقة إلى أن هدف السلام للعالم هو هدف وطنى بالدرجة الأولى عن تصميم بأن السلام لا يقوم إلا على العدل وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن أن يجرى أو يتم إلا بحرية هذه الشعوب وارادتها المستقلة.

وقد تجلت الطبيعة الإنسانية التسامحية والسلامية للمجتمع المصرى فى عدة قواعد ومبادئ صريحة وواضحة اشتمل عليها الدستور المصرى فنص على حرية العقيدة واعتبرها قيمة ثابتة من قيم الوطن وأيضا حرية ممارسة الشعائر الدينية اعتيرها هى الأخرى قيمة ثابتة عن ايمان بأن ذلك هو الذى كفل للشعب المصرى أن يتعايش مع الحضارات والثقافات المختلفة حتى انصهرت فى نسيج شخصية مصر. وهو ما يفسر قدرة مصر على البقاء بسمات خاصة وخصال تفردت بها عن غيرها وجعلتها قادرة على أن تستوعب وتهضم ثقافات وحضارات وافدة وتبقى مصر دوما شامخة ارضا للإنسانية وللإنسان وللسماحة.

المبحث الثالث

واقع الهوية الاجتماعية

ورث الرئيس حسنى مبارك عند بداية ولايته الحكم في أكتوبر ١٩٨١ تركه مثقلة بالأعباء والتحديات الاجتماعية وكانت قمة هذه التحديات تلك الناجمة عن المؤمرات الأجنبية التى أحدثت شرخاً في جدار الثقة بين المسلمين والأقباط. والذى انتهى بأحداث الزاوية الحمراء ثم جاءت إجراءات سبتمبر الشهيرة عام ١٩٨١.

ـ ولقد تعامل الرئيس حسنى مبارك مع هذه الأحداث بما يليق بها من اهتمام وجدية ـ وتمكن بصبره ونافذ بصيرته من احتوائها احتواءً مرضياً للنفوس والمشاعر. بل إن معالجته لهذه القضية عكست حجمها الحقيقى باعتبارها قضية مفتعلة ومن صنع غير المصريين وأن استخدم بعض أبناء مصر كأداة لتنفيذ المآرب والمؤمرات الأجنبية بكافة صنوفها ـ ومن خلال رصد جهود الرئيس لدعم التضامن الاجتماعى والتلاحم الوطنى نرصد مظاهر المعالجة الحكيمة لهذه القضية التي هى قضية التماسك الوطنى وقضية الهوية فى بعدها الاجتماعى.

وتتجسد فى النقاط الآتية:

أولا: إن حرية العقيدة وحرية مباشرة شعائرها من المباديء الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم بل أنه من المبادئ التي تقوم عليها الدولة المصرية. وهو فى ذات الوقت تجسيد لطابع التسامحية والتضامنية الذى يميز شعب مصر الذى كان دائماً ملاذاً للمضطهدين الدينيين والسياسيين.. وأن مبدأ حرية العقيدة في إطار الأديان السماوية هو مبدأ ارتضاه الشعب المصرى بكافة فئاته.

ثانياً: إن الدين الإسلامي قد وهب مصر بجميع فئاتها وطوائفها ثقافة إسلامية لها خصوصية مصرية معتدلة تتسم بالتسامح والرحمة والمودة. وفي إطار أنه لا إكراه في الدين ـ وهو أمر أرسى دعائمه عمرو بن العاص عند فتح مصر عندما أعطى للأقباط عهداً بأن يؤمن لهم حريتهم في العبادة. وعلي ذلك فإن النص الدستورى المتضمن أن الإسلام دين الدولة الرسمى والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع يعد ضمانه لحرية العقيدة وضمانه أخرى للتوافق الاجتماعى ولتمكين التسامحية من المجتمع لأن الإسلام جوهرة الحرية والتسامح.

ثالثاً: مبدأ المساواة:

وهو أيضاً من المبادئ الدستورية الحاكمة ـ للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى في مصر ـ وأنه لا فضل لمواطن على آخر إلا بالعمل الوطني الخلاق والعطاء المتميز والاخلاص للصالح القومى العام ـ وأنه لا تمييز بين المواطنين علي أساس دينى أو عرقى[1].

---

(١) المساواه المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من الدستور لا تعنى انها مساواه فعلية يتساوى المواطنون فى الحريات والحقوق ايا كانت مراكزهم القانونية بل هى مساواه قانونية رهينة بشروطها الموضوعية التى ترتد فى اساسها إلى طبيعة الحق الذى يكون محلا لها وما تقتضيه ممارسته من متطلبات ذلك ان المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد أمام القانون بحيث إذا توفرت هذه الشروط فى طائفة من الافراد وجب اعمال المساواه بينهم لتماثل مراكزهم القانونية (القضية رقم ٣٧ لسنة ٩ ق . دستورية جلسة ١٩ /٥/١٩٩٠) .

والمساواه من ثم تتم على أساس تماثل المراكز القانونية وتبعا لذلك فإن المصريين أمام القانون سواء وتكافؤ الفرص بينهم مبدأ دستورى أصيل لا فرق بينهم على أساس الدين أو اللغة أو المشارب والانتماءات الثقافية .

رابعا : التأكيـد على أنه لا يجوز تكوين أحزاب أو جمعيات على أساس دينى أو عرقى لما يمثله ذلك من تصنيف للمجتمع علي غير أساس الولاء للوطن ـ فضلاً عن كون الحزب المؤسس استناداً إلى أساس غير رابطة الوطنية تعنى دعوة مؤسسيه لتقسيم المجتمع علي أساس عقائدى أو طائفى وهو أمر له سلبياته من النواحى الآتية:

الأولى: إنه يتصادم مـع ثوابت التضامـن الاجتمـاعى المبني على أساس الانتماء المشترك للوطن والتراب الوطني والمصلحة المشتركة والمصير الواحد.

الثانية: إنها دعـوة إلـى تفكيـك المجتمع علـى أسـاس دينـى أو عرقـى واستفحال الظاهرةقد يؤدى إلى تقويض دعائم الاستقرار الاجتماعي والسياسى.

الثالثة: إن هذه الدعوة ستؤثر على أسباب قوة واستمرار الدولة في مصر وهى مركزية النظام السياسى المستمد من وحدة الولاء الوطنى ـ ذلك أن هذه المركزية في الحكم والإدارة هى التي أمنت مصر شرور التمزق الذى أصاب العديد من الدول وأحالها إلي دويلات. والمركزية السياسية والإدارية في مصر مصدرها عوامل تلقائية سواء تاريخية أو جغرافية فنهر النيل شريان الحياة يدار بطريقة مركزية. ومن ثم فالزراعة التى تعتمد عليه تدار هى الأخرى بشكل مركزى ـ وهكذا تأتى باقى عناصر نشاط الدولة لتشتق من نهر النيل ومن الطابع الزراعى للدولة ـ ومهما كان النقد الموجه إلي مركزية السلطة والإدارة فى مصر ففى تقديرى أن ارتباط مركزية الحكم والإدارة بنهر النيل وهو ارتباط حتمى كان له الفضل الأعظم فى وقاية مصر التشرذم والانقسام وهو أمر علينا أن نعيه وندركه ونحافظ على مقومات سلامة كيان الدولة واستقرارها.

رابعا : التأكيد قولا وفعلاً على أن التنمية الشاملة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبشرية والمتواصلة للجميع وأن التنمية المشار إليها تشمل كل

ربوع البلاد رأسياً وأفقياً وفق خطة موضوعة وفي ضوء قدرات الدولة وإمكانياتها ومن ثم فالتنمية تشمل الوطن والإنسان وأنه لا تمييز بين المواطنين في الحصول على حقهم المشروع في تنمية عادلة.

خامسا : التأكيد على أن الوطن مسئولية الجميع حكاماً ومحكومين وأن لكل مواطن نصيب في هذه المسئولية وأنه يتفرع من هذه المسئولية الوطنية حق المواطن في التعبير عن رأيه في إطار القانون في كل ما يهم الحياة العامة والصالح القومي العام. وفي هذا مشاركة شاملة من الشعب بكافة طوائفه في تحمل مسئولية العمل الوطني.

سادسا : التأكيد على استقلال السلطة القضائية واحترام حجية الأحكام الصادرة عنها ـ وتفرع عن ذلك أن صار القضاء هو الفيصل والحكم فيما يثور من منازعات بين المواطن والإدارة ـ وهو الأمر الذي أزال الشعور بالظلم لدى البعض بعد أن شعر الجميع أن هناك قضاء له ضماناته واستقلاله. وأن هذا القضاء قادر على حماية الحقوق والحريات الفردية والعامة.

سابعا : التأكيد على الانضباط الأخلاقي للمجتمع وعدم المساس بالمقومات الأساسية التي يقوم عليها واحترام الأديان.

ثامنا : حرية الفكر والرأي والصحافة والإبداع والفنون والآداب في إطار الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع مع التأكيد على أن مبدأ سيادة القانون هو أساس الحكم في الدولة وأنه يعني خضوع الكافة للقانون ومن ثم تمارس الحقوق والحريات في إطار القانون.

تاسعا : يعد فكر التضامن الاجتماعي احد الركائز الفكرية التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر ـ ويستمد هذا الفكر من الدستور والدين – واعراف واخلاقيات المجتمع المصري . إذ ينص الدستور على انه (يقوم المجتمع على التضامن الإجتماعي) ويعني التضامن الإجتماعي وفق ما إستقر عليه القضاء الدستوري . وحدة الجماعة في بنياتها

وتداخل مصالحها لا تصادمها وإمكان التوفيق بينها ومزاوجتها ببعض عند تزاحمها وإتصال روابط آفرادها ليكون بعضهم لبعض ظهيرا فلا يتفرقون او يتناحرون طمعا او يتنافسون بددا.

تلك هي أهم المحاور الفكرية التى كونت إطاراً وطنياً التقى من خلاله وبه أبناء الوطن لحصار الأفكار الهدامة التى تحاول السطو علي القيم الثابتة للمجتمع المصرى ـ والمقومات الضامنه لاستقراره وسلامته.

خاتمة

بعد أن استعرضنا فيما سلف تطور الإطار الفكرى والتجسيد الدستورى لهوية مصر الاجتماعية والاقتصادية نجد أنه من الأهمية بمكان قبل أن نختتم هذه الدراسة أن ننظر إلى الواقع الذى نحيا فيه ونحدد بالضبط موضعنا من غيرنا من الأمم، ثم ننظر إلى المستقبل لنستشرف آفاقه ونتطلع إلى رحابه وليكن المستقبل الذى نرنو إليه هو المستقبل المنظور ليكن القرن الحادى والعشرين الذى بات يدق على الأبواب بمضامينه وآلياته المعروفة والمرئية وغير المعروفة وغير المنظورة. وعلينا ونحن ننظر إلى المستقبل أن نحدد بالضبط أهدافنا، ويجدر بنا قبل ذلك أن نحدد من نكون حتى نسير نحو المستقبل حاملين أهدافنا علي أيدينا تحميها جهودنا وجهود الأجيال القادمة فى دروب معبدة تنيرها العقول الخلاقة والقلوب المفعمة بالأمل فى غدٍ أكثر اشراقا. والآن نعود إلى نقطة البدء. ماذا نحن الآن ماذا عن الواقع، ما الذي وصلنا إليه بعد مسافات طويلة قطعناها منذ القرن التاسع عشر نبغي نهضة ورفعة، نبغى مكانا تحت الشمس وبين الأمم، كانت محاولة محمد على فى تحويل مصر إلى قوة

اقليمية كبرى مؤثرة. دولة محورية فى منطقتها. لتستطيع التأثير فى مسار العلاقات الدولية. ونجح محمد على فى الخروج بمصر من حدودها الجغرافية إلى حدودها المصالحية أى إلى المناطق الإقليمية التى تتمركز بها مصالح مصر وتؤثر فيها سلبا أو ايجابا وصل محمد على إلى منابع النيل وتوسع شرقا حتى هدد الأمبراطورية العثمانية وفى الداخل نجح محمد على فى بناء قاعدة صناعية بصناعات مغذية للجيش وأخرى مدنية، وكذا نجح فى اقامة نواة تنمية بشريه . لتى أرسلها إلى أوربا لتلقى الحديث من العلم والحديث من التكنولوجيا ـ ولكن كانت المؤامرة الدولية التى نصبت شراكها لمحمد على وكان القرار الدولى بتحجيم مصر لتعود ثانية لحدودها الإقليمية ـ ثم كان الصراع مع الغرب حتى دخلت قوات الإنجليز إلى مصرنا تحتلها غازية بعد أن أبلى عرابى بلاءً حسنا. لكنها الحتمية الدولية. واستمرت البلاد ترزح تحت نير الاستعمار إلى أن قامت ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول وكان الاستقلال المنقوص ودستور ١٩٢٣، وتآكل البنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والصراع الحزبى وفساد الحكم وتفشى الأمراض الاجتماعية، ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحمل آمالا كبارا بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل القومى فى الداخل، وبالخروج إلى الحيز القومى العربى فى الخارج لتعود مصر تنطلق إلى حدود انتماءاتها الثقافية وكانت دولة الوحدة مع سوريا تأكيدا لهوية مصر وطموحها فى تعظيم دورها المركزى فى بناء القومية العربية. ذلك الدور الذى يقول عنه د. طه حسين فى كتابه مستقبل الثقافة فى مصر أن له نتائج يجب أن تنشأ عنه وتبعات يجب أن تترتب عليه وأن لم يكن حقا فإن من الواجب علينا أن نحققه لأن فيه تحقيقا لكرامتنا من ناحية ولأن فيه ارتفاعا عن الأثرة التى لا تليق بشعب كريم.

والحقيقة أن محمد على وجمال عبدالناصر حاولا تحقيق هذا الهدف الذى لقى حماسا وطنيا وترحيبا عربيا أن تكون مصر زعيمة الشرق العربى غير أن المؤامرة التى أعادت مصر إلى حدودها الجغرافية هى ذاتها المؤامرة التى أفسدت الوحدة مع سوريا. وهى ذاتها التى خططت ونفذت لنكسة يونيو ١٩٦٧ .

ولم تكن المؤامرات الأجنبية هي فقط المعوقة لمسيرة الوطن في ظل التجربة الناصرية ولكن كان افتقاد التجربة للقناعة الشعبية بها رغم نبل غاياتها وعلو قيمة أهدافها وعظيم مقاصدها. إذ أدى افتقاد المشاركة الشعبية في بنائها إلى زعزعة أركانها بعد الانكسار في ١٩٦٧ مباشرة، كذلك فإن الاشتراكية العربية وهي الإطار الافكرى والنظرى للتجربة الناصرية أدت إلى استبعاد القطاع الخاص الوطنى لظروف ذرائعية فرضتها المرحلة وأوضحناها سلفا مما كان له أثر سلبى على الانتماء الوطنى للرأسمالية الوطنية. وافتقاد توظيفها في خدمة قضية التنمية. وهو ما كان له الأثر الخاصم في بناء الهوية. وأيضا الأثر السلبى في منظومة التضامن الاجتماعى.

فالهوية ذات طبيعة تبادلية بين الدولة ومواطنيها، فهناك القيم المشتركة للمجتمع التى تعبر عن خيار تاريخى وكلى مجتمعى والدولة تقوم على تأمين هذه القيم وحمايتها ورعايتها وتمتنع عن أى عمل أو فعل ينال من هذه القيم، وفي المقابل فإن انتماء الأفراد لهذه القيم يعززها ويضمن تصالح مجتمعى وتوافق طبقي ويحول دون نشوء أسباب الصراع أو على الأقل يحول دون خلق البيئة والظروف التي تهيء أسباب الصراع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه القيم تضمن لجهاز الدولة سلامته وقوته وفعاليته ومشروعيته في ذات الوقت.

وبتطبيق المفهوم السابق على التجربة الناصرية نجدها قد ركزت على قيمة العدالة الاجتماعية التى تتم من خلال جهاز الدولة دون أن يتحقق لهذه القيمة الأرضية الثقافية لها. وبمعنى آخر لم يكن بنيانها مستمداً من طرح شعبى وإن كانت أهدافها لصالح القاسم الأعظم من الشعب. هذا عن التجربة الناصرية بايجابياتها وانكساراتها وأثرها على الهوية الوطنية.

أما المرحلة الساداتية فإنه وبعد حين من بدئها كانت ايجابياتها بحرب أكتوبر ١٩٧٣ وفيها استعادت مصر مكانتها وأرضها وكرامتها ثم كانت مبادرة السلام التى قام بها السادات. وكانت المقاطعة العربية ومحاولة تحجيم

مصر وإعادة خندقتها من جديد داخل دائرة حدودها الاقليمية جزء من نهج تآمرى يبغى أبعاد مصر عن دورها المحورى العربى والإقليمى. وعلى المستوى الداخلى بدت عوامل من الضعف تتسرب للبنية الداخلية ومحاولات لا تخرج عن طبيعتها التآمرية تستخدم الدين كقميص عثمان تستخدمه تطرفا وارهابا تريد تمزيق البنى والهياكل الوطنية وتقطيع أوصال الوطن والشعب الذى استقرت ملامح وحدته الأقلية والوطنية على مر العصور فى تسامح اتسع لثقافات تفاعلت وحضارات تداخلت، وكان الانفتاح الاقتصادى وهو نتاج سياسية الحرية الاقتصادية التى مثلت كما قلنا تحولا حتميا رتبته الظروف الدولية ومهدت له. وكان الانفتاح فى البدء استهلاكيا وكانت إثارة االسلبية الحتمية أيضا فى إطار مرحلة التحول التى تستوعب ذلك.

وبعد ذلك كانت أحداث الزاوية الحمراء وإجراءات سبتمبر ١٩٨١، والنهاية المأساوية للرئيس أنور السادات على أيدى من استفادوا من مناخ الليبرالية الذى كان قد بدأ يتسرب داخل مناحى الحياة العامة.

وهكذا كانت الصورة ضعف فى البناء الاجتماعى. وتآكل للبنية الأساسية بحيث لا تقوى على بناء نهضة يبتغيها ويرنو إليها شعب عظيم، ونظام اقتصادى لازال فى طى التكون وسلبياته تفوق ايجابياته لعدم تطبيقه بشكل يدعم البنية الانتاجية للدولة.

وكان أن تولى الرئيس حسنى مبارك أمانة الحكم فى أكتوبر ١٩٨١ وبدا على مسارين مسار خارجى لاستكمال تحرير الأرض وهو ما تم بالفعل ومسار الداخل لحل المشكلة الاقتصادية بمؤتمر قومى أقر التخطيط أسلوبا للمعالجة فى عام ١٩٨٢ ويخطط تنموية ثلاث طموحة استمكلت مصر بنيتها الأساسية.

جاء حسنى مبارك إلى الحكم بإجماع شعبى وكان هذا الإجماع رسالة واضحة تؤكد تصميم الشعب المصرى على مواصلة رسالة الإنسانية ودوره الفاعل فى البناء الحضارى الإنسانى.

جاء مدعوما بهذا الاجماع الوطنى يحمل أيدولوجية وطنية قوامها الوفاق الوطنى والتضامن الاجتماعى ورغم أنه لم يكن امتدادا أيدولوجيا لأى من المرحلتين، إلا أنه قد تجسدت فيه خبرات الأمة المتراكمة، فكان تواصل عطاء الأجيال، فلم يبدأ من فراغ وإنما استكمل مسيرة الوطن منطلقا من ايجابيات هاتين المرحلتين، فكانت ضمانات الملكية الخاصة والقطاع الخاص فى المشاركة البناءة فى العمل الوطنى بعد أن كانت الملكية الخاصة قد همش دورها فى المرحلة الناصرية لأسباب مرحلية ذرائعية كما قلنا، ونجم عن ذلك حرمان الوطن من اسهاماتها. وفى المرحلة الساداتية كان الانفتاح الاستهلاكى والتفاوت الطبقى الصارخ وغياب دور الدولة أو تهميشها، فكان التوازن يقتضى استعادة للدولة هيبتها ووجودها المؤثر على ساحة القرار الاقتصادى بجوار القطاع الخاص، وهكذا أتاح الفرصة لجميع القوى الوطنية الاقتصادية سواء كانت الدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص للمشاركة فى عملية اعادة البناء.

وتجسدت هذه المشاركة من جانب أصحاب رأس المال بتوظيف هذه الأموال فى مشروعات وطنية تنموية انتاجية أضافت للاقتصاد القومى وساهمت فى خلق فرص عمل جديدة، وهو أمر يسهم فى عدالة توزيع الدخل القومى. وكانت قمة العقل الايجابى هو الاتجاه نحو تنمية الجنوب وبناء نهضة تنموية. وهو أمر يعقد عليه الكثير من الآمال.

وإذا كان ما تقدم هو تاريخ هذه البلاد فلنعمل على أن يكون هذا التاريخ بإيجابياته وسلبياته وقودا يحرك عملية تنمية الحاضر ويدفعها إلى الأمام ولا نسمح أبدا بمعاداة هذا التاريخ حتى نتفرغ لبناء مستقبلنا وإذا كان التاريخ هو نهر الزمن العظيم فعلينا أن نتعلم كيف نستفيد من هذا النهر فى تعظيم الواقع واستشراف نهضة المستقبل، وربما يتمخض عن هذا النظر بعض النتائج لعل أهمها أن مبدأ تواصل عطاء الأجيال وتوقير الزعامات التاريخية. يغدو من المبادئ الهادية لاقامة تصالح بين مراحل عمر الأمم والشعوب وإذا كنا فى بلادنا نسعى لتأكيد التضامن الاجتماعى بين أبناء الحاضر وجعله دعامة

العلاقات بين الأجيال القادمة، فإن التصالح بين حقب التاريخ يعنى تصالحا بين الأجيال المختلفة، وفى اعتقادنا أن تطبيق هذه الأفكار فيما يخص مصر يجعلنا نشعر بالامتنان إزاء جهود محمد على من أجل بناء دولة عصرية قوية محورية مؤثرة.

وكذلك مجهودات أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومحمد نجيب وجمال عبدالناصر إزاء مشرووع الاستقلال الوطنى، كما يجعلنا نشعر بالامتنان إزاء مجهودات التنمية الوطنية المستقلة وحرية وحرمة القرار الوطنى والتراب الوطنى والتى أعطى لها بسخاء جمال عبدالناصر عندما قاد عملية بناء السد العالى، وأيضا أنور السادات عندما قاد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كذلك نشعر بامتنان ونحن نتابع جهود الرئيس حسنى مبارك وهو يحرص على ا-ستقلال القرار الوطنى ويسعى نحو نهضة كبرى للبلاد فى سائر المناحى عندما قاد الضربة الجوية الأولى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى كانت المقدمة الطبيعية والحتمية للنصر الكبير فى ١٩٧٣ ، وكذلك لاعادة بناء البنية الأساسية للبلاد فى صورة مشروعات قومية عملاقة اضاءت الوادى القديم وخلقت فيه تنمية حقيقية بعد أن كادت بناء وهياكل الدولة الخدمية والانتاجية أن تنهار أو لنقل بعد انهار أهمها واجلها، ثم دوره فى دعم دولة المؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات. ثم فى تعمير جنوب الوادى فى بناء مصر القرن الحادى والعشرين وقد شمل العمران فيها ٢٥٫٥٪ من مساحة اقليم مصر تنمية الجنوب واستغلال فائض مياه النيل فى زيادة الرقعة العمرانية والمساحة التنموية للبلاد هذا المشروع العملاق الذى سيعيد هيكلة السكان وربما يكون هذا المشروع أيضا هو المشروع القومى الذى يوحد الإرادات والاتجاهات والمجهودات الوطنية لتصب فى بوتقة النهضة المستقبلية للبلاد. ولأهميته بالنسبة للهوية الوطنية فسوف نعود إلى بحثه تفصيلا عند حديثنا عن مستقبل الهوية المصرية فى الجزء الثانى من هذا الكتاب.

أخيرا ونحن نستشرف المستقبل علينا أن نحدد أهدافنا القومية بدقة ووسائل وضعها موضع التطبيق سواء كانت الأهداف قريبة المدى أو استراتيجية

وعلينا أيضا أن نجتهد فى معالجة قضايا مصر الكبرى مثل البطالة والتنمية وبحث السبل والوسائل المحفزة للمشاركة الشعبية الداعمة للمجهودات الحكومية لمعالجة هذه القضايا.

وكذلك علينا أن نجتهد فى بحث قضيتى الحوار الحضارى والخصوصية المصرية فى ظل السماوات المفتوحة والسيولة المعارفية والمعلوماتية، أيضا علينا أن نجتهد فى البحث عن التحديات المتوقعة سواء المنظورة أو غير المنظورة سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى فى القرن الحادى والعشرين.

وفى ضوء ما تقدم علينا أن نحدد هويتنا المستقبلية ونظرا لأهمية تحديد هوية مصر فى القرن الحادى والعشرين. فإننا سنعود إلى بحثه بصورة معمقة فى الجزء الثانى من هذا الكتاب.

والله ولى التوفيق

المراجع

بعض مراجع الباب الثانى

١ ـ «قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى»، ١٨٨٢ ـ ١٩٠٤ للدكتور/ السيد حسين جلال.

٢ ـ «الاشتراكية بين الفكر والتطبيق» د. محمد طه بدوى، وعبدالمنعم فوزى الطبعة الثانية ١٩٦٩.

٣ ـ «الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية» للدكتور/ محمد ناظم حنفى ط١٩٩٢.

٤ ـ «الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى» للدكتورة/ زبيدة عطا، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩١.

٥ ـ «سيناء فى الاستراتيجية السياسية والجغرافيا»، أ. د/ جمال حمدان، مكتبة مدبولى ١٩٩٣.

٦ ـ «نحن وأبعادنا الأربعة» أ. د/ جمال حمدان مكتبة مدبولى سنة ١٩٩٣.

٧ ـ «تعدد الأبعاد والجوانب» أ. د/ جمال حمدان، مكتبة مدبولى، بدون تاريخ.

٨ ـ «الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر»، تحرير أ. د. جودة عبدالخالق، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٩ ـ «دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

١٠ ـ «**الرأسمالية الصناعية فى مصر من التمصير إلى التأميم**»، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ د. عبدالسلام عبدالحليم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

١١ ـ «**الاستقلال الوطنى**»، أحمد يوسف أحمد وحسن بكر أحمد وعلى الدين هلال ومصطفى علوانى ومصطفى كامل السيد، تحرير أ. د./ على الدين هلال المركز العربى الحديث ١٩٨٢.

١٢ ـ «**فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى**»، د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠.

١٣ ـ «**الحكومة الإسلامية**»، د. محمد حسين هيكل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

١٤ ـ «**القبيلة الثالثة عشر ويهود اليوم**»، تأليف آرثر كيستلر، ترجمة أحمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١.

١٥ ـ «**الإسلام بين العلم والمدنية الأمام محمد عبده**»، الهيئة المصرية العامة للكتاب طـ ١٩٩٣.

١٦ ـ «**المجتمع الإسلامى والغرب**»، تأليف هاملتون جب وهارولد بوومين، ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، الجزء الثانى الهيئة المصرية العامة للكتاب طـ ١٩٩٠.

١٧ ـ «**الاختراق الصهيونى للمسيحية**»، القس اكرام لمعى، دار الشروق ١٩٩١.

١٨ ـ «**الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود فى مصر**» ١٩٤٧ ـ ١٩٥٦ للدكتور/ نبيل عبدالحميد سيد أحمد مكتبة مدبولى ١٩٩٠.

١٩ ـ «**الحملة الصليبية الأولى وفكرة الحروب الصليبية**»، تأليف جوناثان ريلى سميث، ترجمة د. محمد فتحى الشاعر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٢٠ ـ «**تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦**»، شهدى عطية الشافعى ١٩٥٧.

٢١ ـ «**المذاهب الفقهية الأربعة**»، لأحمد تيمور، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٢٢ ـ «**من زعماء الإصلاح أحمد أمين**»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٢٣ ـ «**تكوين مصر عبر العصور**»، د. محمد شفيق غربال، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٢٤ ـ «**طبيعة الأمة المصرية**»، جمال بدوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٢٥ ـ «**القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى**»، د. محمد نور فرحات، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.

٢٦ ـ فرج أنطون، «**فلسفة ابن رشد**»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٢٧ ـ «ما هى النهضة»، سلامة موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٢٨ ـ «المرآة الجديدة»، قاسم أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٢٩ ـ «دراسة الطبقات الاجتماعية فى مصر»، د. محمود جاد، دار الثقافة الجديدة ١٩٩٣.

٣٠ ـ «عربى بين ثقافتين»، د. زكى نجيب محمود، دار الشروق ١٩٩٣.

٣١ ـ «الاتصال والهيمنة الثقافية» ـ هربرت شيلر، ترجمة د. روجيه سمعان عبد المسيح مراجعة د. مختار محمد التهامى، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣.

٣٢ ـ «فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية»، لأندريه ريمون ترجمة زهير الشايب.

٣٣ ـ «المرآة الفرعونية»، كريستيان ديروش نوبلكور ترجمة فاطمة عبدالله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

٣٤ ـ «معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية»، د. ناريمان عبدالكريم أحمد.

٣٥ ـ «ديانة مصر الفرعونية، الوحدانية والتعدد»، تأليف اريك هورنونج، ترجمة د. محمود ماهر طه، مصطفى أبو الخير، مكتبة مدبولى ١٩٩٥.

٣٦ ـ «فجر الإسلام»، لأحمد أمين الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٣٧ ـ «قصة الاضطهاد الدين فى المسيحية والإسلام»، للدكتور/ توفيق الطويل، الزهراء للاعلام العربى ١٩٩١.

٣٨ ـ «الاستقلال الحضارى»، د. محمد عمارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٣٩ ـ «الإسلام والثورة»، د. محمد عمارة، دار الشروق ١٩٨٨.

٤٠ ـ «الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية»، د. محمد عمارة ١٩٨٨.

٤١ ـ «الإسلام والعروبة»، أ. د. محمد عمارة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٤٢ ـ «تطور فكرة القومية العربية فى مصر»، نبيه بيومى عبدالله الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥.

٤٣ ـ «الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى»، د. محمد عفيفى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢.

٤٤ ـ «العنف والشرعية فى مصر»، د. مجدى المتولى الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥.

٤٥ ـ «مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى، حتى الغزو العثمانى»، تأليف عبدالرحمن الرافعى، سعيد عبدالفتاح عاشور، دار النهضة العربية ١٩٩٦.

٤٦ ـ «**معالم تاريخ حضارة مصر الفرعونية**»، د. سعد توفيق، دار النهضة العربية ١٩٩٠.

٤٧ ـ «**تطور الفكر العربى**»، د. عبدالسلام محمد الشاذلى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٤٨ ـ «**اليهود فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨**»، د. سعيدة محمد حسني، تقديم أ. د/ يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٤٩ ـ «**اليهود فى مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثى**»، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، د. نبيل عبدالحميد سيد أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١.

٥٠ ـ «**أهل الذمة في الإسلام**»، د. أ. س. ترتون ترجمة وتعليق أ. د/ حسن حبشى، الهيئة العامة للكتاب ط٢ ١٩٩٤.

٥١ ـ «**قيام الدولة العثمانية**»، تأليف محمد فؤاد كويريلى ترجمة د. أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٥٢ ـ «**التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ ـ ١٩٧٠**»، أ. د/ عبدالحميد البطريق، دار الفكر العربى ١٩٩٦.

٥٣ ـ «بناء المستقبل»، للجنرال أندريه بوفر تعريب أكرم ديرى وبسام العسيلى المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الثانية ١٩٨٨.

٥٤ ـ «أنوار العقل»، د. جابر عصفور، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٥٥ ـ «مستقبل الثقافة فى مصر»، د. طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٥٦ ـ «الوقت والتوقيت»، عبدالسميع سالم الهراوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

٥٧ ـ «**الثقافة العلمية للجماهير**» ـ جرجس حلمى عازر، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٦.

٥٨ ـ «**الكتب الخمس لكنفشيوس**»، د. حسن شحاتة سمعان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

٥٩ ـ «**مسائل**» ـ رجب سعد السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

٦٠ ـ «**الدعوة الإسلامية وأجهزة الإعلام**»، دعوة مستقبلية، د. محمد عبدالقادر حاتم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٦١ ـ «**العرب والارهاب**»، محمود مراد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٦٢ ـ «**نظم المعلومات**»، دكتورة جرمين حزين سعد، مراجعة د. صديق عفيفى، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة سلسلة العلوم الإدارية ١٩٨٦.

٦٣ - **«الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينيات»**، د/ سعيد النجار، دار الشروق ١٩٩١.

٦٤ - **«الحمر والبيض والسود»**، تأليف جارى ب. ناش، ترجمة/ مصطفى أبو الخير عبدالرازق، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

٦٥ - **«القانون والقيم الاجتماعية دراسة فى الفلسفة القانونية»**، د. نعيم عطية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١.

٦٦ - **«هؤلاء علمونى»**، سلامة موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٦٧ - **«مصر وبناء السودان الحديث»**، د. نسيم مقار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.

٦٨ - **«ظاهريات الفكر لهيجل»**، د. محمد فتحى الشنيطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.

٦٩ - د. مصطفى الفقى، **«تجديد الفكر القومى»**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.

٧٠ - **«تجديد الفكر العربى»**، د. زكى نجيب محمود، دار الشروق ١٩٩٣.

٧١ - **«مجلة القاهرة»** العدد ١٥٩ فبراير ١٩٩٦.

٧٢ - **«مجلة القاهرة»** العدد ١٦٥ أغسطس ١٩٩٦.

٧٣ - **«مجلة القاهرة»** العدد ١٦٥ نوفمبر ١٩٩٥.

٧٤ - **«قضية البطالة وتوفير فرص العمل»**، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ١٩٩٦.

٧٥ - **«أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة»**، السفير الدكتور/ نعمان جلال، د. مجدى المتولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

فهرست

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

ومصر تستشرف آفاق القرن الحادى والعشرين وتستنهض عناصر قوتها الشاملة والفاعلة. ولتواصل مسيرتها الإنسانية والحضارية وفاءً لدورها المحورى والمركزى والريادى في منطقتها. وحتى يكون الإنطلاق إلى المستقبل مستندا إلى الثوابت الحاكمة لهوية مصر. جاء هذا الكتاب مشتملا على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهوية الوطنية. تعرض لقضية بناء الأمة فى مصر والتيارات الفكرية المعاصرة وهوية مصر بين الاحادية والتنوع.

ثم تناول الكتاب الاطار الفكرى والدستورى للهوية الاقتصادية المعاصرة وكذا تناول الكتاب خصائص المجتمع المصرى سواء الطابع العائلى أو التسامحية. وانتفاء مفهوم الأقلية وحرية القصيدة.

والكتاب بما اشتمل عليه فضلا عن تجسيده للقيم الوطنية الثابتة فإنه يعد نافذة على وقائع التاريخ وأحداثه الجسام وتحولاته الكبرى باعتباره نهر الزمن العظيم الذى صاغ هوية مصر. كذلك فإن الكتاب يؤكد على أن تواصل عطاء الأجيال يعد حلقات متصلة ـ يكمل بعضها بعضا ـ وفى هذا السياق يقدم الكتاب نبذة عن النضال المستمر من أجل تأمين سلامة الوطن وحماية اراضيه. ولتبقى مصر خالدة.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب